نضال حمادة

الوجه الآخر للثورات العربية



الفارابي

الوجه الآخر للثورات العربية

الكتاب: الوجه الآخر للثورات العربية
المؤلف: نضال حماده
الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت – لبنان
ت: 301461(01) – فاكس: 307775(01)
ص.ب: 11/3181 – الرمز البريدي: 2130 1107
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: كانون الثاني 2013
ISBN: 978-9953-71-909-2

الثورة، أية ثورة تحتاج إلى السمو أكثر من حاجتها إلى الحتمية..

روجيه غارودي..

مقدمة

هذا كتابي الثاني بعد كتاب «صناعة شهود الزور»؛ وللمفارقة فإنَّ ما احتواه الكتاب الأول شرح مسبقاً الأحداث التي اهتم بها هذا الكتاب، خصوصاً في مسألة الصراع على سوريا وفي سوريا.

الوجه الآخر للثورات العربية حصيلة عمل ومتابعة دقيقة ومرهقة لأحداث الربيع العربي طوال عامين كاملين من عمر الأحداث العاصفة بالعالم العربي، وقراءة تفصيلية للمقدمات التي هيأت الطرق الموضوعية لحدوث الانفجار العربي الكبير الذي تحضّرت أرضيته منذ احتلال العراق عام 2003، وتحدّدت ساعة انطلاقته تزامناً مع الانسحاب الأميركي منه.

لقد واكبت أحداث تونس مباشرة مع غالبية من تعاقبوا على الحكم بعد سقوط زين العابدين بن علي مروراً بالثورة المصرية والحرب الليبية وصولاً إلى الأزمة السورية أو الثورة السورية كما يسميها المعارضون السوريون، ومن بينهم أصدقاء شرفاء لهم التقدير، وإن اختلفت الرؤية السياسية والمواقف في ما بيننا، والتي تفصلها عن بعضها بعضاً أنهار دم من هنا وهناك.

الحدث السوري ليس جديداً على صعيد لعبة الأمم، ولكن الجديد

هو وصول هذه اللعبة إلى الداخل السوري، ونجاحها في ركوب موجة الاحتجاجات، وتسييرها في عملية تسلح عنيفة حملت أبشع ما في التاريخ العربي من فتاوى تكفيرية وماض دموي مظلم تضمنته كتب التاريخ العربي والإسلامي خدمة لمصالح من احتل العراق؛ وكانت سوريا السبب الأساس في إخراجه منه، وكل هذا بمعزل عن مصالح الشعب السوري والوطن السوري..

كان العمل الجدي والمهني يتطلب تواصلاً مع شرائح ونوعيات من المجتمع مختلفة المشارب والتوجهات والانتماءات، لذلك اعتمدت في معلوماتي على مصادر مفيدة وأكيدة؛ هذا بالتوازي مع الأخبار المتداولة من هنا وهناك، والتي قد يكون بعض منها صحيحاً، لكنها في معظمها تحمل الكثير من الشكوك والغلّ.

لقد استندت في عملي هذا إلى ستة أصناف من البشر:

1 - سياسيون وبرلمانيون ودبلوماسيون على شيء من التواصل مع خفايا السياسة الفرنسية عبر صداقات قديمة وحالية، فضلاً عن إعلاميين جمعتني بهم الزمالة والتعاون المهني.

2 - العسكر ورجال الأمن، وهذه الشريحة من المجتمع هي الأكثر إفادة في مثل هذه الأزمات، والأكثر اطلاعاً وجدية في تعاطيها مع الخبر، كما أنها تملك عقلية ممنهجة في تحليلها السياسي للأحداث الحاصلة كافة.

3 - الباحثون في معاهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية،

وأساتذة العلوم السياسية في الجامعات، فضلاً عن ناشطي حقوق الإنسان والمجتمع المدني والأهلي.

4 - رجال المال والعلاقات العامة لما لهم من تأثير وعلاقات مع النافذين في البلد؛ فالمال عصب كل شيء، ومن أجله تشنّ الحروب وتسفك الدماء.

5 ـ الوسط السوري المعارض والموالي في بلد مثل فرنسا شكّل رأس حربة في الحملة على النظام السوري.

6 ـ الأحزاب الأوروبية وناشطو المجتمع المدني الأوروبي..

7 ـ الأحزاب الكردية في سوريا وتركيا والعراق والناشطون الأكراد..

فإلى كل الذين تعاونوا، والذين ساعدوا في إخراج هذا الكتاب، أقدم شكري الخالص، ومحبة ملؤها الأمل...



مدخل

المكان: البيت الأبيض، الزمان 20 آب عام 2004. اجتماع فرنسي أميركي للانتهاء من مسودة مشروع القرار1559.

جلس (فيليب غوردو مونتانيه) مستشار الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك إلى مائدة غداء مستشارة الأمن القومي الأميركي حينها (غونزاليسا رايس) لوضع اللمسات الأخيرة على مسوَّدة القرار 1559 التي تطالب سوريا بالانسحاب من لبنان ونزع سلاح حزب الله .

قال (غوردو مونتانيه): إنَّ سوريا تسعى بشكل جدي وحثيث للتمديد لحليفها الرئيس اللبناني حينها العماد إميل لحود، وإنَّ رفيق الحريري صديق جاك شيراك أبلغ الفرنسيين أنه استدعي إلى دمشق، ليكون أمام الأمر الواقع.

بدأ مونتانيه بشرح أهداف مشروع القرار، وخصوصاً نزع سلاح حزب الله والميليشيات الأخرى، وانسحاب القوات السورية من لبنان ونشر الجيش اللبناني على طول الخط الفاصل مع فلسطين، وطمأن الفرنسي مضيفته الأميركية أنَّ الروس سوف يوافقون على مشروع القرار، وذلك خلال اللقاء المرتقب عقده بين جاك شيراك وفلاديمير بوتين في سوتشي يومي 30 و 31 آب 2004.

وأضاف: إنَّ فرنسا حصلت على موافقة إسبانيا وباكستان ومصر الأعضاء في مجلس الأمن في تلك الفترة؛ ولم يبقَ أمامها سوى العقدة الصينية، حيث تتصلب بكين بكل شيء يمس سيادة الدول، مشدداً أنَّ علينا العمل بسرعة قبل أن تنجح دمشق في إعادة انتخاب إميل لحود، وتفرض على الغرب أمراً واقعاً.

أكدت كونزاليسا رايس أنَّ همَّ بلادها هو تأمين الحدود السورية العراقية، والتطبيع مع سوريا، بينما قال الفرنسي إنه علينا العمل لإنجاح عملية السلام في الشرق الأوسط، فتدخّل (ايليوت أبرامس) الذي كان حاضراً وقال: أين هي المصلحة الأميركية في عملية السلام في الشرق الأوسط؟ إنَّ الانتصار الأميركي في الحرب الباردة وفي حرب الخليج هو الذي رسم الخريطة السياسية للشرق الأوسط الحالي، وعلى أساس تجارب السياسة الأميركية هذه بات الآن يمكن تصور شرق أوسط تبتعد فيه سوريا المصابة بالوهن والضعف عن إيران، وتعقد اتفاق سلام مع إسرائيل يثبت الحدود الحالية، وتكون القوة الإستراتيجية الإقليمية مرتكزة على تحالف إسرائيلي - تركي..

بعد سبع سنوات من هذا الاجتماع في آب 2011، كان رئيس الوزراء التركي يطالب الرئيس الأسد بالتنحي، كما فعل شيراك وبوش عام 2004. وفي كانون أول من العام ذاته، سحبت الولايات المتحدة قواتها من العراق، لتبدأ قصة أخرى مع سوريا وإيران والمنطقة، هي قصة الربيع العربي التي سوف نتحدث عن وجهها الآخر في هذا الكتاب..

الملف الأول

الحرب على ليبيا



زعيم.. زعيم...

زعيم... زعيم.. لقد وفيت بوعدي وها قد أتيت. يجب أن تشتري طائراتي الميراج، وأنا سوف أشتري منك مخزونك من اليورانيوم الذي لا تحتاجه... خاطب الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي العقيد معمر القذافي الذي أجاب ضيفه قائلاً: لقد كانت سفرة متعبة، ألا تريد أن تنام، ونبحث الموضوع غداً، فأجاب ساركوزي: أنا بأحسن حال، ولست متعباً، ويجب أن ننهي الأمر حالاً من دون تأخير [1].

حصل هذا الاجتماع السري ذات يوم من أيام تموز عام 2007 في خيمة العقيد معمر القذافي في باب العزيزية في طرابلس الغرب؛ لم تتم الصفقة ولم يشترِ القذافي طائرات الميراج الفرنسية، وهذا ما سبب غضب نيكولاي ساركوزي عليه، هذا الغضب الذي ازداد بعدها بأيام قليلة حين استضافت باريس مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط، وكان من بين الضيوف العقيد معمر القذافي الذي أثار حفيظة الفرنسيين،

---

(1) كتاب «ميتامورفوز»، ساركوزي.

وخلق لدى ساركوزي شعوراً بالإهانة الشخصية كونه نصب خيمته في وسط ساحة الكونكورد على مقربة من قصر الإليزيه والسفارة الأميركية. شكلت زيارة القذافي هذه واستفزازاته نقطة البداية في تراجع شعبية ساركوزي بحسب استطلاعات الرأي العام، والتي لم تعد إلى الارتفاع قطّ.

بعدها بخمس سنوات كانت طائرة (رافال) فرنسية تقصف موكب القذافي أثناء فراره من مدينة سرت، قبل أن يقتل الرجل على يد الثوار الذين تلقوا أمراً بتصفيته بناء على قرار أميركي فرنسي.

برنارد هنري ليفي: الرئيس يريد ضربات جوية

نهار الجمعة 4 آذار عام 2011 بدأ (برنار هنري ليفي) رحلة حوّلته من منظِّر يدّعي الفلسفة (كما يقول باسكال بونيفاس في كتابه: المزيفون) إلى فاعل مقرر في الدبلوماسية العالمية. فبعد أن أمضى وقتاً طويلاً أمام مبنى المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي يبحث عن الناطق الرسمي باسم المجلس (مصطفى عبد الجليل) تمكن من الوصول إلى فيلا هذا الأخير الذي كان وزيراً للعدل في نظام القذافي، وأصبح الزعيم السياسي للثوار الليبيين، فخلع ليفي سترة الصحافي، وانتقل مباشرة إلى العمل الدبلوماسي الموازي والسري، عندما استقبله عبد الجليل محاطاً بأعضاء حكومته[1]. وبعد مدحه

(1) كتاب «ميتامورفوز»، ساركوزي، ص 171.

الثورة الليبية، قدم ليفي دعوة إلى المجلس لزيارة فرنسا واعداً إياهم بإيصالهم إلى قصر الإليزيه. وقد تمكّن، مساء ذلك اليوم، عبر جهاز هاتفه الموصول بالأقمار الصناعية من التواصل مع الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي وسأله: هل يمكنك استقبال (مسعوديي) ليبيا في إشارة إلى أحمد شاه مسعود، فوافق هذا الأخير فوراً. وفي السابع من آذار استقبل ساركوزي في قصر الإليزيه برنار هنري ليفي العائد تواً من بنغازي، واتفق الرجلان على القيام بحملة قصف مركزة على المطارات الليبية ترافقها عملية تشويش على الاتصالات التابعة لنظام القذافي[1]. وبعد ثلاثة أيام، أي في العاشر من آذار عند الساعة العاشرة والنصف صباحاً استقبل الرئيس الفرنسي، برنار ليفي يرافقه ثلاثة من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي، وإلى جانبه، مستشاره جان دافيد ليفيت (عرّاب القرار 1559)، فأخبرهم أنَّ فرنسا تعترف بالمجلس كممثل شرعي لليبيا. ليفي الذي حضر الاجتماع غادر القصر من باب خلفي، وبعد عشر دقائق تلقى اتصالاً من ساركوزي قوّما خلاله الاجتماع، ومن ثم طلب إليه الكلام عن كل ما سمع وشاهد، ولم يتأخر ليفي في المهمة، فتحدث عند الساعة السابعة من اليوم ذاته على إذاعة «أوروبا 1» معلناً أن الرئيس ساركوزي يريد ضربات جوية استباقية ضد قوات القذافي[2].

---

(1) المصدر السابق.

(2) برنارد هنري ليفي على أمواج إذاعة أوروبا 1.

أما قصة ذهاب برنارد هنري ليفي إلى بنغازي، فترويها مصادر ليبية معارضة في باريس إضافة إلى مصادر موثوق بها من جمعيات عربية وفرنسية تابعت الحرب في ليبيا. وقد أخبرتنا هذه المصادر تفاصيل لم تقم الصحافة الفرنسية بنشرها عن كيفية وصول ليفي إلى ليبيا، لكن المعلومات تفيد أنَّ محمود جبريل هو الذي اصطحب ليفي إلى بنغازي، وجمعه مع (مصطفى عبد الجليل). وجبريل هذا هو مسؤول سابق في جهاز الأمن الليبي أوكله العقيد معمر القذافي مهمة الاتصال بإسرائيل، وقد قام بالمهمة لسنوات طويلة لمصلحة القذافي قبل أن ينضم إلى صفوف الثوار، ويقدم خدماته لهم في المجال ذاته. فالمصادر تصف محمود جبريل بأنه رجل من الصف الأول، يتمتع بعلاقات واسعة مع جهات قوية في إسرائيل سخرها في التواصل بين القذافي والصهاينة، وها هو يوظفها من أجل بناء تواصل مريب وغير مفهوم بين المجلس الانتقالي في بنغازي والصهاينة، وقد أصبح جبريل فيما بعد نائب رئيس المجلس الانتقالي في بنغازي.

بعض المصادر الفرنسية المقربة من اللوبي الكاثوليكي قالت لنا أيضاً إنَّ لإسرائيل رجالاً يطلق عليهم (الإلكترونات الحرة)، وبرنارد ليفي أحد هذه الإلكترونات التي تحركها إسرائيل في أوقات الأزمات التي لا تريد أن تظهر فيها بشكل مباشر. من جهته علّق موقع (الدفاع ـ اورغ) العسكري، والقريب من اليمين المسيحي على زيارة برنارد ليفي إلى بنغازي بالقول: لقد نسي برنارد هنري ليفي رقم هاتف السفارة

الإسرائيلية موقتاً، وانخرط في ليبيا على أن يعود لتذكر هذا الرقم في وقت لاحق[1].

إنها إحدى مفارقات التحالف الفرنسي القطري (برنارد هنري ليفي) في فرنسا و(عزمي بشارة) في قطر؛ واجهتان تجمعهما قضية الانتساب إلى اليسار، وإطلاق صفة المفكر على كليهما إضافة إلى علاقتهما بإمارة قطر، التي قدّمت لهما عشرات الملايين من الدولارات، أما الوظيفة فهي سمسار دولي لتشريع استخدام الأطلسي قوته العسكرية، والتدخل في العالم العربي بحجة الديمقراطية وحقوق الإنسان وربيع العرب.

طائراتنا في الجو

يوم الحادي عشر من آذار، وأثناء اجتماع الدول الأوروبية الـ27 في بروكسيل لبحث الموضوع الليبي ظهر خلاف كبير بين فرنسا وألمانيا[2]، وقد أشار وزير الخارجية الألماني في مداخلته إلى إشكالية الاعتراف بالمجلس الوطني الليبي (إنَّ أعضاء المجلس هم من أتباع القذافي السابقين ولا أنصح بهم) قال الوزير الألماني، غير أن ما ساعد ساركوزي صدور بيان قاس عن جامعة الدول العربية في ذلك اليوم بالتحديد يدين بشدة نظام القذافي. وقد تزامن بيان الجامعة العربية في

(1) موقع الدفاع الفرنسي، أيار 2011.

(2) صحيفة لوفيغارو الفرنسية، وصحيفة لوموند، 12 آذار 2011.

ظل رئاسة قطر[1] مع اجتماع المجموعة الأوروبية نتيجة تنسيق مسبق بين ساركوزي وحمد بن جاسم آل ثاني وزير الخارجية، لمساعدة الرئيس الفرنسي في إقناع الدول الأوروبية المعترضة على التدخل في ليبيا. وهذا ما حصل بالفعل، إذ اتفق المجتمعون في بروكسيل أن المجلس الانتقالي في بنغازي جهة محاورة سياسية شرعية مثل الآخرين، ولكن دون تحديد هوية هؤلاء الآخرين. كانت فرنسا تسعى للاعتراف به (كلما أسرعنا بالاعتراف به أصبحت تصريحاته تؤخذ على محمل الجد) يقول كلود بيسون مستشار ساركوزي. لم تكن ألمانيا متحمسة للتدخل العسكري في ليبيا كما أنَّ الولايات المتحدة لم تكن أيضاً في هذا الوارد؛ والواقع أن العلاقة بين ساركوزي وأوباما لم تكن جيدة طوال سنوات حكم الرجلين[2] بينما لا تستيغ المانيا عودة فرنسا للعب دور عسكري في العالم خصوصاً في بلد غني بالنفط مثل ليبيا حيث للشركات الألمانية استثمارات كبيرة[3]. وكان موقف إيطاليا أيضاً ضد القصف الجوي، وذلك يعود إلى أنَّ روما المستعمر القديم لطرابلس خشيت خسارتها السوق الليبية، وهي أكبر مستثمر فيها وهذا ما حصل بالفعل.

في الاجتماع، طرح وزير الخارجية الألماني إمكانية فشل

---

(1) المصدر السابق.

(2) موقع الانتقاد، تشرين ثاني 2011، موقع المنار 13 نيسان 2012 ، مجلة نوفيل أوبسرفاتور 3 تشرين ثاني 2011.

(3) الكاتب في حديث مع شخصية أوروبية.

الضربات الجوية متسائلاً: هل سوف نرسل قوات برية؟ غير أن الوضع تغير في الأيام اللاحقة بعد تلقي فرنسا الدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية، فتقدمت في 17 آذار بمشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي، وتم التصديق عليه تحت رقم 1973، قضى بإقامة حظر جوي في السماء الليبية، وسمح باستعمال كل الوسائل المتاحة لحماية المدنيين في إشارة غير مباشرة إلى العمل العسكري[1]. وقد صوّتت على القرار عشر دول وامتنعت خمس دول عن التصويت من بينها روسيا والصين وألمانيا. وقد تمكن الفرنسيون من إقناع روسيا والصين أنَّ الهدف هو حماية المدنيين، ولن يكون هناك تدخل عسكري ولا إسقاط للنظام، غير أنَّ ساركوزي لم يفِ بوعده وهذا ما أغضب الروس والصينيين الذين لا يتوقفون عن تذكير الغرب بالخديعة الليبية التي أوقعهم فيها كلما حاولت الدول الغربية تقديم مشروع قرار ضد سوريا. وقد صارح نائب وزير الخارجية الصيني وفداً من المعارضة السورية أثناء اجتماعه بهم في بكين بهذا الموضوع قائلاً: لن نسمح لهم بالعمل في سوريا كما فعلوا في ليبيا، لقد كذبوا علينا وتعاملوا معنا بطريقة غير محترمة وصبيانية؛ في كل الاجتماعات التي عقدها الفرنسيون معنا ومع الروس قطع لنا (جوبيه) كل الوعود والالتزامات بعدم السعي لإسقاط النظام الليبي

(1) صحف فرنسية وعالمية.

لكنهم غدروا بنا، ونحن لم نعد تصدقهم ولن نسمح لهم باستغفالنا مرة أخرى[1].

كان نيكولاي ساركوزي قد اتخذ قرار الحرب لإسقاط القذافي، ولم يكن ينقصه سوى موافقة شكلية من مجموعة أصدقاء ليبيا التي دعاها إلى اجتماع بتاريخ 19 آذار، أي بعد يومين من القرار 1973. وبين 17 و 19 من الشهر ذاته[2]، كان الرئيس الفرنسي يعد العدة للحرب بعد أن حصل على موافقة رئيس وزراء بريطانيا (دافيد كاميرون)، أما قطر والسعودية فقد كانتا تنسقان معه منذ البداية.

في 18 آذار جمع الرئيس الفرنسي في قصر الإليزيه القيادة العسكرية الفرنسية طالباً إبداء الرأي بإمكانية توجيه ضربات عسكرية في ليبيا، وكان رأي العسكر بعد إجراء مراجعة للإمكانيات الليبية التي تقتصر على صواريخ سام 6، أن هذا الأمر قابل للتنفيذ بنجاح مع احتمال خسارة طائرة أو طائرتين[3].

صبيحة يوم 19 آذار، وقبل الاجتماع الموسع لمؤتمر أصدقاء ليبيا، كان نيكولاي ساركوزي محاطاً بوزير خارجيته آلان جوبيه وبمستشاره السياسي جان دافيد ليفيت عرّاب القرار 1559، وبقائد أركان الجيش الفرنسي الأميرال (ايدوارد غيو)، ورئيس الأركان

---

(1) الكاتب في حوار خاص.

(2) المتهور، كاترين ناي، ص 558.

(3) المصدر السابق.

الخاص بالقصر الجمهوري الجنرال (بنوا بوغا)، وقد حضر الاجتماع رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون ومستشاره العسكري، فضلاً عن وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون يرافقها ضابط كبير من قيادة الأركان الأميركية.

تحدث الرئيس الفرنسي عن الوضع الخطير في بنغازي، وعن الحاجة الطارئة للتدخل شارحاً أنَّ رتلاً كبيراً من الدبابات يقترب من بنغازي مع لواء بكامل عتاده، وأنه يجب ألاّ نخضع لتحديات القذافي. غير أنَّ الضابط الأميركي كان له رأي مغاير: طالما بطاريات الصورايخ المضادة للطائرات التابعة للقذافي لم تدمر، أرفض التدخل، نحن معرضون لخسارة طائرات، وهذا سوف يكون هزيمة رمزية كبيرة للتحالف، وأيده بذلك العسكري البريطاني.

أنا مستعد أن آخذ هذا الخطر على عاتقي قال نيكولاي ساركوزي، أنا لن أفعل شيئاً دون موافقتكم، وكشف بوضوح عن نيّاته بالقول: طائراتنا أقلعت في الجو، ونحن لن نفعل شيئاً دون رضاكم، الأوامر أعطيت، وعند الساعة التاسعة والنصف يمكن للطائرات أن تعود أدراجها إذا لم أحصل على الموافقة الجماعية.

كان اجتماع أصدقاء ليبيا غريباً بشكل لافت؛ زعماء أنظمة عربية قمعية وملكية يريدون إسقاط نظام عربي قمعي مثل أنظمتهم بحجة الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى جانب زعماء الدول الغربية التي

كانت حتى الأمس القريب تستقبل القذافي، وعلى رأس هؤلاء الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي[1].

أعاد الرئيس الفرنسي كلامه عن المذبحة القريبة التي سوف تقع في بنغازي مستشهداً بكلام القذافي وابنه سيف الإسلام؛ وللحقيقة فإن القذافي بغبائه السياسي ومزاجه وجنونه قدم للغرب ولساركوزي الفرصة تلو الفرصة، فيما كانت روسيا والصين عاجزتين عن التدخل الفعلي لإنقاذه لأن جوبيه حمل معه إلى مجلس الأمن تعابير القذافي (زنقة زنقة ودار دار أو الجرذان والذبح في كل منزل)[2].

الجميع دون استثناء رددوا رغبتهم بإيقاف القذافي، وهنا تدخل الرئيس الفرنسي ليقول: طائراتنا حالياً في الجو باتجاه ليبيا، ولكنها لن تدخل المجال الجوي الليبي إلا بتوافر شرط واحد هو موافقتكم على إعطائي الضوء الأخضر... أعطى كل من على الطاولة موافقته، وبعد ظهر يوم 19 كانت الطائرات الفرنسية تدمر دبابات تابعة للقذافي على مداخل مدينة بنغازي[3].

في بعض التفاصيل، بحسب جهات فرنسية مطلعة، ارتكب القذافي خطأً استراتيجياً كبيراً يومها، حيث أوقف تقدم دباباته عند الساعة الثانية عشرة ظهراً بعد تعرضها لإطلاق نار، وأعاد تجميع رتل

(1) حوار خاص.

(2) حوار خاص مع شخصية فرنسية.

(3) المتهور، كاترين ناي، مصدر سابق.

الدبابات في جامعة ذي قار، وبعد ساعات أتت الطائرات الفرنسية لتدمر الرتل بكامله داخل حرم الجامعة[1].

في تلك الفترة، كانت النقاشات على أشدها بين الأميركيين والفرنسيين الذين أرادوا التدخل العسكري منذ البداية؛ وفي اجتماع مع هيلاري كلينتون بتاريخ 14 آذار لم تعطِ الوزيرة الأميركية أي جواب شافٍ حول نية الولايات المتحدة، مساء ذلك اليوم في واشنطن، جمع الرئيس الأميركي باراك أوباما مستشاريه لمناقشة الوضع. حضر الاجتماع سفيرة الولايات المتحدة، في الأمم المتحدة وكان وزير الدفاع روبيرت غيتس يقول إنه ليس للولايات المتحدة أي مصالح حيوية في ليبيا لذلك لا داعي للحرب. وتدخلت سفيرة الولايات المتحدة في مجلس الأمن (سوزان رايس) قائلة إنَّ هناك مذبحة سوف تحصل في بنغازي، ويجب أن لا نكون في عكس التاريخ، والقوة العسكرية للولايات المتحدة سوف تصنع الفارق في المعركة. في نهاية الاجتماع قال الرئيس أوباما: سوف نتدخل، ولكن لأيام وليس لأسابيع.

بعد عشرة أيام من بدء الهجوم العسكري، عقد اجتماع عبر الفيديو ضم ساركوزي ، أوباما، كاميرون، ميركيل. بدأ الرئيس الأميركي كلامه بالقول: نحن لن نستمر في التورط بالحرب، سوف نتوقف عن القصف، وكان رد الرئيس الفرنسي عنيفاً وعصبياً وقال: «إذا كنا

---

(1) حوار خاص مع دبلوماسي فرنسي سابق في ليبيا.

سوف نترك القطار عند أول محطة فلم يكن من داعٍ أن نركبه أصلاً، نحن الآن في حرب ولا يمكن لك أن تتركنا لوحدنا». رد أوباما: «لكن منذ البداية قلت، نحن سوف نشارك لأيام وليس لأسابيع أو لشهور». رد ساركوزي بالوتيرة العصبية ذاتها قائلاً: «إذا كان الأوروبيون سوف يحاربون لوحدهم لا أدري لماذا إذن نلجأ لحلف شمال الأطلسي». انتهى هذا الاجتماع واستمرّت الولايات المتحدة بتزويد التحالف ضد القذافي بالمعلومات الاستخبارية، وتوقفت عن شن الهجمات بصواريخ كروز غير أنها عادت في أواخر أيام القذافي وساهمت ببعض الغارات الجوية.

هذا التردد كان سمة سياسة أوباما في مصر أيضاً حيث انتظر الرئيس الأميركي طويلاً حتى قبل فكرة تنحي مبارك وذلك على الرغم من الضغوط الفرنسية والقطرية التي كانت تقول له أنَّ مبارك انتهى، ويجب البحث عن بديل.

على عادته جمع أوباما مستشاريه لمناقشة وضع الرئيس المصري حسني مبارك. كان هناك انقسام بين المستشارين ، فوزيرة الخارجية (هيلاري كلينتون) و(جو بايدن) كانا ضد تنحي مبارك بينما كان الجناح اليساري المؤلف من (سامندا باور) و(بن رودز) و(دونيس ماكدونالد) يدعو الى البحث عن بديل لمبارك، وعدم الوقوف في مواجهة التغيرات والتاريخ.. وبعد نقاش طويل، وفي نهاية الاجتماع قال أوباما لمستشاريه: هل لديكم استراتيجيا للوضع في مصر في

حال سقوط مبارك؟ ساد الصمت، ولم يعطِ أي من مستشاري الرئيس استراتيجيا واضحة.

كان ثقل السعودية يرخي بظلاله على الرئيس الأميركي، فالعائلة السعودية الحاكمة تريد من الرئيس الأميركي الدفاع عن حسني مبارك وعدم التفريط به مهما كلف الأمر. وقبل ذلك كانت السعودية هددت بوقف التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة في حال سمحت الأخيرة بسقوط النظام في البحرين؛ ويعرف أوباما أنَّ توتر العلاقة مع السعودية يعني ارتفاع غير مسبوق في أسعار النفط.

في 23 شباط، على الساعة 4 بعد الظهر بتوقيت واشنطن، 11 ليلاً بتوقيت القاهرة اتصل أوباما بمبارك وحثّه على القيام بإصلاحات ترضي الشارع عبر الإعلان عن حكومة انتقالية، ولكن دون أن يطلب منه التنحي بشكل مباشر. كان هذا الاتصال الأكثر سوءاً الذي يجريه أوباما منذ توليه الحكم؛ انفجر مبارك غاضباً، ورفض أن يتنحى وقال لأوباما بصوت عال: «أنت لا تعرف ماذا يجري، إنها إيران التي تقف وراء كل هؤلاء المتظاهرين، إذا تنحيت سوف يستلم الإخوان المسلمون الحكم في مصر»[1].

أوباما: «كلما طالت مدة المرحلة الانتقالية كلما ازدادت حدة التظاهرات».

مبارك: «مصر ليست تونس سوف تتوقف المظاهرات خلال أيام، هذا شعبي وأنا أعرفه، أحترم رأيك ولكني الأكثر إلماماً بالموضوع».

---

(1) كتاب أيام أوباما.

اوباما: أعتقد أنها الفرصة التي يجب اغتنامها، التظاهرات لا تتوقف عن التعاظم، أعتقد أنه خلال الـ48 ساعة القادمة عليكم التفكير بوسيلة لإخراج عملية الانتقال بأفضل طريقة وأسرع وقت.

مبارك: «سوف اتصل بك خلال عطلة الأسبوع القادم»[1].

أوباما: «سيدي الرئيس، أحتفظ لنفسي بحق الاتصال بك قبل ذلك إذا لم تتطور الأوضاع نحو الأحسن».

هنا بدأ أوباما بالضغط المباشر على مبارك بالقول:

«سيدي الرئيس، أنا دائماً أحترم الأكبر مني سناً. أنتم تعملون بالسياسة منذ وقت طويل جداً ولكن هناك أوقات في التاريخ ليس لأن الأمور سارت بطريقة ما في السابق سوف تسير بالمسار نفسه في المستقبل. لقد خدمتم بلادكم 30 عاماً وانا أريد أن تغتنموا هذه الفرصة التاريخية»[2].

كان هذا الاتصال بمثابة التحول الكبير في موقف أوباما الذي جمع مستشاريه على الفور وأبلغهم ضرورة العمل بسرعة على إجبار مبارك على التنحي، وطلب إلى كل واحد منهم الاتصال بمعارفه في مصر والعالم العربي وتشغيل اللوبي التابع له في سبيل تحقيق هذا الهدف. اتصل (روبيرت غيتس) بطنطاوي وأقنعه بالتخلي عن مبارك،

(1) في محاولة من حسني مبارك لكسب الوقت وهذا ما فهمه أوباما.

(2) أوباما حروب وأسرار (دافيد سنجر) ص 338.

فيما كان جو بايدن وهيلاري كلينتون يمارسان الضغط على (عمر سليمان) الذي بدأ يلين من موقفه وقبل بتنحي مبارك.

في الوقت ذاته بدأ ضباط الجيش المصري يتلقون رسائل عبر البريد الإلكتروني من ضباط أميركيين تدربوا وإياهم، وأجروا معاً دورات في الولايات المتحدة. وكانت الرسائل تحذرهم من إطلاق النار على المتظاهرين، وعدم الدفاع عن رئيس مريض سوف يكون ابنه خليفة له مع أنَّ هذا الابن لا يحظى بثقة الجيش. حافظوا على علاقتكم مع شعبكم في هذا الوقت العصيب. كانت تلك رسالة واحدة أرسلها ضباط الجيش الأميركي إلى معارفهم من ضباط الجيش المصري.

أخذ الجيش المصري بتحذيرات الجيش الأميركي وأثمرت الضغوط عن وعد من طنطاوي وعمر سليمان باستقالة الرئيس. صبيحة اليوم التالي للاتصال بين أوباما ومبارك جرت معركة الجمال في ساحة التحرير، التزم الجيش المصري جانب المتظاهرين ولم يطلق النار عليهم.

استكمل أوباما عملية الضغط على مبارك، وأرسل أسطورة الدبلوماسية الأميركية (فرانك ولستر) إلى القاهرة حاملاً رسالة واضحة إلى حسني مبارك بضرورة التخلي عن السلطة. حمل (ولستر) الرسالة، وفور وصوله إلى القاهرة تم نقله الى القصر الرئاسي؛ أبلغ الرسالة إلى حسني مبارك مدعوماً بموقف الجيش المصري..

بالنسبة إلى أميركا سقط مبارك وبقي النظام[1].

هي الحرب السهلة التي عرف ساركوزي خوضها في ليبيا، فليس للعقيد جيش قوي ولا حتى بنية جيش؛ فالزعيم كما ناداه ساركوزي في أحد أيام تموز عام 2007 حطم الجيش الليبي لمصلحة ميليشيات أنشأها لأبنائه كان يطلق عليها كتائب القذافي..

يقول كريستيان شينو الصحافي في إذاعة فرنسا الدولية إنَّ أحد أسباب التسرع الفرنسي في التدخل العسكري ضد ليبيا هو إثبات قدرة طائرة (الرافال) الكبيرة. ويضيف إنَّ سقوط طائرة واحدة من هذا الطراز في ليبيا يعني الكارثة لصناعة الطائرات الفرنسية ولساركوزي شخصياً لأنَّ عروض بيع هذه الطائرة العسكرية الفرنسية كانت السمة المشتركة لكل زياراته الخارجية[2].

هذا الحسم والتسرع في قرار الحرب على ليبيا لم يتوافرا في سوريا، ما اقتضى طريقة أخرى في التعاطي مع الأحداث هناك تعتمد على تشجيع الحراك المسلح حتى تصل الأمور إلى العفن المحلي والانهيار من الداخل، كما تحدث السفير الفرنسي في دمشق في إحدى جلساته الباريسية[3].

---

(1) دبلوماسي فرنسي في حديث إلى الكاتب.

(2) حوار مع الكاتب.

(3) أنظر في الوثائق نص كلام السفير الفرنسي السابق في دمشق.

لكل رئيس فرنسي حربه

نيكولاي ساركوزي صاحب شخصية تميل إلى العنف يقول (روبير غودريه) في كتابه (وسقطت الأقنعة)[1] et les masques sont tombés؛ إنه عاشق لجورج بوش، وأحيط بمجموعة من المحافظين الجدد على الطريقة الفرنسية مثل (بريس أورتوفو) وزير الداخلية الذي يتخذ من سيلفيو برسلكوني مثالاً له أو مثل جان دافيت ليفيت. إنه شخصية تتخذ القرارات بسرعة، عصبي المزاج عنيف كما يقول الصحافي جان بول كروز[2].. وزير دفاعه السابق (هيرفيه موران) يقول في كتابه «توقفوا عن احتقار الفرنسيين»: ساركوزي يريد السلطة في فرنسا على شاكلته، وحشية، شنيعة، وأحياناً غير لائقة. لقد كنا نشعر بالإحراج عندما يربت على كتف أوباما ليظهر أنهما صديقان، إنها تصرفات صبيانية لصبي متقلب[3].

ويصف موران فهم ساركوزي السياسي بالقول: هو يتبع إستراتيجية الدراويش الدائمة، رجل يفقد النظرة البعيدة ويفعل الشيء ونقيضه... رئيس يخلط بين العمل التطوعي والإعلان الدائم واضعاً دوامة يمنع من خلالها الفعاليات الاجتماعية والرأي العام من تحديد أمرهم، والتحرك ضد أي قرار.

---

(1) «وسقطت الأقنعة»، روبير غودريه.

(2) حوار مع الكاتب.

(3) «توقفوا عن احتقار الفرنسيين»، هيرفيه موران.

واتهم الوزير السابق ساركوزي بالداعية الانتخابية معتبراً فرنسا في نظره سوقاً مجزأة، لذلك بالنسبة إليه فإنه يتعاطى مع شرائح أو مع زبائن من دون الاهتمام بالتوافق العام، ما يعطي انطباعاً أنَّ الدوامة ما هي إلاّ عملية فوضى كبيرة..

في ليبيا أعلن نيكولاي ساركوزي عن حربه الخاصة بعد الحرب التي شنها في ساحل العاج؛ فلكل رئيس فرنسي حربه التي خاضها أثناء ولايته؛ فالحرب إثبات لجدارة الرئيس وأهليته لقيادة دولة بحجم فرنسا. هذا ما فعله فرانسوا ميتران، واليوم نيكولاي ساركوزي الذي يمثل المحافظين الجدد في فرنسا. إنه لم يخرج عن هذه القاعدة وهو الذي يحمل أفكار جورج بوش وسياسته، فقد خاض في ليبيا حربه العقائدية قبل أي شيء. لقد أنذره بارك أوباما قائلاً: «أنا سوف استمر معك عشرة أيام فقط ليس أكثر»[1]، لا أريد أن تحسب هزيمة عليّ في حال أخطأت أنت، غير أن ساركوزي كان مصمماً على الحرب. (إنَّ القذافي لن يبقى، سوف يرحل بعد ستة أشهر)[2] قال لأوباما. لذلك، نرى أنَّ هذه الحرب قد استحوذت على اهتمام خاص من الرئيس الفرنسي الذي كان يتابع يومياً مع قياداته العسكرية على الخريطة تقدم الثوار الليبيين على الأرض[3]..

---

(1) كتاب «سنوات أوباما» ص 250.

(2) أسبوعية (le canard enchainé) أيلول 2011.

(3) م.ن.

لم يكن لهذه الحملة العسكرية أن تنجح لولا المساعدة الاستخبارية التي قدمتها الولايات المتحدة للفرنسيين والإنكليز والقطريّين[1]، على الرغم من سعي واشنطن البقاء خارج الصورة في الحملة العسكرية. وتكمن أهمية الدعم المعلوماتي والاستخباراتي الأميركي في حجم المعلومات التي يمتلكونها عن النظام الليبي نظراً للتعاون الاستخباري الواسع النطاق الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة ونظام معمر القذافي منذ أحداث 11 أيلول، خصوصاً في مكافحة الإرهاب ومراقبة الإسلاميين الليبيين الذين كان الكثير منهم من القيادات العسكرية البارزة في تنظيم القاعدة[2].

هذه بضاعتكم ردت إليكم

برزت عقيدة فرنسية جديدة في التعاطي مع العالم العربي ، هي عقيدة رونالد ريغان والمحافظين الجدد في التحالف مع السلفية الجهادية، خصوصاً وأنَّ هناك بعضاً من هؤلاء المحافظين الجدد الذين أتوا مع وصول ساركوزي إلى سدّة الحكم عام 2007. وتتلخص هذه العقيدة بالقبول بوصول السلفيين من الإسلاميين إلى الحكم في العالم العربي، ومساعدتهم على تحقيق هذا الهدف بكل الوسائل بما

---

(1) العقيد السابق في الجيش الفرنسي آلان كورفيس في ندوة حول الربيع العربي حزيران 2012.

(2) تلفزيون فرنسا 24، 3 أيلول 2011.

فيها العسكرية كما حصل في ليبيا، أو كما تحاول السياسة الفرنسية أن يحصل في سوريا. وقد كشف وزير الخارجية الفرنسي (آلان جوبيه) عن الخطوط العريضة لهذه العقيدة السياسية في خطابه الذي ألقاه في معهد العالم العربي في 16 نيسان 2011، الذي يمكن اعتباره بمثابة وثيقة ضمان فرنسية للإسلاميين الجهاديين باعتراف فرنسا بوجودهم وحكمهم طالما التزموا الخطوط الحمر، وأولها إسرائيل ويليها النفط والغاز؛ لقد أعلن جوبيه في هذا الخطاب جهل فرنسا بالعالم العربي عندما قال: «أما التحدي الثالث فيتجلى في تغيير نظرتنا إلى العالم العربي. فقد كنا، نحن الفرنسيين، نعتقد أننا على إلمام جيد بهذه المجتمعات، التي تربطنا بها علاقات عريقة ووثيقة. لكن «الربيع العربي» فاجأنا وأظهر جهلنا لجوانب كاملة من هذا العالم».

لقد حدّد جوبيه النظرة الجديدة بالتعاون مع الإسلاميين وقبولهم في الحكم، مؤكداً على ضرورة التواصل مع المقاولين في البداية، ومن ثم مع بقية شرائح المجتمعات في العالم العربي «اليوم، نحتاج إلى رؤية المقاولين والقائمين على الجمعيات. نحتاج إلى رؤية الفنانين والطلبة. نحتاج إلى رؤية المدونين وأولئك الذين يقولون «لا» والجهات الفاعلة الناشئة.

ذلك هو مغزى هذه الندوة التي وددت أن أعقدها لتشكل مناسبة لنا لتبادل آرائنا وتحاليلنا وأفكارنا.

وآمل أن يقام هذا الحوار من دون عقد مع التيارات الإسلامية ما

دام الجميع يحترم المبادئ التي ذكرتها، أي قواعد اللعبة الديمقراطية ورفض جميع أشكال العنف».

وأطلق جوبيه مفاجأته عندما قال: «السيد بن سالم قال لنا، منذ قليل، إنَّ الإسلاميين سيفاجئوننا. فاجئونا، إذاً! أنا لا أطلب أفضل من ذلك. وسنفاجئكم بدورنا، فنحن ليست لنا إطلاقاً عقلية تسعى إلى وصم العالم الإسلامي أو الدين الإسلامي، بل على العكس من ذلك، نحن نسعى إلى الحوار معه»، أما الخلاصة من المفاجأة فهي تغير جذري في السياسة الفرنسية في العالم العربي «ينبغي لنا اليوم أن نعيد النظر في سياستنا برمتها تجاه العالم العربي..».

وخلص جوبيه إلى تحديد ثلاث نقاط هي محور السياسة الجديدة في العالم العربي أولها أمن إسرائيل وثانيها لبنان الذي تحلم فرنسا بالعودة إليه، والملف النووي الإيراني قائلاً: «ختاماً، التحدي الأخير: بذل قصارى جهدنا لإيجاد حل لأبرز الصراعات المستمرة في المنطقة.

أقصد بطبيعة الحال، أولاً وقبل كل شيء، الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. لا تقل تطلعات الشعب الفلسطيني مشروعية عن تطلعات الشعوب الأخرى للضفة الجنوبية. أما إسرائيل، فلها الحق في العيش في أمن وسلام. لذلك، يجب، خلال الأشهر المقبلة، أن تخرج فكرة دولة فلسطينية ديمقراطية مستدامة ومتصلة تعيش في أمن وسلام بجانب دولة إسرائيل، من مجال الأحلام لتتحول إلى واقع. نحن ندرك

جميعاً المعالم الكبرى للحل: يجب الآن تنفيذها. ولن تدّخر فرنسا جهداً في سبيل تحقيق ذلك.

أقصد أيضاً الوضعية في لبنان. نحن في حاجة للبنان ذي سيادة يتحكم في مصيره ويصير، في المنطقة، قدوة يحتذى بها بفضل فعالية مؤسساته الديمقراطية والتعايش السلمي بين الطوائف.

أقصد ختاماً المسألة الإيرانية. موقفنا في هذا السياق واضح: يجب على السلطات الإيرانية أن تضمن لشعبها احترام حقوق الإنسان، وتسوية المسألة النووية، طبقاً لطلب المجتمع الدولي، والعمل على تطوير تأثير إيجابي في المنطقة برمتها».

هذه هي الخلاصات الثلاث، ولا يخفى على المتابع أن فرنسا وعدت الثورات العربية في أيار 2011 بالاعتراف بدولة فلسطينية بحلول أيلول من العام ذاته، لكنها تراجعت عن وعدها[1]. أما العودة إلى لبنان فيلزمها سوريا ضعيفة ومرتهنة، والنووي الإيراني هو الجائزة الكبرى التي يريدها الغرب، في حين أنَّ الشيء الوحيد الثابت والمحقق فهو أمن إسرائيل المقدس لدى الغرب.. قبل هذا الخطاب بيومين دعا جوبيه عشرة من الباحثين في شؤون العالم العربي من ضمنهم أشخاص من أصول عربية، وقد قال أحدهم له: سيدي وزير الخارجية، المشكلة

---

(1) موقع المنار، أيلول 2011. موقع الانتقاد، أيار 2011 . صحيفة لوموند، 6 تشرين أول 2011. صحيفة لوفيغارو.

الكبرى تبقى أنَّ أي نظام سوف يأتي بعد القذافي سيكون فاقداً للشرعية لأنه أتى بفعل التدخل العسكري للحلف الأطلسي[1].

بعض الصحفيين شبه وزير الخارجية الفرنسي (آلان جوبيه) بوكالة أنباء حصرية لأخبار الثورات العربية خصوصاً في سوريا على الفيسبوك والانترنت، كونه يعتمد على ما تصدره صفحات الفيسبوك والتويتر في دعم موقفه مع وزراء خارجية الدول التي يتصل بها لإقناعها بتأييد مشروع القرار المعد فرنسياً وأوروبياً.

لنا النفط ولكم الشريعة

مثال مختصر حصل أثناء زيارة وفد من المعارضة السورية إلى بكين بناء على دعوة خاصة؛ ففي لقائه مع نائب وزير الخارجية الصيني (تشاي جيون) بدأ الوفد السوري اللقاء الحديث عن الأوضاع في سوريا وأعداد القتلى، وكان المسؤول الصيني يستمع إلى المترجم الذي ينقل ما يقوله الوفد، وكان هناك من يدوّن محضر الجلسة. وبعدما استفاض الوفد بالحديث الذي أنهاه بالطلب من الصين مراجعة موقفها في مجلس الأمن، حتى ولو من باب الضغط على النظام[2] في سوريا، بدأ المسؤول الصيني الحديث مرحباً بالوفد الضيف، وشرح سياسة بلاده في سوريا والعالم العربي والعالم بالقول: «إن الصين لم تكن لها

---

(1) الكاتب في حوار خاص.

(2) الكاتب في حوار خاص.

مطامع استعمارية في السابق، وليس لها حالياً ولن يكون لها مستقبلاً، ونحن في الصين لدينا مشكلة كبيرة كل يوم؛ وهي كيفية إطعام ما يقارب مليار ونصف مليار صيني، وقد أصبح لدينا اليقين بعد الخديعة الليبية وكذب الغرب علينا وعلى الروس أنَّ الولايات المتحدة عبر سعيها لتغيير الحكم في سوريا تريد السيطرة على منابع النفط العالمية التي لا تزال خارج سيطرتها، وهذا يشكل تهديداً للقمة عيش الصينيين..»[1].

لنا النفط ولكم الشريعة، هذه هي الاستراتيجية الغربية الجديدة في العالم العربي والتي نظّر لها الفيلسوف الصهيوني (برنارد هنري ليفي) وطبّقها الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي ووزير خارجيته آلان جوبيه. لكم الشريعة طبّقوها كيفما شئتم، ولنا النفط وأمن إسرائيل. أما عملية امتلاك النفط فهي عن طريق الإمساك بقراره، وتحديد دوره السياسي في الصراع على النفوذ في العالم، ولا بأس أن تحكموا بما تعتقدون طالما أنَّ سياستكم وتطلعاتكم تتلاءم مع مصالحنا. أما معالم السياسة الجديدة فتتمثّل بسعي الغرب للسيطرة على ما تبقّى من منابع نفط خارج قرار الولايات المتحدة. إذن القضية استثمار، أما السمسار لهذا الاستثمار فليس سوى الحركات السلفية المقاتلة، وفي طليعتهم مقاتلو تنظيم القاعدة الذين قدّم سلاح الجو الفرنسي وطائرات حلف الناتو كلّ الدعم الجوي لهم في حربهم لإسقاط القذافي، وهؤلاء هم الشريك الجديد في سوريا وفقاً لعقيدة (آلان جوبيه) السياسية التي

(1) المصدر نفسه.

اختصرها إبان الحرب على ليبيا بالقول: «حربنا في ليبيا هي بمثابة استثمار للأجيال الفرنسية القادمة».

من مفارقات هذا الربيع العربي أن وزير خارجية فرنسا جعل من مجلس الأمن الدولي أرشيفاً لعشرات مشاريع القرارات التي تصبّ جميعها في خدمة حرب تنظيم القاعدة للسيطرة على الحكم في زوايا العالم الإسلامي الأربع[1]، وتبقى الجماعات السلفية المقاتلة خير حليف للغرب تاريخياً، فهي التي أسقطت الاتحاد السوفياتي مقدِّمة خدمة إستراتيجية هائلة للولايات المتحدة والحلف الأطلسي، وكل ما فعله أركان المحافظين الجدد في فرنسا نيكولاي ساركوزي، والفريق السياسي العامل معه، هو إعادة التحالف القديم إلى الحياة.. وعليك أيها القارئ الكريم أن تعرف أن تاريخ العلاقة بين فرنسا وجماعات جهاديي تنظيم القاعدة تعود إلى أكثر من ثلاثة عقود خلت، هي تاريخ بدء الصحوة الإسلامية في العالم الإسلامي التي تزامنت مع الغزو السوفياتي لأفغانستان في سبعينيات القرن الماضي حيث قام تحالف بين الولايات المتحدة الأميركية والغرب من جهة وباكستان والسعودية من جهة ثانية، استخدم السلفيين وجماعة الإخوان المسلمين في العالمين العربي والإسلامي ضد الجيش السوفياتي، وكانت مساجد العاصمة الفرنسية باريس وكبرى المدن الفرنسية طوال أيام الأسبوع، وخصوصاً يوم الجمعة أثناء الصلاة، تعجّ بالزوار الدعاة من السعودية

---

(1) الكاتب.

وباكستان الذين يأتون بحماية الشرطة الفرنسية ورعايتها لتجنيد المقاتلين المتطوعين للذهاب لقتال الروس الكفار في بلاد الأفغان، بلاد الرباط والإسلام. وكنت شخصياً في تلك الفترة أتردد على مساجد في الدائرة الحادية عشرة من باريس، وفي دوائر أخرى في العاصمة الفرنسية فضلاً عن مساجد كبيرة في الضواحي الباريسية وباقي مناطق ومدن فرنسا، حيث كنت تجد دعاة سلفيين من باكستان والسعودية وبلدان أخرى يأتون إلى فرنسا لحث مسلميها على المشاركة في الجهاد ضد الروس في أفغانستان.

وقد بدأت العلاقات تأخذ منحىً صدامياً عام 1992 بعيد الانتخابات الجزائرية التي فازت فيها جبهة الإنقاذ الإسلامية؛ فاتخذت فرنسا موقفاً رافضاً لها، ودعمت العسكر الجزائري في انقلابهم على تلك النتائج، ما أدى إلى توتر في العلاقات، أعقبتها عمليات قام بها إسلاميون جزائريون في مدن فرنسية عديدة. ولقد أدى هذا التوتر إلى حملة اعتقالات واسعة في صفوف الإسلاميين، وإغلاق عدد من المراكز والمصالح التابعة لهم فضلاً عن تفاقم الأوضاع في هذا الصراع وصولاً إلى تدخل الدولة الفرنسية في شؤون المسلمين العبادية والحياتية عبر موضوع الحجاب بداية، ومن ثم عبر فتح ملفات الإرهاب، وملف الدعوة، بما في ذلك فتح موضوع النقاب الإسلامي، أو ما يطلقون عليه (البورغا) الأفغاني هنا في فرنسا؛ غير أنَّ هذه العلاقة عادت إلى نوع من التفاهم والتعاون بعد الموقف الفرنسي

من حرب العراق، كما أنها وصلت إلى مرحلة التحالف في لبنان بعد اغتيال الحريري، وفي سوريا حالياً حيث تحتضن فرنسا كبار مسؤولي الحركات الإسلامية السنية المناهضة للنظام من إخوان وسلفيين وغيرهم، ولم تتوان فرنسا هذه عن إعلانها التحالف مع الإخوان المسلمين في العالم العربي عبر كلام لوزير الخارجية الفرنسي الحالي (آلان جوبيه) قاله في سياق كلمة مطولة ألقاها حول الربيع العربي في معهد العالم العربي في باريس خلال شهر نيسان 2011 [1].

المال السعودي والحرب الأفغانية المقدسة

شكل الغزو السوفياتي لأفغانستان منعطفاً إستراتيجياً وتاريخياً للوجود الإسلامي والسلفي خصوصاً في فرنسا، وتزامن هذا أيضاًمع تواجد سماحة آية الله الإمام الخميني في باريس، ما جعل الحراك الإسلامي واسعاً، غير أن العلاقات الفرنسية الإسلامية السنّية وصلت إلى مرحلة التحالف في أفغانستان والتنسيق الأمني مع المخابرات الفرنسية، والتواصل السياسي مع كبار المسؤولين الفرنسيين. وكان رجل فرنسا أو الرجل الأقرب إلى فرنسا ضمن المجاهدين الأفغان أحمد شاه مسعود الذي كان يتكلم الفرنسية ويزور باريس. وقد شارك الكثير من المسلمين الحاملين الجنسية الفرنسية في الحرب ضد الروس، وقتل الكثير منهم أيضاً، وكان هؤلاء يذهبون من فرنسا برفقة

---

(1) معهد العالم العربي، باريس، 16 نيسان 2011.

رجال دين باكستانيين وسعوديين كانوا يزورون المساجد في فرنسا في تلك الحقبة لحث الجالية المسلمة هناك على دعم قتال الروس.

شكل هذا التحالف فرصة كبيرة لدخول المال السعودي إلى فرنسا وخصوصاً إلى ضواحي المدن الكبرى مثل باريس، مرسيليا، ليون، نانسي، فضلاً عن المدن المتوسطة حيث بدأت تظهر قاعات للصلاة في أقبية الأبنية، قبل أن تمتد الموجة إلى شراء أراض وشقق استخدمت مراكز وقاعات للصلاة. كما أنّ تلك الفترة شهدت ظهور عشرات الجمعيات الثقافية التي اختبأت وراءها الجماعات السلفية والإسلامية، ودخل المال السعودي إلى مسجد باريس الكبير في وسط العاصمة الفرنسية بالاشتراك مع المال الجزائري، غير أنّ الإنجاز السعودي السلفي اللافت كان بناء جامع مدينة ليون الكبير، ثالث المدن الفرنسية الذي تمّ بناؤه بتمويل سعودي كامل وبرعاية السلطات الفرنسية؛ وهذا ما جعل رجال أمن فرنسيين يحذرون من الخطر السلفي السعودي في فرنسا؛ مثال على ذلك رئيس المخابرات السابق (آلان شوي) الذي قال في محاضرة في مجلس الشيوخ الفرنسي: «السعودية هي رمز العنف في العالم الإسلامي وليس إيران ولا العراق»[1]، مضيفاً أنّ «هذا البلد هو البلد الوحيد في العالم الذي يحمل اسم العائلة الحاكمة». وشبّه مدير جهاز الاستخبارات الخارجية الفرنسية الوضع في السعودية بالوضع في فرنسا عشية الفصل الثاني من العام 1789

---

(1) موقع مجلس الشيوخ الفرنسي، كانون أول 2010.

قائلاً: «حكمت هذه العائلة منذ العام 1926، واعتمدت على شرعية الأماكن المقدسة وعلى المزايدة في التطرف والتشدد الإسلاميين في حكمها بعد أن قامت بإزاحة الهاشميين أصحاب الشرعية التاريخية في إدارة شؤون الأماكن المقدسة».

واتهم (شوبيه) العائلة السعودية بأنها أساس العنف في العالم الإسلامي لأنها اعتمدت على استمرارها في الحكم استناداً إلى منطق التطرف والمزايدة على الآخرين في كل ما هو إسلامي، وهذا من أجل قمع أية حركة معارضة داخلية، وفي مواجهة الآخرين خارجياً مثل إيران أو العراق أيام صدام حسين.

لقد أشار شوبيه في مداخلته بما يشبه السخرية إلى الدولة السعودية قائلاً: «إنه نظراً لافتقاد العنصر البشري، ولعدم وجود بنية صناعية في السعودية اعتمدت العائلة الحاكمة على دفع الأموال التي تملكها بكثرة في إدارة سياستها، عبر تمويل جمعيات وجماعات في كل أنحاء العالم تحمل فكر التطرف والعنف». من جهته، إيف بونيه الذي شغل المنصب نفسه قال لي في حديث خاص: «إنَّ هناك تلاقي مصالح إسرائيلية سعودية في لبنان وفي المنطقة».

جماعة الإخوان المسلمين

ليس للجماعة تاريخ قديم مع فرنسا على عكس علاقتها مع بريطانيا، غير أن الظروف السياسية في بلدان العالم العربي، خصوصاً في الجزائر وتونس، جعلت الكثيرين من جماعة الإخوان المسلمين

المعارضين للحكومات السابقة في تونس يقيمون في فرنسا، ومنهم من هو حالياً في مناصب قيادية مثل رفيق بوشلاكة وزير الخارجية، كما أنَّ راشد الغنوشي مرَّ في باريس قبل انتقاله إلى لندن، ومن ثم إلى الدوحة. وينتسب أعضاء من جماعة الإخوان المسلمين إلى جمعية فرنسية كبيرة اسمها (اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا) الذي يتألف من جمعيات صغيرة متواجدة فوق مختلف الأراضي الفرنسية، موزعة بحسب تقسيم الاتحاد على ثماني مناطق جغرافية، لكل منها مسؤول عام يعاونه مسؤولون محليون. ويملك الاتحاد حوالى ثلاثين مركزاً ثقافياً، ويسيطر على مساجد أساسية في مدن (ليل، بوردو) وأنشأ مؤسسة للتواصل مع الشباب عبر تأسيس جمعية الشباب المسلم في فرنسا، وجمعية الطلبة المسلمين في فرنسا، ورابطة النساء المسلمات في فرنسا، وهي تعمل بحرية تامة، ولديها تواصل مع كل طبقات السلطة الفرنسية السياسية والعسكرية والأمنية، وعلى جميع المستويات المحلية والمناطقية والوطنية.

بعد اشتداد عودهم تحوّل الإخـوان المسلمون عبر (اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا) من العمل الجمعي إلى العمل السياسي عبر (اللجنة الخيرية لدعم الشعب الفلسطيني)؛ ومن ثم كان دخول الاتحاد إلى المجلس التمثيلي لمسلمي فرنسا الذي أنشأته السلطات الفرنسية لإعطاء شرعية سياسية وقانونية لوجوده على الرغم من الخلافات البسيطة مع السلطات حول الحجاب والنقاب وبعض

الأمور الإجرائية، لكن الاتحاد حافظ على خط متعاون إلى أبعد الحدود مع السلطات، وهو الآن يعد حليفاً لفرنسا في سوريا وجميع البلدان التي وصل الإخوان إلى سدّة الحكم فيها.

سنوات الصراع

شهدت تسعينيات القرن الماضي تصاعداً كبيراً في حدة الخلافات بين فرنسا والجماعات الإسلامية السنية بعد الانتخابات الجزائرية عام 1992، ودخلت باريس على خط الأزمة مباشرة عبر دعم السلطات الجزائرية التي ألغت الانتخابات النيابية وقتها؛ ويتهم كوادر من جبهة الإنقاذ الجزائرية فرنسا بتشجيع العسكر لتعديل الانتخابات، وتسليح الجيش وتأمين الغطاء الدولي لمجموعة الضباط الحاكمين في الجزائر لقمع الانتفاضة هناك. ولم تتأخر الأحداث حتى وصلت إلى المدن الفرنسية خلال العامين 1995 و1996 والتي تبنتها الجماعة الإسلامية الجزائرية المسلحة. وقد شهدت تلك الفترة حملة أمنية كبرى شنتها قوى الأمن شملت مئات الناشطين الإسلاميين من الجنسيات كافة فيما سمي يومها (شبكة شلبي)، كما شهدت المصالح الفرنسية في أفريقيا السوداء عمليات انتقام وخطف على مدى سنوات طويلة، واستمر التوتر إلى ما بعد أحداث 11 أيلول حيث شاركت فرنسا في الحرب على أفغانستان غير أنَّ تواطؤاً فرنسياً سلفياً أبقى فرنسا خارج نطاق عمليات السلفية الجهادية في حين كانت بريطانيا واسبانيا مسرحاً لها؛ ويمكن ملاحظة أن تلك الفترة شهدت هجرة الكثير من شبان الضواحي إلى

باكستان للمشاركة في الحرب هناك بمعرفة الأمن الفرنسي الذي يملك خبرات ومعلومات وتجربة كبيرة بالإسلاميين السنّة تمّ استخدامها في عملية تحويل النار إلى أفغانستان، وأتت الحرب على العراق لتعزز هذه السياسة وتدفع بها إلى الأمام.

عودة التحالف في لبنان وسوريا بعد مقتل الحريري

نشطت التيارات السلفية في فرنسا بعيد شباط عام 2005 إثر تعرضها للمضايقات وللمراقبة طوال الأعوام السابقة على خلفية أحداث الحادي عشر من أيلول في أميركا. ولم يكن هذا النشاط السلفي العالمي بعيداً عن أنظار السلطات الفرنسية وعن علمها، خصوصاً بعد تحول باريس إلى قاعدة لكل الساعين لإسقاط النظام في دمشق، والذين وجدوا في الرئيس السابق جاك شيراك نصيراً ثميناً هبط عليهم من السماء. كانت رياح التغيير الأميركي تهب على منطقة الشرق الأوسط، تحت عناوين الثورات البرتقالية وثورة الأرز، ولزوم التغيير في سلوك النظام في سوريا. ففرنسا شيراك بعد مصالحة النورماندي مع أميركا بوش، وبعد القرار 1559، لم يكن ينقصها سوى اغتيال الحريري لتصبح المركز الأساس لكل التحركات الرامية لإسقاط الرئيس بشار الأسد في سوريا. كانت الهجمة الأميركية قوية لدرجة جعلت الكثيرين ممن ادّعوا شرف المعارضة وقيادة الديمقراطية، يقفزون إلى القطار الأميركي، علهم يصلون إلى منصب في الدولة السورية الجديدة التي وعدهم بها المحافظون الجدد في واشنطن.

يجري العمل ضد دمشق انطلاقاً من باريس على محاور عديدة أهمها:

أ ـ المجلس الوطني السوري الذي ترأسه، سابقاً، برهان غليون الفرنسي الجنسية.

ب ـ جماعة الجيش السوري الحر الذين يعملون تحت ستار جمعيات إسلامية وبحمايتها.

ج ـ مجموعات متفرقة الانتماء والولاء غالبيتها مرتبطة تمويلا بمشيخة قطر.

د ـ قوى ومجموعات توزعت بين السلفيين والإخوان المسلمين في سوريا، وهذه تعمل مستقلة ولها نفوذ كبير في مختلف القوى الأخرى خصوصاً في المجلس الوطني.

في هذه الأثناء عادت العاصمة الفرنسية باريس تشهد زيارات لقيادات سلفية يمكن تسميتها بالقيادات العالمية لهذه التيارات، التي اختفت تحت الأرض جراء أحداث أيلول، وحربَيْ أفغانستان والعراق، وتعرضها للمطاردة والمضايقة من قبل أجهزة الأمن في الغرب وفي العالمين العربي والإسلامي. وقد توقفت هذه القيادات عن زيارة فرنسا بعد وصول ساركوزي إلى الحكم عام 2007، بعد أن فتح لها جاك شيراك الباب على مصراعيه في سعيه لإسقاط نظام الرئيس السوري.

كانت فرنسا شيراك تنظر إلى التيارات السلفية بمنظارين، فهي تراقب عن كثب تدفق العناصر السلفية من ضواحي المدن الفرنسية

إلى العراق، دون أي اعتراض جدي، لأن خروج هؤلاء الفتية يريح السلطات الفرنسية التي تعاملت مع خروجهم للجهاد في العراق على طريقة (حادث عن ظهري بسيطة)، في حين أنها لا تمانع في تردد قيادات عالمية في هذه التيارات على فرنسا خصوصاً أن عملية إسقاط حكم الرئيس بشار الأسد أوجبت دخول السلفيين على الخط، ولو بشكل موقت، كرافعة للتواصل الأميركي مع جماعة الإخوان المسلمين السورية.

بدأت زيارات قيادي سلفي قطري الجنسية إلى فرنسا تتوالى اعتباراً من العام 2005، بعد أن رفضت تأشيرته في الأعوام السابقة. يقول البعض إنَّ هذا الشيخ الخليجي هو الكفيل المالي للشيخ حارث الضاري، ومقرّب من أبرز القيادات السلفية في السعودية، على الرغم من أن علاقات بلاده مع السعودية تمتاز بالتوتر. تولى الشيخ القطري حفظ أموال التنظيمات السلفية الجهادية وإدارتها بعد 11 أيلول، وكان يتردد دوماً إلى فرنسا بين الأعوام 2005 و2007؛ وقد أكدت لي بعض المصادر في المعارضة السورية أنه يتردد إلى باريس منذ بدء الأزمة السورية العام الماضي، فضلاً عن تردده على شمال لبنان حاملاً الأموال لمقاتلي الجيش السوري الحر، وقد أبلغ الشيخ المذكور بعض المتابعين أنه منع مسلحي الشيخ الزعبي من إطلاق سراح الإيرانيين أو تسليمهم إلى تركيا، وأضاف: إنَّ الأتراك سوف يسلمونهم إلى إيران إذا

تم تسليمهم للسلطات التركية، معترفاً أن قطر الرسمية تعرقل عملية إطلاق سراح الرهائن الإيرانيين لدى كتيبة الفاروق.

وقد التقيت بالشيخ القطري في فرنسا أكثر من مرة، وفي العام 2005 أتى إلى باريس على عجل من أجل إحضار طبيب أعصاب مشهور في باريس من أصل لبناني لمعالجة الشيخ سفر الحوالي كبير مشايخ السلفية في السعودية، وأستاذ ابن جبرين وابن باز، وطلب إليّ التوسط مع الطبيب اللبناني للذهاب إلى السعودية على متن طائرة خاصة؛ سعيت بهذا الاتجاه ولم يوافق الطبيب على السفر.

في ربيع عام 2007 غادر جاك شيراك قصر الإليزيه، وحل محله الرئيس نيكولا ساركوزي ،الذي اتبع سياسة جديدة حيال سوريا عنوانها الانفتاح والحوار بدلاً من المواجهة. ولكن الحال عاد إلى الوراء مع الانسحاب الأميركي من العراق ومع بدء الثورات العربية؛ ومن لديه معرفة بالذي حصل بين الأعوام 2005 و2007 لا يحتاج جهداً كبيراً ليرى السيناريو ذاته يتكرر الآن مع اختلاف في بعض التفاصيل...

تحظى الجمهورية الفرنسية بعلاقات قديمة مع العالمين العربي والإسلامي تعود إلى الحملات الصليبية، أي إلى ما قبل حقبة الاستعمار الحديث، وقد كانت أولى الحملات الصليبية التي غزت بلاد الشرق جهزت من منطقة النورماندي الفرنسية. وفي العصر الحالي، استعمرت فرنسا جميع البلدان العربية التي شهدت تحركات وتغييراً في أنظمتها مثل تونس ومصر. ويتباهى الفرنسيون بمعرفتهم

بالعالم العربي، وهم البلد الغربي الوحيد الذي يدعي كل قادته على اختلاف مشاربهم أن لبلادهم سياسة خاصة تجاه العرب على الرغم من عدم وجود أية معالم واضحة لهذه السياسة، ولا لماهيتها، وأين توزّع المصالح العربية والفرنسية في توجّهات هذه السياسة المزعومة، أللهم إلاّ من مبدأ وحيد يجده كل وزير خارجية عند توليه المنصب، وهو أن فرنسا تتحالف في العالم العربي مع أنظمة الحكم السنّية، وهذا يفسر الموقف الفرنسي الثابت من إيران منذ عقود طويلة..

غير أنَّ لسوريا مكانة خاصة ووضعاً مميزاً في العقيدة السياسية الفرنسية حيث اتسمت العلاقات بين البلدين بالتوتر منذ إنشاء الدولة السورية الحديثة قبل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي، ولا تخرج كلمة الجنرال غورو عند قبر صلاح الدين عن هذا السياق، ولعل المتابع لتصرفات آلان جوبيه وتصريحاته في الشأن السوري يراها تتمة زمنية لسياسة ثابتة. ألم يقل جوبيه لنظرائه الأوروبيين في مجلس الأمن الدولي: «سوريا تحرمني النوم!!؟».

أتى الربيع العربي في بداياته التونسية ليكشف العيب الفرنسي في متابعة المجتمعات العربية، خصوصاً بلدان المغرب العربي القريبة جغرافياً وسياسياً من فرنسا. وقد شهدت باريس سقوط بن علي في تونس ومبارك في مصر بشكل مضطرب ومرتبك، وفي خوف من خسارة النفوذ في المغرب العربي، وهذا سبب من عدة أسباب سوف نذكرها لاحقاً في متن الكتاب أدت في مجملها إلى التدخل العسكري الفرنسي المباشر في ليبيا وإلى الهجوم الفرنسي الكبير على سوريا.

محافظون جدد في قصر الإليزيه

فمن أجل تحويل أوروبا نحو عقيدة بوش وغرقها في المستنقع العراقي، قررت إدارة الرئيس الأميركي السابق تعزيز العلاقات مع الحلفاء الأوروبيين، وتقديم بعض التنازلات التي يحتاجها هؤلاء الحلفاء للاستفادة، ولو بالحد الأدنى من التوافق الدولي الذي تحتاجه أميركا الغارقة في العراق، ولكن من دون أن تكون واشنطن على استعداد لممارسة أي نوع جدي من الحوار والتشاور مع بقية الأقطاب في العالم.

أما الحلول البسيطة التي وضعتها إدارة بوش بهدف الحصول على مزيد من الدعم في المستقبل فهو تحويل أوروبا وشعوبها نحو أيديولوجيا المحافظين الجدد وقيمهم في أميركا، وتعزيز سيطرة قادة هذا الفكر على المجتمعات الأوروبية.

بعد إعادة انتخاب بوش، نزحت موجة من الليبرالية الفاشية من الولايات المتحدة إلى أوروبا، والسياسي الأوروبي الأقرب إلى هذا الفكر هو نيكولا ساركوزي، الذي سهلت له الإدارة الأميركية كل السبل للوصول إلى قصر الإليزيه، وكانت عودته وزيراً للداخلية رسالة ود من شيراك إلى جورج بوش هدفها إعادة العلاقة مع أميركا بعد أزمة مجلس الأمن حول العراق، وقد تمكن ساركوزي من السيطرة على الحزب اليميني الرئيسي في فرنسا، البلد الأكثر تردّداً في الحرب على العراق، وبالتالي الأكثر أهمية لدى بوش لتحويله إلى تابع مطيع.

بوش - ساركوزي: الايديولوجيا نفسها، الأساليب ذاتها والفشل نفسه

دافع نيكولاي ساركوزي عن المبادئ التوجيهية نفسها لسياسة جورج بوش عبر الحد من الحريات باسم الأمن، وزيادة قمع الشرطة، وتمجيد الطائفية والوطنية والعمل الإيجابي، والاقتصاد الليبرالي المتطرف وعودة الدين في السياسة:. واعتمد سياسة خارجية مبنية على الحرب كما جورج بوش (في أفغانستان والعراق)، (ساركوزي في ساحل العاج وليبيا) والسعي إلى الحرب على سوريا[1].

مثل بوش تماماً، يحمل نيكولا ساركوزي ، وجهة نظر عالمية ثنائية القطب تقوم على تلوين الأشياء بين أبيض وأسود، جيد أو سيء، خير أو شر، وهذا المنطق لم يترك مكاناً للحوار أو للتفاهم، وكل معارضة لهذه العقيدة التبسيطية متهمة بتجسيد الشر.

استعمل ساركوزي أدوات الدعائية والتلاعب ذاتها التي اعتمدها جورج بوش مثل استعمال ثقافة الخوف، الخطاب الشعبوي، خطاب يرتكز على عدد قليل من الأفكار التبسيطية ولكنها تعاد وتكرر مئات المرات اعتماداً على مبدأ (غوبل) وزير دعاية هتلر الذي كان يقول: «أعد تكرار الكذبة بقوة، ولمدة طويلة، وسوف يصدقها الناس». فمثل جورج بوش، يعتقد ساركوزي أن الحمقى وغير المتعلمين هم الغالبية بين الناخبين، والذي يتمكن من جمعهم حوله يضمن الفوز في

(1) أنظر تفاصيل الحرب على ليبيا.

الانتخابات. ومن أجل الحصول على تأييد هذه الأكثرية فإن الأفكار البسيطة أكثر فاعلية من الأطروحات المعقدة.

ولكن بساطة بوش وساركوزي هي نتيجة لعقليهما المحدودين، فمن أجل حل أية مشكلة يعتمد الاثنان على الطريقة الأسهل ظاهرياً والأسرع؛ وفي نظرة أولى تبدو الأكثر فاعلية من دون الأخذ في الاعتبار أياً من عواقب عملهما خارج المشكلة المستهدفة. هكذا كان هدف بوش السيطرة على نفط العراق وإظهار القوة العسكرية للولايات المتحدة في وجه كل من يتجرأ على معارضتها، وقد تم اختيار الحلول الأسرع: الغزو العسكري للعراق والاستخدام الواسع النطاق للتعذيب.

مع ساركوزي نجد الأساليب البوشية ذاتها حيث اعتمد في الحرب على ما سمّاه انعدام الأمن، الأسلوب الأكثر سهولة وتبسيطاً عبر تعزيز القمع باتباع عقيدة مبدأها (صفر تسامح)، وقام بتعزيز مكثف لأجهزة الأمن عبر الأدوات اللازمة لهذا المشروع من سيارات سريعة وطلقات مطاطية، ولكنه تجاهل أن عواقب هذا التحول في أجهزة الشرطة من قوات حفظ للنظام إلى جماعة غير خاضعة لقانون، أي قانون، سوف يزيد من وتيرة عنف الشرطة، ويزيد من الشعور بالعصيان من قبل الفئات التي تشعر أنها الأكثر استهدافاً في سياسة الاستفزاز هذه. وقد أدت هذه السياسة إلى زيادة عدد الجرائم في المناطق المستهدفة، كما أن استفزازات الشرطة خلقت وضعاً قابلاً للانفجار في ضواحي المدن الكبرى مثل باريس وليون ومرسيليا وبوردو، ولعب ساركوزي

دور مشعل الحرائق في هذه المناطق عندما نعت أهلها بـ(الحثالة) التي يجب تنظيفها برشاش مياه[1]، وقد أدت هذه التصريحات فضلًا عن وفاة شابين أثناء محاولتهما الفرار من الشرطة إلى اشتعال حركات احتجاج عنيفة في ضواحي المدن استمرت خمسة أسابيع في العام 2005 عندما كان ساركوزي وزيراً للداخلية.

في العراق فعل بوش الشيء ذاته، دون الأخذ بالحسبان العواقب الجانبية لسياسة التبسيط هذه ما أدى إلى فشل الهدف المنشود. وهكذا، أصبح العراق مرتعاً جديداً للإرهاب وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وانخفض إنتاجه من النفط مرتين، ودمرت بنيته التحتية، وقسِّم مناطق حكم ذاتي، وما كان يراد منه أن يكون دليلاً على قوة الإمبراطورية الأميركية أصبح حالة من العجز البشري والسياسي والعسكري. وكمثال على هذا الفشل، في فرنسا نيكولا ساركوزي، ارتفاع نسبة انعدام الأمن إلى الحد الأقصى مع زيادة أعمال العنف على الأشخاص بنسبة 20 % بين 2002 و2006، ووصلت إلى نسبة 70 % في بعض المناطق الفرنسية.

السيطرة على منابع النفط

في السنوات العشرين الأخيرة من القرن الماضي كان هناك تفاهم أمر واقع بين الدول الكبرى على التعاون في إنتاج عالم يتبع

---

(1) القناة الثانية الفرنسية، 11 تشرين ثاني 2005 .

الليبرالية الاقتصادية، ورضيت دول مثل روسيا والصين بقيادة أميركية واسعة النطاق للعالم على أساس أنها الدولة الأقوى اقتصادياً؛ غير أنَّ مجموعة متشددة تابعة للوبي صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة الأميركية اختارت مستقبلاً محفوفاً بالمخاطر، يتمثّل بالخضوع لقيادة أحادية ومنفردة من جانب الولايات المتحدة الأميركية الخاضعة بدورها لنفوذ شركات التصنيع الحربي.

انقسم العالم منذ غزو العراق، بين أنصار التعددية، وأنصار نظام عالمي جديد تحكمه القوة العسكرية.وشكل المخاض العراقي والهزيمة الأميركية فيه فرصة للولايات المتحدة لإعادة ترتيب سياساتها وطرائق عملها في المنطقة. وقد سبق الانسحاب الأميركي من بلاد الرافدين حركات احتجاج في عدة بلدان عربية موالية سياسياً لأميركا وتعتمد في بقائها على الدعم الأميركي، وانتقلت هذه الموجة إلى سوريا النقطة الإستراتيجية الفاصلة التي أمنت البنية الخلفية عسكرياً وبشرياً لهزيمة أميركا في العراق.

لقد كانت الأرض العربية مهيأة للثورة بفعل أنظمة مترهلة قديمة العهد بالحكم والفساد، وبفعل بطالة أدت إلى حالة من الفقر غير مسبوقة، وتفاوت مخيف في مستوى المعيشة بين قلة تملك المليارات وغالبية ساحقة تعيش على الهامش. وقد أدّت هذه الأوضاع إلى بروز ظاهرة التشدد التكفيري في المجتمعات العربية؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال القول إنَّ الخارج، وحده، مسؤول عن الذي حصل، لكن

في المقابل تمكنت الولايات المتحدة عبر وصول الأزمة إلى داخل سوريا من الإمساك بزمام التحركات العربية، وأمّن الغرب الانتقال الشكلي في تونس واليمن وليبيا لمصلحة حلفاء الأمس الذين دمروا وأسقطوا الاتحاد السوفياتي بالسلاح الأميركي ومال النفط العربي، فيما تحولت سوريا إلى صراع دولي أعاد إلى العالم مرحلة ما قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

في كانون أول عام 2008، وقبل شهر من تولي أوباما رئاسة الولايات المتحدة رسمياً التقيت بـ(أرنستو فوكوياما) صاحب نظرية صراع الحضارات على هامش ندوة في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (أيفري) فسألته عن السياسة المستقبلية للرئيس الأميركي المقبل فأجابني: إن باراك أوباما جاء ليحافظ على السيطرة الأميركية على العالم[1].

ساركوزي الأميركي

هي الحرب العقائدية في ليبيا قبل كل شيء، وهي الحرب العقائدية على سوريا أيضاً؛ فليس في تاريخ ساركوزي السياسي، وفي علاقاته السياسية والشخصية أية نظرة إيجابية نحو العرب والمسلمين؛ فهو لا يترك فرصة إلا ويتناولهم فيها. مع ساركوزي الإسلام والمسلمون في فرنسا مادة انتخابية، وملف تحريضي يخرجه عند الحاجة، ومن ثم

(1) أنظر وثائق ويكليكس في الصحافة الفرنسية عام 2011.

يضعه ليعود بعد فترة لإخراجه عند كل مفترق. إنه ساركوزي الأميركي كما تقول عنه وثائق ويكيليكس التي نشرتها الصحافة الفرنسية.

لقد كان ساركوزي وزيراً للداخلية إبان أزمة مجلس الأمن الدولي بين فرنسا وأميركا حول العراق، وكان الوزير الوحيد في حكومة بلاده الذي لم يعلن موقفاً مؤيداً لوزير الخارجية الفرنسي آنذاك (دومينيك دوفيلبان) في المواجهة التي حصلت بينه وبين كولن باول. هو المعجب بأميركا بوش في وثائق ويكليكس التي نشرتها صحيفة لوموند حيث نجد أنه يتردد، باستمرار، على السفارة الأميركية في باريس فضلاً عن تردّده الدائم على شخصيات أميركية مقيمة فيها. ونجد أيضاً في وثائق ويكيليكس أن ساركوزي أعلن ترشحه لرئاسة فرنسا أمام الأميركيين بتاريخ 1 آب عام 2005، أي قبل 16 شهراً من إعلانه ذلك أمام الشعب الفرنسي الذي حصل يوم 29 تشرين ثاني عام 2006. ساركوزي أعلن عن ترشحه للسفير الأميركي في باريس (كريغ ستابلتون) وللمستشار الاقتصادي لجورج بوش (آلان هوبارد). ففي هذا اللقاء لم يتوان من إعلان (إعجابه بالرئيس الأميركي جورج بوش). قال ساركوزي: «إنه مثل الرئيس بوش يضع نقطة شرف بالحفاظ على كلامه وفي مواجهة صادقة للمشاكل الحقيقية لبلاده». وعندما كان وزيراً للداخلية لم يتردّد في انتقاد موقف الدبلوماسية الفرنسية أمام مسؤولين أجانب (ساركوزي حزين للعلاقات المتوترة بين بلاده والولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة معلناً أنَّ هذا شيء لن يفعله أبداً، واعتبر

موضوع استخدام الفيتو من قبل شيراك ودوفيلبان في مجلس الأمن ضد الولايات المتحدة أنها ردة فعل غير مبررة ومفرطة). ويضيف: «كان نصح الأميركيين بعدم غزو العراق لكنه يشعر شخصياً بالحزن لموت الجنود الأميركيين في المعركة». وفي كل مرور لمستشار بوش الاقتصادي (آلان هوبارد) كان يتكلم عن نفسه قائلاً: «يسمونني ساركوزي الأميركي؛ إنهم يعتبرون هذا شتيمة ولكني أعتبره إطراء». ويتابع: «روى أنه عندما كان طفلاً قال لوالده، أريد أن أصبح رئيساً، فأجابه الوالد الهنغاري الأصل: «لن تتمكن من ذلك قط».

بناء على ذلك، يخرج السفير الأميركي بنتيجة مفادها (ساركوزي مؤيد لأميركا غريزياً ويرى صعوده انعكاسا للملحمة الأميركية)، وقد سمح التواصل المستمر للسفير الأميركي مع ساركوزي أن يكتب عنه تقريراً مفصلاً قبل أن يعلن ترشحه للرئاسة في فرنسا (هو قريب لأميركا ويحمل مبادىء السوق الحرة. هو شريك في إجراءات صارمة ضد الجريمة والإرهاب.. يشعر بقوة بحاجة فرنسا أن تتخطى شعورها غير الإرادي في الخصومة مع أميركا... ساركوزي هو السياسي الفرنسي الأكثر مساندة للدور الأميركي في العالم[1]. لقبه ساركوزي الأميركي، وقربه من أميركا نابع من القلب). ويترك السفير لنفسه الاستمتاع بما يكتب قائلاً: «دورتان متتاليتان رئاسة لمدة عشر سنوات».

وكتبت السفارة الأميركية أنّ «ساركوزي منحاز للأميركيين

---

(1) المصدر السابق.

والإسرائيليين، وأنه اختار (برنار كوشنير) كأول وزير خارجية يهودي للجمهورية الخامسة».. وذكر الدبلوماسيون الأميركيون أنّ هذه الخطوة ستساهم في إبعاد فرنسا عن مواقفها المؤيّدة للعرب وترسيخ عزمها في التعامل مع إيران التي تعتبرها كل من فرنسا والولايات المتحدة بأنها تطرح تهديداً.

وأوضحت الوثائق أنَّ ساركوزي كان قد أسرىٰ لدى لقائه بمسؤولين أميركان وقبيل وصوله للأليزيه بأنَّ لديه النية بإرسال قوات فرنسية إلى العراق. وأكدت الوثائق أنه خلال زيارة وزير العدل الأميركي البرتو كونزاليز عام 2006 أعلن ساركوزي أنَّ فرنسا والمجتمع الدولي يتوجب عليهما مساعدة أميركا في إيجاد حل في العراق، ولو من خلال إحلال قوات دولية محل القوات الأميركية وفق البرقية السرية التي أرسلها سفير أميركا في باريس. حينها كان رجالات ساركوزي يحجون بوتيرة عالية إلى السفارة الأميركية في باريس مما دفع أحدهم، وهو باتريك ديفيجيان زعيم حزب ساركوزي بالإعلان عن أنَّ وجود ساركوزي في سدة الحكم من شأنه تسهيل العمل مع أميركا وسيعبّر عن الإرادة الفرنسية لدعم الأهداف والمشاريع الأميركية في العراق.

وصهيوني بالطبع والطبيعة

وتوضح البرقيات المنشورة أنَّ إرث ساركوزي اليهودي هو

الذي يساعد على تأهيل شخصيته تلك، وللتأكيد على تلك الغريزة قام بتعيين برنارد كوشنير وزيراً للخارجية، وهو أول وزير خارجية يهودي في الجمهورية الفرنسية الخامسة، وتضيف: «إنَّ كوشنير هذا هو من ضمن السياسيين الفرنسيين القلائل الذين دعموا وتحمسوا للحرب الأميركية على العراق».

وتشير البرقيات الأميركية إلى أنَّ لساركوزي طبعاً عنيفاً ومتهوراً يتميز بالوقاحة وردود الأفعال غير المتوقعة، وتؤكد الوثائق بأنَّ أميركا تعرف جيداً الربيب الفرنسي ساركوزي ومنذ زمن بعيد، وهو الشغوف قلباً وقالباً بأميركا ورئيسها.

وتوضح إحداها أنَّ دعم ساركوزي لأميركا فيما يتعلق بالعراق سيكون سلساً وهادئاً كي لا يثير الشكوك، وكي لا يتهم بأنه أصبح كلب بوش الجديد، حالاً محل المجرم الكذاب الآخر توني بلير.

وإلى جانب هذا المديح الذي تكيله البرقيات الأميركية له فإن السفارة الأميركية من جهة أخرى تعتبره ربيباً صغيراً في العلاقات الدولية، وليست لديه أية خبرة في هذا المجال، وأنَّ لغته الانكليزية محدودة للغاية، وهو ذو شخصية مهزوزة غير متزنة قد تتأثر بعيد طلاقه من سيسيليا وولعه بالتفاهات وزواجه بالمغنية والراقصة كارلا بروني.

وتؤكد البرقيات السرية أنَّ أميركا تعتبر أنَّ ساركوزي شريكها الأول في أوروبا وأنه متعاطف حد النخاع مع إسرائيل، وأنه سيبقى

متمسكاً على ما يبدو، بتعاطفه هذا مع أميركا وسياساتها على الرغم من النتائج المترتبة إزاء ذلك وعدم الشعبية الساحقة التي تنتظره[1].

وتضيف: «إنَّ أول برقية أرسلت من السفارة الأميركية في باريس بعد فوز ساركوزي تشير إلى أنه يقترح على واشنطن دراسة فورية لخمسة تحديات في السياسة الخارجية لحظة تولي الحكومة الفرنسية الجديدة تتمثّل بالآتي:

1 ـ إيران التي يراها ساركوزي التهديد الأكثر جدية عالمياً.

2 ـ أفغانستان، لمواجهة قناعة شيراك أنها قضية خاسرة.

3 ـ العراق، يريد ساركوزي مساعدة الولايات المتحدة على الخروج منه.

4 ـ الاتحاد الأوروبي وتركيا.

5 – كوسوفو وروسيا: أهمية إيجاد جبهة موحدة في مجلس الأمن حول استقلال كوسوفو..

سيسيليا، أعدكِ سوف أصبح ثرياً

إنه المال أكثر ما يفسد العلاقات الإنسانية والدولية والسياسية، من أجله تخاض الحروب، وفي سبيل الحصول عليه تحاك المؤامرات، ومن أجله وبواسطته فسد رجال السياسة ورجال القلم والعلم في كثير من الحالات، وهو محط آمال نيكولاي ساركوزي وهدفه الأول

(1) المصدر السابق.

لأنَّ السلطة بالنسبة إليه ليست سوى طريق تؤدي إلى المال والثروة. ساركوزي رجل الأغنياء وحليفهم جعل ولايته الرئاسية في خدمتهم عبر قانون الحزمة الضريبية الذي فرضه على الفرنسيين، والذي أفقر غالبية الشعب الفرنسي وزاد الأغنياء غنىً وثروة. هو احتفل بفوزه بالرئاسة بمطعم (لوفوكيتس) الفخم في جادة الشانزيليزيه، وقضى عطلة في عرض شواطئ مالطا على يخت الملياردير (فرانسوا بولوريه)؛ وفي سعيه للحصول على المال كان ساركوزي صديقاً لكبار رجال الأعمال الذي عمل معهم خلال سنوات حكمه. لقد حاول أن يبقي (سيسيليا) زوجته السابقة معه عبر إغرائها بمستقبله (سيسيليا إصبري قليلاً ولا تذهبي، أعدك سوف أصبح ثرياً، منصب الرئاسة سوف يسمح لي بإقامة علاقات مع رجال المال). المال أيضاً وأيضاً كان له دور في علاقات ساركوزي الخارجية كما حصل مع مشيخة قطر الغنية وأميرها الذي يغدق المال على كل من يعمل ويساهم في تثبيت شرعية إمارته، وهذا المال القطري لعب دوراً في تحديد سياسة فرنسا تجاه أحداث العالم العربي خصوصاً في ليبيا، وفي سوريا، وقد جرَّ ساركوزي معه الكثير من رجال السياسة الفرنسيين في علاقات منفعة متابدلة مع آل ثاني ومشيخة قطر..

كيف اشترت قطر السياسة الفرنسية

استناداً إلى الواقع العسكري المحدود سعت فرنسا في كل ما يتعلق بالثورات العربية والاضطرابات في بعض الأقطار الأخرى إلى

توريط الولايات المتحدة معها في الجانب العسكري عبر ركوب موجات حقوق الإنسان والديمقراطية كما حصل في ليبيا تحديداً، أو الحالة السورية عبر التعاون مع تركيا أملاً منها في توريط أنقرة في أية عملية عسكرية قد تكون ضرورية لإخضاع النظام في دمشق وإسقاطه، وهي اتخذت في العالم العربي حليفاً جديداً هي إمارة قطر الصغيرة، وذلك اعتماداً على ثروتها المالية التي تؤمن مصاريف التدخلات العسكرية وآلتها الإعلامية الضخمة المتمثلة بقناة الجزيرة.

فالتعاون الفرنسي مع قطر يؤمّن للإستراتيجية الفرنسية المرحلية ضد سوريا خدمات من عدة أوجه خصوصاً في ما يتعلق بنظرية وزير خارجية قطر (حمد بن جاسم آل ثاني) التي تقول إنَّ الثورات العربية سوف تصب في النهاية في مصلحة أمن إسرائيل خصوصاً في حال سقوط نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا، لأن ذلك سوف يؤدي إلى محاصرة حزب الله وإسقاطه وتراجع إيران ودورها في العالم العربي. كما أن التحالف مع قطر التي تحوي أكبر قاعدة أميركية في العالم العربي يقرب إدارة ساركوزي من واشنطن، ويجعل لفرنسا قدماً في الخليج فضلاً عن الغطاء العربي الذي تحتاجه باريس في كل تدخلاتها الحالية في العالم العربي، والتي من الواضح أنها لا تجد لها حدوداً منذ التجربة الليبية.

بدأت علامات تحالف ثلاثي قطري - تركي - فرنسي في الهجوم على سوريا بعد أن اكتملت معالم هذا التحالف في ليبيا في أعقاب

دخول تركيا على خط القصف الجوي الأطلسي هناك، وقد دخلت فرنسا على خط الأزمة عبر تصعيد مباشر من قبل وزير الخارجية (آلان جوبيه)؛ وأذكر أني سمعت أثناء تلك الفترة كلاماً هامساً في باريس مفاده (الأسد انتهى). كان السفير[1] الفرنسي في دمشق (ايريك شوفالييه) غير موافق على هذه السياسة، غير أنَّ الخارجية الفرنسية فرضت إرادتها في الموضوع.

وتحظى مشيخة قطر باهتمام فرنسي كبير تسعى لتعزيزه في مسعاها لتأمين اعتراف دولي بوجودها وكيانها، ولا شك أن المال القطري الآتي من مخزون الغاز الهائل الذي يقبع فوقه فقط (مائة وسبعون ألف نسمة) هم تعداد القطريين، يلعب الدور الأكبر في شراء ذمم السياسيين الفرنسيين، وبالتالي السياسة الفرنسية بخطوطها العريضة.

يقول رجل أعمال فرنسي يعمل في الدوحة: «إنَّ القطريين يشترون باستمرار عقود تأمين على الحياة، وهم بالنسبة إلى عددهم الضئيل أكثر شعب على وجه الأرض يفتح حسابات في شركات تأمين على الحياة في أكثر من مكان في وقت واحد. ويضيف المصرفي الفرنسي على ذمة مجلة (لوبوان الفرنسية): إنهم أقوياء كثيراً، وهم يؤمنون أن كل شيء في هذا الكون قابل للشراء».

هذا الكلام يطبقه القطريون حرفياً في فرنسا على الأصعدة كافة، من السياسيين الكبار إلى الصفقات الاقتصادية وشراء العقارات

---

(1) موقع المنار، أيار 2011.

الفخمة في باريس وفي المناطق الفرنسية الأخرى، إلى الدخول في مجال الاستثمار الرياضي حيث اشترت قطر نادي (باريس سان جرمان) العريق، وهذه الصفقة، للحقيقة، كانت النقطة التي فاض بها الكأس الفرنسي الشعبي على الأقل حالياً، إذ لا يمر يوم دون أن تجد انتقاداً في الإعلام أو في الأحاديث العامة في المقاهي حول بيع هذا النادي إلى بلد أجنبي. وكانت قناة الجزيرة الرياضية قد اشترت جزءاً كبيراً من حقوق البث التلفزيوني لبطولة فرنسا لكرة القدم للأعوام 2012- 2015.

ولا يخفي الفرنسيون الذين يترددون إلى إمارة قطر منذ عدة سنوات، والذين ألتقي بهم، وبعضهم صديق منذ زمن طويل، القلق الدائم لدى أعضاء العائلة الحاكمة حول استمرارية المشيخة، ولذلك هم يقومون بكل ما يستطيعون لتشريع وجودهم الدولي عبر الإعلام والاقتصاد، وأخيراً عبر بوابة الرياضة التي وجد فيها آل ثاني طريقاً سهلاً ودعائياً لتشريع وجود هذه الدولة وكيانها وديمومتها، ومن أجل هذا الهدف تبحث قطر عن حلفاء باستمرار، وهي تقوم بدور المستشار الشريك والوسيط في كل شي ولأي كان، للولايات المتحدة، إسرائيل، المملكة العربية السعودية، إيران، فرنسا، سوريا، لبنان.

لقد تمكنت هذه المشيخة من امتلاك سلاح قوي في السياسة وهي قناة الجزيرة التي تغطي أنحاء العالم بشبكة كبيرة جداً من المراسلين، والتي تعتبر حالياً وسيلة الإعلام الأكثر تأثيراً ونفوذاً في العالم العربي،

وحسب ما أوردته بعض وثائق ويكيليكس فإن دور قطر ينبع في كثير من الأحيان من مصلحة الأمير الشخصية وأهوائه لا أكثر، وقد نقلت صحيفة الغارديان البريطانية بعض هذه الوثائق بتاريخ 5 كانون أول 2010.

في الحالة الفرنسية المهمة لدولة قطر تعتمد المشيخة على احتياط العملة الذي تملكه هذه الأخيرة، ويقدر بسبعمائة مليار دولار هي رصيد القطريين في الخارج إضافة إلى موجودات البنوك القطرية. ولا شك أن القطريين يعرفون فرنسا جيداً (مؤسساتها، شخصياتها السياسية، شركاتها، نقاط قوتها ونقاط ضعفها)، وهم يأتون بكثافة في العطل الصيفية إلى فرنسا. ولقد قررت قطر شراء فرنسا بكل ما للكلمة من معنى كما يقول الباحث في معهد (ايفريي) ديديه بيون.

في هذا السياق، تنقل الصحف الفرنسية يومياً أخباراً عن قيام قطر برشوة الطبقة السياسية الفرنسية، الشركات، الضرائب، المدارس الكبرى، الرياضيين، ولا يخفى هنا أن قراراً صدر في بداية عهد الرئيس ساركوزي قضى بإعفاء قطر والمواطنين القطريين من الضرائب عند الشراء والاستثمار في أي مجال من مجالات الاقتصاد الفرنسي المسموح به.

وفي حساب السياسيين الفرنسيين الذين يترددون دوماً إلى الدوحة يمكن تعداد لائحة طويلة لا تحصى نكتفي منها بالأسماء التالية المعتادة على الإقامة في قطر ومنها (رئيس الوزراء السابق دومينيك

دوفيلبان، عمدة مدينة باريس الصهيوني المثلي (برتران دي لانويه)، وزير الخارجية السابق (فيليب دوست بلازي) وزيرة العدل السابقة (رشيدة داتي)، الوزيرة السابقة (فضيلة عمارة) وزيرالداخلية الحالي (كلود غيان)، جان لويس دوبريه، جيرارد لاشير، هوبير فيدرين، فريديريك ميتران، هيرفيه موران، جان بيار شوفينمان، دومينيك بوديس، جاك لانغ. وتطول اللائحة تطول....

هذا الواقع في العلاقة القطرية الفرنسية انتقل إلى ميدان العمل السياسي والعسكري والأمني بعد فترة وجيزة من بداية الثورات العربية حيث أيدت قطر عبر قناة الجزيرة تحركات الشارع في كل من تونس ومصر فيما اتسمت السياسة الفرنسية بالارتباك لفترة قبل أن تمشي باريس في ركب التحركات بداية في تونس ومن ثم في مصر، مع التذكير أن نظامي بن علي ومبارك في كل من تونس ومصر كان لهما الحظوة الكبرى لدى كل الإدارات الفرنسية الحاكمة منذ ثمانينيات القرن الماضي، غير أنَّ الأحداث التي عصفت بالعالم العربي بدّلت التحالفات الفرنسية، وبدأ تحالف جديد بين الدوحة وباريس عنوانه إسقاط النظام القائم في دمشق..

باريس ـ الدوحة ـ تل أبيب

لم يكن السعي لإسقاط النظام في سوريا سهلاً، كما حصل مع النظام في ليبيا، نظراً لدور سوريا في المنطقة وفي الصراع مع إسرائيل وتحالفاتها الإقليمية والدولية، لذلك وجب سحب ورقة القضية

الفلسطينية من يد دمشق. وقد قالت لي يومها شخصية فرنسية موثوقة عن وزير خارجية قطر (حمد بن جاسم آل ثاني) قوله للفرنسيين والأتراك: إنَّ السبيل الأسهل لإسقاط بشار الأسد هو سحب الورقة الفلسطينية من يده، وكانت هذه الفكرة محور لقاء سري في قصر الإليزيه جمع الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي مع وزير خارجية قطر ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

حصل الاجتماع المشار إليه بتاريخ 10 أيار 2011، وفي خلاله شرح وزير خارجية قطر حمد بن جاسم لنتنياهو الوضع الإيراني الصعب خصوصاً بعد التدخل العسكري السعودي في البحرين ، حيث تجد طهران نفسها الآن في موقع الدفاع بعدما نقلتها حرب اليمن وأحداث لبنان وغزة إلى موقع الهجوم. وطلب الوزير الأول القطري من نظيره الإسرائيلي أن تبقى إسرائيل خارج الصورة حتى لا تستغل سوريا أي موقف من تل أبيب لصرف الأنظار عن الاحتجاجات الداخلية، مطمئناً بنيامين نتنياهو أن سقوط النظام السوري لن يغير الوضع في الجولان، وأن هناك وعداً من جانب قيادة الإخوان المسلمين في سوريا أبلغ إلى تركيا، وكذلك إلى قطر. وتحدث نتنياهو عن وجوب تعديل مهمة قوات اليونيفل في جنوب لبنان بحيث تستطيع لجم حزب الله إذا حاول فتح جبهة الجنوب في سعي منه لمساعدة بشار الأسد . لكنّ حمد بن جاسم أكد أنَّ المهم الآن هو استمرار التظاهرات في سوريا، ونحن، من جهتنا، نسعى عبر الجزيرة لتوسيع رقعة التحرك لتصل دمشق. كما

أبلغ ساركوزي وحمد بن جاسم رئيس وزراء إسرائيل أنَّ الربيع العربي لن يكون ضد مصلحتها، ولكن يجب أن تقبل إسرائيل دون تأخير فكرة إقامة دولة فلسطينية.

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي إنه يخالف رأي محدثه، وأبدى مخاوف من انتشار الفوضى في سوريا وخروجها إلى ما وراء الحدود.

وقد حاول الرئيس الفرنسي إقناع نتنياهو أنَّ الثورات الجارية في الدول العربية ستخفف من القبضة الإيرانية في العالم العربي. وأضاف: إنَّ الربيع العربي يجب أن يقود إلى إطلاق العملية السلمية. لقد لاحظنا أن التظاهرات كانت تطالب بالديموقراطية، وبحلول لقضايا البطالة والفساد السياسي وغياب الحريات، ولم نسمع فيها هتافات تطالب بسقوط الغرب أو إسرائيل، لكن عندما ستهدأ الأمور وتستقر الأوضاع، ستتفرغ الشعوب التي ثارت للتساؤل عن مصير الفلسطينيين، ولماذا لا يحظون بدولة حتى الآن، لذا لا بد من إطلاق العملية بسرعة وفوراً.

كان على ساركوزي وحمد بن جاسم إقناع نتنياهو بالفكرة، لكن الأخير رفض النقاش فيها، وكان من المقرر حينها أن يقوم وزير الخارجية الفرنسي (آلان جوبيه) بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

لم يقدم نتنياهو أي تنازل لحمد ونيكولاي بل على العكس عرض حزمة من بنود قال إنها شروط الحد الأدنى لأي قبول بدولة فلسطينية،

وهذه الحزمة هي التي حملها رئيس حكومة إسرائيل إلى أوباما خلال زيارته التي قام بها إلى واشنطن، وهي تتضمن خمسة بنود ذكرها حينها، موقع يهود فرنسا (جويف.أورغ).

الموقع اليهودي الفرنسي المذكور والمقرب من الليكود الإسرائيلي نشر حزمة قال إنها الشروط التي حملها نتنياهو معه إلى أوباما وهي تمثل شروط الحد الأدنى وغير القابلة للتغيير من أجل الوصول إلى فلسطين مقسمة. وقد عدد الموقع خمس نقاط هي التالية:

أ ـ اعتراف العالم الإسلامي اعترافاً تاماً ومسلّماً به بإسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي.

ب ـ رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة اليهودية.

ج ـ مراقبة عسكرية إسرائيلية وليس دولية لحدود هذه الدولة.

د ـ لا تكون دولة فلسطين المعلنة خالية من اليهود.

هـ ـ إعلان انتهاء الصراع، وكل المطالب الأخرى.

أتت زيارة نتنياهو لواشنطن مخيبة لآمال فرنسا وقطر، ولم يتمكن أوباما من انتزاع أي تنازل من إسرائيل؛ وفي كلمته أمام الكونغرس الأميركي بتاريخ 24 أيار جدد نتنياهو رفضه العودة إلى حدود 67، وأكد أن أي اتفاق نهائي مستقبلي سيتضمن وجود كتل استيطانية إسرائيلية خارج حدود إسرائيل، أضاف: إنَّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تحل «خارج حدود إسرائيل»، وإن القدس يجب أن تكون عاصمة موحدة لإسرائيل. وقد استقبل هذا الخطاب في الكونغرس الأميركي بتصفيق حاد تكرر أكثر من إحدى عشرة مرة.

لم تجرِ رياح نتنياهو كما أرادت سفن بن جاسم وساركوزي، وكان الأخير قد تعهد أمام الثورات العربية بالاعتراف بدولة فلسطينية بحلول أيلول 2011 بناء على خطة وزير خارجية قطر لتغطية الحرب الليبية، ولتغيير النظام في سوريا، غير أن هذا الوعد لم يلتزم به، ولم يبصر النور، وليس هناك ما يحمل على الاعتقاد أن فرنسا التي تحتاج الولايات المتحدة، وكذلك المال اليهودي العالمي يمكن لها الدخول في مواجهة مع هؤلاء من أجل العرب والفلسطينيين حتى ولو كان حمد بن جاسم صديق نتنياهو الشخصي وصديق تسيبي ليفني المقرّب، ولو أنَّ حمد بن خليفة أغرى صديقه ساركوزي بمليارات اليورو؛ فالنظرة الاستعلائية الغربية في التعامل مع العرب تبقى هي ذاتها، أي إنَّ الاحتقار والازدراء لهذه الدويلات الصغيرة يبقى الموقف البديهي لكل الدول الغربية من دون استثناء.

احتقار القطريّين

هذا الموقف الإسرائيلي جعل ساركوزي يتراجع عن وعوده للثورات العربية بالاعتراف بدولة فلسطينية، وهو من أجل التهرب من وعوده اتخذ سياسة هجومية من حليفته قطر، تناول فيه ساركوزي القطريين بأبشع العبارات، فتعامل معهم بطريقته العنيفة والعدوانية، وقد ظهر ذلك أثناء التحضير لزيارته إلى بنغازي برفقة دافيد كاميرون، باذلاً جهده لمنع أمير قطر من مرافقتهم في هذه الزيارة. ولم يتوان عن مهاجمة قطر في لقائه مع المجلس الانتقالي الليبي حيث قال: «عليكم

الانتباه وعدم اتباع أجندة قطر السياسية»، وهذا ما شجع سفير ليبيا في الأمم المتحدة عبد الفتاح شلقم على مهاجمة قطر بطريقة استعلائية ومهينة، في حين بلع آل ثاني الإهانة الفرنسية.

ساركوزي الحاد الطباع والهجومي في سياسته، والذي يكره العرب ويحتقرهم لم يوفر حليفه القطري من لغة الاحتقار والتعالي، لأنه طلب إليه الالتزام بتعهده حول فلسطين، لأن مصداقية قطر في الشارع العربي سوف تنهار بفعل هذا التراجع الفرنسي. غير أنَّ ساركوزي استغل جلسة مجلس الوزراء التي سبقت زيارته إلى مدينة بنغازي الليبية منتقداً قطر دون تسميتها (هناك من قام بإصعاد عباس إلى أعلى الشجرة وسحب السلم من تحته)... الاحتقار الأهم الذي أبداه ساركوزي نحو حليفه الخليجي حصل عندما أرسلت الحكومة الفرنسية قوة خاصة من الشرطة اقتحمت مكتب الجزيرة في باريس عنوة بعد إعلان القناة أن مكتبها في باريس تلقى (فلاش ميموري) يحمل تصويراً لعمليات محمد مراح مرتكب مجزرة تولوز، وكانت الأوامر قد صدرت باعتقال جميع أفراد الطاقم العامل في المكتب في حال احتوى الـ(فلاش ميموري) المرسل إلى المحطة وصية جهادية كما جرت العادة مع تنظيم القاعدة، غير أنَّ التسجيل كان تصويراً قام به مراح للعمليات التي قام بها عبر كاميرا هاتف كان بحوزته.

ولم تنتظر السلطات الفرنسية موقفاً قطرياً، بل سارع وزير الخارجية الفرنسي (آلان جوبيه) إلى الإعلان بطريقة استعلائية أنه

اتصل بالمسؤولين القطريّين وطلب عدم بث الفيديو عن عمليات محمد مراح، وأنَّ القناة لن تبث الفيديو، فيما لمح الرئيس الفرنسي (نيكولاي ساركوزي) إلى إمكانية منع القناة من البث في أوروبا، عندما قال إنَّ فرنسا سوف تشوش على أية محطة تبث شريط مراح. وهكذا يبدو أن الضغوط الفرنسية أجبرت قطر على الرضوخ، وبالتالي فإنَّ القناة أعلنت في بيان أنها لن تقوم ببث الفيديو المذكور. من جهة ثانية، زادت السلطات الفرنسية من احتقار المشيخة الخليجية عندما منعت الشيخ يوسف القرضاوي الحامل جواز سفر دبلوماسياً قطرياً من دخول فرنسا على الرغم من أنَّ هذا الجواز يعفي حامله من تأشيرة دخول.

وتضيف الصحيفة نقلاً عن المصدر الدبلوماسي الفرنسي (لقد وضع المريض الفلسطيني في غيبوبة اصطناعية لمصلحته الشخصية، معتبراً أنَّ الفلسطينيين لا يملكون تسعة أصوات في مجلس الأمن، وهو العدد اللازم للتصويت، ويبقى الأمل على الرباعية أملاً ضعيفاً جداً لأن هذه الأخيرة قد فشلت).

تراجعت فرنسا عن وعدها للثورات العربية، وأعلن رئيسها من الأمم المتحدة أنه يقبل فلسطين عضواً مراقباً فقط في هيئة الأمم. لم ترق هذه الخيانة لمحمود عباس الذي اعتبر أنَّ فرنسا بسعيها هذا تجعل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يخسر ورقة سياسية مهمة على الصعيد الداخلي الفلسطيني، وذكرت صحيفة لوفيغارو الفرنسية حينها،

أنَّ الفلسطينيين يرون برودة فرنسية في التعاطي مع موضوع الطلب الفلسطيني الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة. وتضيف الصحيفة الفرنسية كلاماً عن مصدر دبلوماسي فرنسي يصف فيه سعي السلطة الفلسطينية في الأمم المتحدة بالقول: «إنهم مثل سيارة تصطدم بالحائط، وهي تحاول الإسراع أكثر فأكثر، غير أننا نسعى بكل جهودنا لحل يرضي الجميع».

عود على بدء لإسقاط الأسد

عملت فرنسا شيراك بطريقة انتقامية ضد سوريا ورئيسها منذ العام 2005 تحديداً بعد أن كانت السياسة الفرنسية تقوم على منطق الضغط والعقوبات ضد سوريا بعيد اتفاق المصالحة الفرنسي الأميركي في النورماندي خريف عام 2003 الذي أنتج القرار الدولي 1559. ولم تنتهِ الحملة الفرنسية ضد سوريا إلا مع انتهاء ولاية شيراك عام 2007 ووصول رئيس جديد إلى قصر الإليزيه اعتمد سياسة تقارب مع سوريا، بعد أن رأى أنَّ العمل السياسي الخارجي لفرنسا ينهار بفعل مواقف شيراك ضد سوريا، وهذا ما دفعه إلى دعوة الرئيس السوري بشار الأسد لحضور قمة البحر المتوسط التي اخترعها ساركوزي في تموز عام 2007، أي بعد ثلاثة أشهر من وصوله إلى سدة الحكم، كما أنه دعا الرئيس السوري لحضور العرض العسكري السنوي بعيد الثورة الفرنسية، وهو تقليد يدعى إليه المقربون فقط من قادة الدول في العالم.

غير أنَّ ساركوزي أيضاً لم يحد عن التقليد الفرنسي المعتمد في

منطقتنا، وذلك على خلفية ركوب موجة الثورات العربية التي سبقت الجميع غرباً وشرقاً بظهورها وانتشارها، حيث كانت فرنسا من أكثر المؤيدين لنظامي بن علي في تونس، وحسني مبارك في مصر، خلال عقود طويلة، وخصوصاً في سنوات ساركوزي، ممّا استدعى انقلاباً فرنسياً موسمياً جديداً في المنطقة ظهر تصعيداً فرنسياً كبيراً في ليبيا وصل إلى حدّ قيادة التدخل العسكري الغربي هناك، تبعه انقلاب جذري من سوريا فور بدء الاضطرابات في درعا، حيث كان لفرنسا دور المحرك والمحرض الدولي في تسعير هذه الاضطرابات، وإعطاء الأمل للمجموعات السورية المعارضة وخصوصاً الإخوان المسلمين باحتمال تدخل دولي على غرار تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا.

فمن يتابع العمل السياسي الفرنسي في الشرق الأوسط يجد أنه ليس لفرنسا سياسة خارجية ثابتة تجاه سوريا ولبنان، وفي منطقة الشرق الأوسط برمّته، إلا ما يتعلق منها بأمن إسرائيل التي تعتبر الثابت الوحيد في قاموس الخارجية الفرنسية، كما هي الحال مع مجمل دول الغرب سواء في أوروبا وأميركا.

وعلى الرغم من الارتباط العاطفي والتاريخي الوثيق الذي تبديه النخب الفرنسية بلبنان، ومن بعده بسوريا والذي يأتي على خلفية أن بلاد سوريا وبلد الأرز الصغير هي آخر معاقل الفرنكوفونية في الشرق العربي، وآخر مناطق الوجود المسيحي العربي والكاثوليكي بالتحديد، تبقى هذه السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان سياسة عدم الثبات

التي تعتمد على المراحل الحالية الآنية، أو كما يطلق عليها (روجيه غارودي) سياسة المواسم التي تعمل على المرحلة الحالية، منَ دون النظر إلى المرحلة القريبة أو المتوسطة، ناهيك عن عدم وجود شيء اسمه مراحل بعيدة المدى في السياسة الفرنسية عندما يتعلق الأمر بالعالمين العربي والإسلامي.

كما أن فرنسا لم تعتمد منذ ستينيات القرن الماضي على قواعد ثابتة في العمل السياسي والنفوذ في سوريا ولبنان، واقتصرت سياستها على العلاقة مع الأشخاص أو مع بعض المؤسسات الدينية عبر جمعيات كاريتاس أو عبر المراكز الثقافية الفرنسية في بيروت ودمشق. وكان المثال الأبرز على هذا المنحى السياسي العلاقة التي ربطت بين الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك ورئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري . إذا إنَّ شيراك اختزل كل السياسة الفرنسية في سوريا ولبنان بشخص رفيق الحريري الذي ما إن غاب عن المسرح السياسي اللبناني بعد عملية الاغتيال في 14 شباط 2005 حتى غاب معه مجمل النفوذ الفرنسي في بلاد الشام الذي دخل في عملية الثأر من سوريا وحلفائها الذين مثلوا الخصوم السياسيين اللبنانيين لرفيق الحريري دون أي مسوغ أو تبرير سياسي، سوى الاتهام بعملية الاغتيال التي ثبت أنَّ المستفيد منها منذ ست سنوات، أميركا وإسرائيل ومحور الاعتدال العربي.

واستمر ساركوزي في سياسة شيراك المعادية لإيران واتبعها حرفياً؛ وهنا لا بد من لفت الانتباه أن الرئيس شيراك كان الرئيس السباق

في بلورة مفهوم «الهلال» أو «القوس الشيعي»، قبل بدء اللغط حول الملف النووي الإيراني في العام 2004، وكان يستخدم ذلك في لقاءاته مع بوش وكونداليسا رايس لضمهما إلى الحملة من أجل القرار 1559. ولم يكن حديث الملك عبد الله الثاني الأردني بعد حرب تموز 2006 سوى ترداد لكلام شيراك بلسان مسؤول عربي، وانعكاس لعلاقات المسؤولين الفرنسيين المتعاقبين مع حكام الخليج وصدام حسين في العراق التي لعبت دوراً كبيراً في رسم معالم السياسة الفرنسية المعادية لإيران. وكان قبل ذلك، الخوف من «وقوع» العراق بيد الشيعة، أحد أسباب معارضة شيراك لحرب العراق. وانطلاقاً من هذا المبدأ الموجود في وزارة الخارجية الفرنسية، والذي يقول بتحالف فرنسا مع أنظمة الحكم السنية في العالم العربي عمل ساركوزي في بداية حكمه على إعادة التواصل مع الأسد بحجة إبعاده عن إيران..

مقعد مجلس الأمن وتواضع القوة العسكرية

لا يمكن اعتبار فرنسا قوة عظمى من الناحية العسكرية، فهي على الرغم من أنها دولة نووية وتقنية من الدرجة الأولى غير أنها لا تمتلك قوة عسكرية ضخمة ومحمولة تمكنها من خوض الحروب بعيداً عن حدودها. ويمكن ملاحظة هذا التواضع في القدرة العسكرية الفرنسية في بلدان عديدة آخرها في ساحل العاج التي تمكن رئيسها السابق (لوران غباغبو) من مقارعة فرنسا سنوات عديدة بواسطة ميليشيا مسلحة تفتقر إلى كل شيء من حيث التجهيز العسكري والتموين

والتمويل وحتى الملابس الملائمة للجنود، كما يلاحظ التواضع العسكري الفرنسي في أفغانستان حيث تعتمد القوة الفرنسية هناك على الجيش الأميركي في كل شيء تقريباً.

من ناحية الآلة العسكرية، تمتلك فرنسا حاملتي طائرات أحدثها شارل ديغول التي تتعرض إلى الأعطاب عند كل مناسبة فضلاً عن حاملات صغيرة لطائرات الهليكوبتر وعدة غواصات بحرية. أما في الجو فهي تمتلك أسراباً من طائرات الرافال التي يسعى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لتسويقها منذ وصوله إلى قصر الإليزيه دون نجاح يذكر، ودون أن تقتنع دولة واحدة بشرائها. وعلى الأرض هناك دبابات (ليكليرك) التي لا ترقى إلى مستوى دبابات (أبراهامز) الأميركية أو الدبابات الروسية الحديثة من طراز (ت 72 وت 82). ويؤكد العسكريون الفرنسيون أن صاروخ (كورنيت) الروسي الذي استخدم في حرب لبنان عام 2006 قضى على عصر سلاح الدبابات في العالم إلى غير رجعة.

ومثل معظم الجيوش الأوروبية يعاني الجيش الفرنسي من نقص في الموارد البشرية التي تجعل منه جيشاً كبيراً يمكنه التدخل بأعداد كبيرة وإمكانيات ضخمة في حروب طويلة الأمد بعيداً عن الأراضي الفرنسية، فضلاً عن الميزانيات المخصصة للدفاع وللتسلح، والتي لا تتوقف عن التقلص سنة بعد أخرى. كل هذه الأسباب جعلت من فرنسا بلداً متواضعاً من الناحية العسكرية إلا في الواقع النووي الذي يعلم

الجميع أنه لن يستخدم في العمليات الخارجية تحت أي ذريعة كانت.

هذا الواقع العسكري لفرنسا أدى بساركوزي وجوبيه إلى الالتحاق بركب السياسة القطرية في الصراع ضد سوريا؛ فعلى قطر تأمين الضغط عبر الجامعة العربية وتأمين المال اللازم، وعلى فرنسا تأمين الضغط الدولي في مجلس الأمن، وعبر الاتحاد الأوروبي. كذلك اتفق الطرفان على أن تقوم تركيا بدور المرتزق، فتخوض الحرب العسكرية بجيشها ولحمها ضد سوريا، وتبقى النقطة الأخيرة ثابتة في تحالف الدولتين، لذلك لا يجد الفرنسيون حرجاً من الكلام الصريح عن الانكشارية الأتراك الجدد، وهذا ما سمعته في مبنى البرلمان الفرنسي في جلسة مع أكثر من نائب عن الأمة .

كافتيريا البرلمان الفرنسي مع نواب فرنسيين حول الأوضاع في سوريا

أتى الانتصار في ليبيا وسقوط نظام معمر القذافي حاملاً معه فرنسا جديدة قديمة تشعر بعودة شيء من القوة، وقد ساهم هذا النصر في فائض ثقة لدى الفرنسيين كانت مؤشراته واضحة في التصعيد السياسي والدبلوماسي الفرنسي ضد سوريا التي لم يكن يمر يوم من دون أن يتناولها الرئيس الفرنسي أو وزير خارجيته بكلام تصعيدي مباشر. وفيما يتعلق بنشوة النصر السهل على ليبيا، يعترف الجميع في فرنسا أنه لم يكن نصراً مجيداً بسبب ضعف النظام في ليبيا من جهة،

وتكاثر غالبية دول الغرب في مواجهته كما يقول المؤرخ فيليب بريفو من جهة أخرى.

ما إن جلست في كافتيريا البرلمان الفرنسي مع رئيس لجنة الصداقة السورية الفرنسية النائب عن الحزب الاشتراكي (جيرارد بابت)، وبدأنا الحديث حول سوريا حتى تجمع حول الطاولة عدد من النواب الحاضرين باكراً إلى أحد مباني البرلمان الفرنسي. فالموضوع مغرٍ بالنسبة للبعض خصوصاً أن النائب (بابت) قال للجالسين من حولنا: «اقتربوا، سوف تسمعون وجهة نظر مخالفة لما نسمعه كل يوم في وسائل إعلامنا»؛ في إشارة من النائب إلى تبدل واضح في موقفه القاسي من سوريا على الرغم من عدم تصريحه بذلك للعلن، ولعل في زيارة البطريرك الماروني (بشارة الراعي) ما يفسر هذا التحول الجزئي في المواقف هنا في باريس خصوصاً لدى شرائح كاثوليكية تقليدية أو لدى ساسة يستمعون إلى هذه الشرائح الواسعة والنافذة انتخابياً ومالياً في فرنسا.

كان الجميع يسأل من دون توقف عن الوضع الحقيقي للنظام في دمشق، خصوصاً حول الجيش وتماسكه، ولم يقتنع أحد النواب من كلامي عن تماسك الجيش العربي السوري إلا عندما قلت له: «اذكر لي اسم موظف صغير في سفارة سورية في الخارج قدم استقالته؛ وما ينطبق على السلك الدبلوماسي السوري ينطبق على الجيش حرفياً في هذا المجال. فهذا السلك هو المرآة الخارجية لأي تحول داخلي. ألم

ترَ ماذا حصل للقذافي؟». نائب آخر سأل عن حقيقة وجود مسلحين كما تردد السلطات، قلت له : «إنَّ المعارضة السورية تعترف بوجود هؤلاء كما أن السفير الفرنسي في دمشق سبق واعترف بوجود مسلحين، ثم إنَّ هناك مدناً شهدت مواجهات مسلحة أشبه بحرب شوارع ذهب ضحيتها مئات من ضباط وجنود الجيش السوري».

ويبدو أن هذا الأمر لم يقنع الجميع؛ هنا نقل النائب بابت الحديث إلى موضوع الأزمة التركية السورية قائلاً: «لقد تراجع الأسد الأب في تسعينيات القرن الماضي مجرد أن نشر الأتراك قوات على الحدود، والغرب يعتمد على الأتراك في تهديد سوريا لأن لا نية أميركية لشن حرب ضد دمشق»، علق زميل له، ونحن أيضاً ليس لدينا النية ولا الإمكانيات والمعدات لشن أية حرب على دمشق، قلت: «يا سيدي النائب، ما ينطبق عليكم ينطبق على تركيا أيضاً، وسوريا اليوم ليست سوريا عام 1998 لجهة التسلح فضلاً عن كونها ركناً في حلف قوي أربك المشروع الأميركي في المنطقة، وهي تمتلك عشرات الآلاف من الصواريخ التي تطال المدن والمنشآت الإستراتيجية التركية كافة، ثم إنَّ عامل المفاجأة التركي ذهب الآن، ولن يهتز النظام في سوريا بسبب تهديدات أردوغان التي يتضح كل يوم هدفها الدعائي الصرف».

بعدها طرحت على هؤلاء النواب سؤالاً يتعلق بالقرار الذي تريده فرنسا ضد سوريا في مجلس الأمن الدولي في حال وافقت روسيا على سحب تهديدها بالفيتو، فرد النائب جيرارد بابت بالقول: «سوف تكون

عقوبات اقتصادية فقط، ولن يكون هناك عمل عسكري ولا قرار بهذا الشأن؛ على كل حال فساركوزي ووزير خارجيتنا يعبرون في داخلهما عن امتنان لروسيا بسبب موقفها الرافض لقرار يدين سوريا في مجلس الأمن لأن لا مجال لتطبيق أي قرار دولي في سوريا».

كانت وتيرة العمل ضد سوريا تتسع في تلك الفترة حيث شهدت وزارة الخارجية الفرنسية نقاشات واسعة حول الموقف من الأحداث السورية، وكان لسفير فرنسا في سوريا (إريك شوفاليه) رأي يقول إنَّ الإعلام يضخم ما يجري في هذا البلد، وإنَّ على فرنسا عدم اتخاذ موقف تصعيدي من النظام هناك، غير أنَّ القرار كان قد اتخذ في قصر الإليزيه بانتهاج السياسة ذاتها التي اتبعت في ليبيا ضد دمشق، وبدأت آلة العمل السياسي والدبلوماسي والمخابراتي تعمل في كل من فرنسا وتركيا وقطر حول مؤيدي النظام ومسؤوليه، وفي صفوف المعارضات السورية المنتشرة في الخارج.

سباق مع الوقت

كان الإلحاح الفرنسي المستمر في الحملة على سوريا مرتبطاً بالوضع الدبلوماسي والجيوسياسي الدولي المتزامن مع تغير في موقف وكالة الطاقة الدولية من إيران، وكانت خلاصة القناعة الفرنسية القطرية السعودية أنه يجب التحرك في هذا الملف قبل العام 2012، كونه عاماً انتخابياً ذا أهمية كبيرة. لكن على الرغم من الاحتجاجات

التي شهدتها مدن في إيران عام 2009، والتي جعلت الجمهورية الإسلامية في موقف دفاعي فإنَّ طهران احتفظت، كأمر أول بوتيرة سريعة في ملفها النووي، فقامت بإنشاء معامل جديدة وتركيب أجهزة طرد أكثر حداثة، واستمرت في تخصيب اليورانيوم. الأمر الثاني هو عودة فلاديمير بوتين إلى رئاسة روسيا التي يمكن أن تترجم بتشدد في مواقف هذه الأخيرة تجاه الغرب، في الوقت الذي ترتفع فيه حدة التوتر حول قمة الناتو في شيكاغو التي تناقش برنامج الدرع الصاروخي. ويعتقد الفرنسيون أن السلطة الروسية سوف يكون عليها استخدام الورقة الإيرانية حتى تتمكن من إيصال مواقفها. أما الدافع الثالث فهو المشاكل التي يواجهها الرئيس الأميركي باراك أوباما والتي سوف تجبره على الاستدارة نحو الأمور الداخلية. الأمر الرابع في باريس، حيث أنَّ الخسارة محتملة لنيكولاي ساركوزي الذي جعل الملف الإيراني إحدى أولوياته الدولية التي يمكن أن تسبب ضعفاً لدى فرنسا في تصميمها على مواجهة طهران. ويتمثّل الأمر الخامس في بكين حيث تزداد قناعة الفرنسيين أن وصول الجيل الخامس للحزب الشيوعي الصيني متزامناً مع الانتخابات النيابية والرئاسية في تايوانسوف يترجم محواً للملف النووي الإيراني من المفكرة.

إنه سباق مع الوقت، بدأته غالبية القوى الغربية في مواجهتها مع إيران عبر البوابة السورية، المنفذ الاستراتيجي لطهران وخاصرتها الضعيفة في آن واحد.

حظيت سوريا باهتمام فرنسي كبير وصل حد الهوس بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا؛ فالتسوية الشاملة في المغرب العربي والشرق الأوسط لن تكتمل نهائياً قبل الانتهاء من الملف السوري ومن ثم الجزائري .

في غمرة النشوة بالانتصار الليبي يبدو الحرص الفرنسي كبيراً على مراقبة تحركات الجزائر عن قرب بسبب الاعتقاد الفرنسي أن الحكم الجزائري، حليف سوريا الكبير في العالم العربي، سوف يقوم في ليبيا بردة الفعل السورية ذاتها في العراق، كونه يشعر بتهديد على وجوده بعد المتغيرات الكبيرة التي حصلت في محيطه العربي القريب؛ فلو نظرنا إلى الخريطة لوجدنا الجزائر باتت محاطة بدول سقط حكامها مثل تونس وليبيا، وهناك المغرب الذي نجح في تمرير إصلاحات، وبقي تحت الحماية الغربية الكاملة، وهذا ما يجعل الجزائريين يشعرون بالخطر. وينقل عن ساركوزي قوله لمصطفى عبد الجليل إنَّ الجزائر سوف تكون الهدف التالي بعد عام.

في عملية وضع اليد على النفط والغاز في المغرب العربي، لا بد لمن يسيطر على النفط الليبي من السعي لفعل الشيء ذاته في الجزائر حتى تكتمل حلقة السيطرة بما يضمن التحكم الكامل بهذه الثروة على المستوى العالمي. وفي هذا السياق يعتقد الحكم الفرنسي أن سقوط سوريا سوف يسهل عملية سقوط الجزائر نظراً للترابط والتشابه بين الجيشين والنظامين، لذلك يحتل الملف السوري أولوية حالياً للدخول

إلى سوق المغرب العربي بعد انتهاء العقدة السورية؛ فالكنز الجزائري حلم كبير طالما حلمت فرنسا باستعادته. ومن المفارقات أن تربط فرنسا عودتها الاقتصادية والسياسية إلى الجزائر بشرط سقوط النظام السوري. هذا ما يريده الغرب حالياً في سوريا كمقدمة تسهل السيطرة على المغرب العربي بهدف إخراج الصين وروسيا المستثمرين الكبيرين في ليبيا والجزائر. ويمكن قراءة هذا التحرك الغربي من زاوية التعويض عن خسارة العراق حيث يترسخ الاعتقاد أن هذا الأخير سقط في يد إيران ولا بد من إحداث تغيير في سوريا لإضعاف طهران قبل الانقضاض عليها.

بعد سقوط النظام في ليبيا أمسك الثلاثي الفرنسي القطري التركي بالملف السوري بمؤازرة سعودية واضحة، لكن على الرغم من التهويل الكبير والضغوط على سوريا فإن احتمال تدخل عسكري صار في حكم المنتهي الصلاحية أقله حتى الانتخابات الأميركية المقبلة، وهذا ما يثير غضب الثلاثي الذي ظهر واضحاً في مؤتمر تونس. وقال لي معارضون سوريون، منهم هيثم مناع إنَّ الثلاثي يتعاطى مع سوريا بحقد شخصي فضلاً عن الحقد التاريخي الذي تحمله فرنسا على الدولة السورية التي أنشأتها، ولكنها خرجت باكراً من تحت سيطرتها حتى قبل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي لدمشق عام 1964.

استناداً إلى الواقع العسكري المحدود سعت فرنسا ولا تزال في كل ما يتعلق بالثورات والاضطرابات الحاصلة في بعض من الدول

العربية إلى توريط الولايات المتحدة إلى جانبها في الجانب العسكري عبر ركوب موجات حقوق الإنسان والديمقراطية كما حصل في ليبيا تحديداً. كما تسعى في الحالة السورية إلى التعاون مع تركيا أملاً منها في توريط أنقرة في أية عملية عسكرية قد تكون ضرورية لإخضاع النظام في دمشق وإسقاطه، وهي اتخذت في العالم العربي حليفاً جديداً هو إمارة قطر الصغيرة، وذلك اعتماداً على ثروتها المالية التي تؤمن مصاريف التدخلات العسكرية وآلتها الإعلامية الضخمة المتمثلة بقناة الجزيرة.

فالتعاون الفرنسي مع قطر يؤمن للتوجهات الفرنسية المرحلية ضد سوريا خدمات من عدة أوجه خصوصاً في ما يتعلق بنظرية وزير خارجية قطر (حمد بن جاسم آل ثاني) التي تقول إنَّ الثورات العربية سوف تصب في النهاية في مصلحة أمن إسرائيل، وتحديداً في حال سقوط نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا، لأن ذلك سوف يؤدي إلى محاصرة حزب الله وإسقاطه وتراجع إيران ودورها في العالم العربي. كما أن التحالف مع قطر التي تحوي أكبر قاعدة أميركية في العالم العربي يقرب إدارة ساركوزي من واشنطن، ويجعل لفرنسا موطىء قدم في الخليج فضلاً عن الغطاء العربي الذي تحتاجه في كل تدخلاتها الحالية في العالم العربي، والتي من الواضح أنها لا تجد لها حدوداً منذ التجربة الليبية.

كما أن الحلم الفرنسي بعودة السيطرة الكاملة على لبنان لم يفارق الخيال الاستراتيجي الفرنسي الذي يبقى مطبوعاً حيال بلدان العالم العربي وأفريقيا بعقلية المستعمر على الرغم من محاولات نفيه المتكررة والتي، لكثرتها، تؤكد ما تحاول نفيه على طريقة: كاد المريب أن يقول خذوني.

لم يقبل الفرنسيون في قرارة أنفسهم يوماً النفوذ السوري في لبنان، وهذا الشعور يظهر في مصطلحات الإعلام الفرنسي التي تتحدث منذ سبعينيات القرن الماضي عن احتلال سوري للبنان، أو عن السيطرة السورية على لبنان، وكذلك عن حكومات لبنانية صنعت في دمشق. وتتمثّل موجات العداء الفرنسي تجاه سوريا في بعض جوانبها بالنفوذ السوري القوي في لبنان، وبدعم سوريا للبنانيين يرفضون عودة السيطرة الغربية إلى بلادهم سواء أكانت فرنسية أو أميركية. والحقيقة الكبرى التي تطبع الشعور الفرنسي تجاه سوريا هي حقد مزمن يعود إلى هزيمه فرنسا في معركة ميسلون عام 1920، وإلى قيام الجمهورية السورية التي أنشاتها فرنسا، ومن ثم وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في دمشق عام 1964، وإلى سياسات سوريا المعارضة لفرنسا في جميع هذه المراحل.

وتأمل فرنسا ساركوزي وجوبيه بالعودة إلى لبنان من الباب الواسع في حال نجحت الاضطرابات الحالية التي تشهدها بعض القرى السورية القريبة من مناطق حدودية في إضعاف النظام في سوريا، أو في

استدراج تدخل عسكري أطلسي ضد دمشق، وهذه العودة إلى لبنان يسيل لها اللعاب الفرنسي كونها ستكون في مجالات عديدة، من بينها المجال العسكري.

العودة الاقتصادية والسياسية إلى سوريا ولبنان

تعتبر فرنسا لبنان مركز نفوذها الأساس في منطقة الشرق الأوسط، من النواحي العديدة الإستراتيجية والاقتصادية والعسكرية نظراً لموقع لبنان المهم، ونشاط قطاعه المصرفي الكبير فضلاً عن وجود عشرات الآلاف من اللبنانيين في فرنسا أو من حاملي الجنسية الفرنسية الذين لديهم نفوذ مالي واقتصادي في أفريقيا السوداء؛ غير أن سوريا شكلت منذ الجلاء الفرنسي عن بلاد الشام عقبة كبيرة في وجه هذا النفوذ بعد أن خرجت دمشق عن السيطرة الفرنسية لتتحالف مع الاتحاد السوفياتي السابق، وحالياً مع روسيا وإيران. هذا الموقف السوري انعكس حقداً من قبل الطبقة السياسية الفرنسية على سوريا، إذ إنَّ الفرنسيين شاهدوا سوريا وهي تحارب رجل فرنسا في لبنان رفيق الحريري. وقد وصل الموقف الفرنسي من سوريا إلى حدّ اتهامها باغتيال الحريري، وما تبعه من حملة فرنسية غربية ضدها أخرجتها من لبنان عام 2005. غير أنَّ هذا الصراع السياسي يخفي في طياته ملفات اقتصادية ومالية حاولت فرنسا الحصول عليها في سوريا ولبنان، وكان رئيس لبنان الأسبق العماد إميل لحود، حليف سوريا الوثيق، العقبة الكبرى في وجه المساعي الفرنسية

هذه فيما غضبت باريس من دمشق بسبب عقد استخراج النفط السوري في منطقة الجزيرة السورية الذي أعطي لشركات أميركية.

تسعى فرنسا إلى للحصول على الامتيازات الاقتصادية الحصرية في سوريا ولبنان، وهي جعلت من صديقها الذي يحمل الجنسية الفرنسية رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري طريقاً للوصول إلى الكعكة الاقتصادية اللبنانية، ومن ثم السورية، وقد نجحت في دخول السوق اللبنانية عبر شركات الهاتف الثابت والخلوي، كذلك عبر مشاريع بناء وسط مدينة بيروت، والخط السريع الذي يربط العاصمة بيروت بالجنوب اللبناني، وكذلك عبر مشاريع البنية التحتية على اختلافها، والتي تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات. وقد وقع الخلاف بينها وبين سوريا بعد رفض الرئيس اللبناني الأسبق العماد إميل لحود توقيع عقد لشركة توتال الفرنسية للتنقيب عن النفط في المياه اللبنانية، كما رفض توقيع عقد آخر يتعلق بخصخصة شركة كهرباء لبنان وتسليم شركة الهاتف الخلوي الثاني إلى شركة (فرانس تيليكوم)، وهذا كان أحد أسباب الخلاف بين لحود والحريري الذي اشتكى لصديقه شيراك قائلاً: إنَّ السوريين وبشار الأسد بالتحديد هم من يقف وراء رفض لحود، فيما كانت فرنسا ممتعضة أشد الامتعاض من إعادة تأهيل الجيش اللبناني عبر سوريا بأسلحة روسية الصنع في حين أنها كانت المسلِّح والمدرِّب لهذا الجيش، غير أنَّ السنوات بين العام 2000 و2002 شهدت انفتاحاً فرنسياً على سوريا لجلب الرئيس

بشار الأسد إلى محور فرنسا الحريري، وسحبه من إيران، وكان اللعاب الفرنسي يسيل من جراء مشاريع الانفتاح الاقتصادي التي باشرها الرئيس السوري في بلاده..

كما ذكرنا، بدأت فرنسا السعي مع الرئيس بشار الأسد بعد وصوله إلى سدّة الحكم لفتح باب علاقات اقتصادية على الصعد كافة ومنها التسليح، حيث استقبلت، في تلك الفترة، عشرات الضباط السوريين في كلياتها للقيام بدورات أركان بينما كان الفيتو الأميركي الإسرائيلي يمنع طرح موضوع بيع أسلحة فرنسية إلى سوريا، لكن بعض التجار اللبنانيين المجنسين فرنسياً في أفريقيا باعوا الجيش السوري صورايخ ميلان الفرنسية، وأجهزة تنصت فرنسية متطورة تقول فرنسا إنها من السوق السوداء فيما يؤكد التجار أنهم إنما قاموا بذلك بعلم السلطات الفرنسية ورضاها. كما أن الفرنسيين دخلوا مع النظام السوري في عملية تطوير الدوائر الحكومية، ودرّبوا عشرات الموظفين، وتسلّم السوريون برامج معلوماتية يمكن أن تستخدم في المجالين المدني والعسكري. ولم تصل مسألة السلاح إلى حدّ قيام فرنسا بتزويد سوريا ولبنان بسبب الفيتو الأميركي الإسرائيلي على هذا الأمر، غير أن القطاع المصرفي السوري بقي في دائرة الاستهداف الفرنسي، وكذلك التنقيب عن النفط واستخراجه. وقد أدى القرار السوري بإعطاء حق التنقيب لشركات أميركية إلى غضب شيراك على الأسد، وكان قرار القطيعة معه الذي ترجم بمشاريع القرارات التي تقدمت بها فرنسا ضد سوريا في

مجلس الأمن بين الأعوام 2004 و2007، ومنها القرار 1559 الذي دعا سوريا إلى سحب جيشها من لبنان، وهنا تعود الأحداث مرة أخرى إلى نقطة البداية، وبشكل لافت للنظر.

اكتشاف الغاز وتسليح الجيش ما بعد الأسد

يتحدث العالم منذ سنتين تقريباً عن حقول ضخمة للغاز في السواحل والمياه الإقليمية لبلاد الشام خصوصاً منها السواحل السورية اللبنانية والفلسطينية، وفيما بدأت إسرائيل استخراج الغاز مقابل سواحل فلسطين المحتلة تبقى السواحل اللبنانية والسورية في مرحلة استدراج العروض خصوصاً في لبنان. أما في سوريا فالأمر لا يزال قيد البحث والتريث. ومن المؤكد أنَّ الشركات الروسية والصينية والإيرانية سوف تكون المستثمر الأكبر في هذه الحقول في حال بقي النظام الحالي، أما في حال التغيير كما تسعى فرنسا والخليج وتركيا فإنَّ باريس ترغب أن تكون المسلِّح الأول للجيش السوري الجديد. وفي هذا الخصوص، تحدثت تقارير فرنسية عن وعد قطري بتمويل تسليح الجيش السوري القادم بعد الأسد بأسلحة فرنسية الصنع، وهذا هو أحد الأسباب التي تحفّز فرنسا على تصدّر الحملة على سوريا؛ فحقول الغاز السورية في السواحل والحقول النفطية التي تتواجد في منطقة الجزيرة على الحدود مع تركيا سوف تتكفلان بدفع تكاليف التسلح للجيش الجديد وتمويل إعادة الإعمار، وبالتالي إيجاد فرص عمل وعقود للشركات الفرنسية وللاقتصاد الفرنسي، مع ملاحظة أنَّ

فرنسا تردد دوماً على مسامع الأميركيين أنَّ سوريا ولبنان تاريخياً هما منطقتا نفوذ فرنسية، ولفرنسا فيهما حلفاء تاريخيون فضلاً عن أنَّ اللغة الفرنسية معتمدة لدى فئات واسعة هناك.

آلية العمل الفرنسي لإسقاط النظام في دمشق

البحث عن انشقاقات

بالتزامن مع الضغوط على سوريا عبر الاتحاد الأوروبي، وعبر مجلس الأمن الدولي بدأت فرنسا مرحلة جديدة من التحرك السياسي والدبلوماسي والأمني تتمثل في البحث عن شخصيات دبلوماسية سورية في الخارج تعلن عملية انشقاق عن النظام السوري كما حصل في ليبيا، أو كما كان مخططاً له أن يحصل في درعا عند إعلان الاستقالات هناك في محاولة فشلت لإعادة تطبيق نموذج بنغازي الليبية في سوريا.

وقد طلبت السلطات في قصر الإليزيه معلومات مفصلة عن السلك الدبلوماسي السوري في الخارج، وقد شملت المعلومات جميع الأعضاء وانتماءاتهم المناطقية والعشائرية والطائفية، فضلاً عن مدى تأثرهم وأقاربهم بالأحداث الأخيرة التي عصفت بسوريا.

كما طلب من السفارات الفرنسية في كل من دمشق وبيروت وعمان وتل أبيب معلومات تفصيلية عن الحالات التي يمكن التواصل بشأنها لتحقيق هذا الهدف، كما تمَّ توظيف أعضاء من المعارضة السورية في هذا الخصوص، فضلاً عن جماعة 14 آذار في لبنان،

على أن يتم التركيز على أعضاء السلك الدبلوماسي الذين ينتمون إلى المناطق التي شهدت احتجاجات، وسقط فيها ضحايا خصوصاً منهم الدبلوماسيون الذين ينتمون إلى محافظة درعا وإلى مدينتي بانياس وحمص.

والهدف الأساس من هذا التحرك التمكن من خلق حالة انشقاقات في السلك الدبلوماسي تساهم في إضعاف صورة النظام كما حصل في الحالة الليبية، أما التعويل على انشقاقات في صفوف الجيش السوري فقد أثبت فشله وعدم صدقيته على الرغم من الإشاعات التي أطلقتها مواقع المعارضة السورية على الفيسبوك، والتي تحدثت عن انشقاقات كبيرة وعلى مستويات عالية ثبت أنها عارية من الصحة باعتراف رجالات من المعارضة نفسها الذين اعتبروا أن كثرة الدعايات الكاذبة على الانترنت أفقدت المعارضة مصداقية هي في أشد الحاجة إليها في الصراع الدائر.

ويبقى الرئيس السوري بشار الأسد والدائرة العسكرية والأمنية المحيطة به الهدف الأكبر في المخطط القديم الجديد لإسقاط سوريا، لذا، كثر الحديث عن شخصية العميد ماهر الأسد قائد الفرقة الرابعة التي يعتبرها الغرب القوة القتالية الضاربة في الجيش السوري، وقد تعدّدت أساليب المعارضة السورية والصحافة الغربية والخليجية برواية القصص حول شخصية الرجل، غالبيتها من نسج خيال المعارضين السوريين في باريس، غير أنَّ الأهم أن هناك قناعة لدى كل من يهتم

بالموضوع السوري من الفرنسيين أنَّ الأسد والمحيطين به لن يتركوا مكانهم، وسوف يقاتلون بكل قوتهم.

كانت كلمة انتهى، على لسان المسؤولين الفرنسيين، تلازم أي ذكر للأسد ونظامه، وفي بعض الأحيان كنت أشعر أنهم يريدون تطمين أنفسهم قبل الغير بأن النظام في سوريا سوف يسقط بفعل الضغوط كما سقط القذافي، غير أنَّ الواقع كذب النبوءات..

وفي أحاديثي مع الشخصيات الفرنسية التي التقيتها، كنت أردد جملة واحدة قائلاً لهم: شيراك قالها قبلكم عام 2005 ولم ينجح..

المجلس الوطني السوري ورئيسه الفرنسي الجنسية

أدت فرنسا دورها على أكمل وجه في تأسيس المجلس الوطني السوري على غرار ما فعلت في ليبيا عبر المجس الانتقالي. وقد أريد لهذا المجلس أن يشكل رأس حربة دولية لتشريع التدخل الخارجي واستلام السلطة في حال سقوط النظام. وقد فرضت باريس اثنين من حاملي الجنسية الفرنسية على رأس المجلس هما: رئيسه برهان غليون والناطقة باسم المجلس بسمة قضماني، فيما يتواجد في المكتب التنفيذي للمجلس الكثير من المقيمين في فرنسا ومن حاملي الجنسية الفرنسية.

سعت فرنسا إلى جانب قطر وتركيا لتأسيس معارضة مرتبطة بالثلاثي المعادي للأسد، وقد اختارت، لتمثيل المعارضة السورية، شخصيات ليس لها أي تاريخ في العمل السياسي المعارض أو الموالي.

ولا يخفى على أحد أنَّ هذا الاختيار لهذه الشخصيات المغمورة هدف إلى الإمساك بقرار المعارضة؛ فالسياسي المجرب لا يمكن التحكم به بينما عديم الخبرة يبقى رهينة من جلبه وصنعه.

اعتمدت فرنسا في ترتيب معارضتها السورية على مساعي الكاتب الصهيوني المتعصب (برنار هنري ليفي) الذي روى في كتاب تحت عنوان (الحرب دون أن نحبها) وفي فيلم «قَسَم طبرق» (90 دقيقة) كيف خاض الحرب الليبية على مدى ثمانية أشهر. ويروي «الفيلسوف الجديد» دوره المركزي في التحريض والتخطيط للتدخل الأطلسي ولعسكرة الحراك الشعبي في ليبيا، تحت مسمى «واجب التدخل الإنساني». ويُعد ليفي ورفيق دربه الوزير الفرنسي المتصهين برنار كوشنير من أبرز دعاة «واجب التدخّل الإنساني» منذ عقد التسعينيات، أي قبل سنوات طويلة من سطوع نجم «المحافظين الجدد» في أميركا البوشية بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر. قال هنري ليفي، في تصريح لوكالة «فرانس برس» إنّ تقديم الشريط في مهرجان «كان» «لن يكون تحية لثوار ليبيا فحسب، بل أيضاً رسالة أمل إلى ثوار سوريا». وعلى الرغم من تكتم صاحب «الإيديولوجيا الفرنسية» على مضمون الشريط، إلا أنّ الأرجح أنّ القصد من كلامه ما كشفه سابقاً في كتابه عن ثورة ليبيا «La Guerre sans l'aimer». قال إنّه صوّر شريطاً وثائقياً يؤرخ لحظة بلحظة، كلّ المساعي التي قام بها على مدى ثمانية أشهر، بهدف حشد الدعم السياسي والعسكري الغربي للتدخل

في ليبيا، بمباركة نزيل الإليزيه السابق نيكولا ساركوزي. والأرجح أنَّ «رسالة الأمل» التي قال ليفي إنّ الشريط سيحملها بخصوص «ثوار سوريا» تتعلق بالاجتماع الشهير الذي زعم في كتابه أنّه عقده في بيته في باريس خلال فترة حملته الليبية، مع عدد من أبرز أقطاب المعارضة السورية، تمهيداً لعقد تجمّعه التضامني الشهير مع «الشعب السوري» في الحي اللاتيني. وأضاف «صديق نتنياهو وليبرمان» في كتابه إنّ ممثلين عن مختلف تيارات المعارضة السورية، باستثناء ممثل «هيئة التنسيق الوطني» في الخارج هيثم مناع، حضروا الاجتماع المذكور في بيته. يومها، وقع تجاذب أثناء النقاش بين المعارضين السوريين بخصوص الانعكاسات السلبية المحتملة على «صورة الثورة السورية» بسبب رعاية ليفي رسمياً لتجمّع الحي اللاتيني بحكم مواقفه المعروفة بالولاء الأعمى لإسرائيل، لكنّ ليفي قال يومها إنّ تلك المآخذ أثارت حفيظته، فأوقف النقاش وخاطب المعارضين السوريين، قائلاً: «من لديه مشكلة حيال انتماءاتي الصهيونية، فما عليه سوى الانسحاب الآن من الاجتماع». وزعم ليفي أنَّ أحداً من أقطاب المعارضة السورية الحاضرين لم يجرؤ على المغادرة، بمن فيهم رئيس المجلس الوطني برهان غليون، لكن هذا الأخير أنكر لاحقاً اشتراكه في أي اجتماع في بيت ليفي.

في موقع آخر نشطت السلطات الفرنسية بشأن المعارضة السورية، وحاولت استنساخ نموذج ليبيا عبر (برنارد هنري ليفي) الذي نظم لقاء

داعماً للمعارضة السورية ضم معارضين سوريين ووزيراً إسرائيلياً سابقاً هو (الكسندر غولدفارب) عضو كنيست ووزير سابق عن حركة «تسوميت» العنصرية ، ولاحقاً: مساعد لوزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك ومستشاره لشؤون الصناعات الأمنية والعسكرية. وقد حضر الإخوان المسلمون فرع سوريا هذا اللقاء ممثلين بأحد كوادرهم في أوروبا (ملهم الدروبي)؛ يومها قال لي أحد كبار رجالات الإخوان المسلمين في باريس إنَّ ملهم حضر اللقاء بقرار من الجماعة وبعلمها.

كذلك ساهمت فرنسا عبر نفوذها في أوروبا ومجلس الأمن في تصعيد الموقف في داخل سوريا عبر إعطاء المعارضة جرعات من الأمل بتدخل خارجي تولى مهمة التسويق له وزير الخارجية الفرنسي عبر التصريحات اليومية العالية السقف لمكتب الناطق باسم الخارجية، وللوزير شخصياً فضلاً عن استعمال مجلس الأمن بصورة مستمرة ومن دون توقف.

ونترك لسفير فرنسا في دمشق (ايريك شوفاليه) توضيح خطة العمل الفرنسية لإسقاط النظام في سوريا، وقد قال السفير في جلساته الخاصة:

«لا أحد يعلم ماذا يدور في رأس النظام، إنه صندوق غامض، (الرئيس) بشار الأسد يستمع لخمسة أو ستة أشخاص فقط لا غير» (قام بتعداد الأسماء).

المسيحيون يتساءلون عن ضرورة التسلح...

إنَّ عدد جنود الجيش السوري الحر لا يتعدى الخمسة آلاف، من بينهم هاربون من الخدمة، والغالبية من المطلوبين للتجنيد الإجباري الذين لا يريدون تمديد خدمتهم العسكرية، وهناك جنود وضباط فعليون هربوا مع أسلحتهم الفردية.

يشعر المسيحيون بالخوف، في معلولة، حيث يتكلم السكان الآرامية، وقد قال الدبلوماسي إنه زارها، فوجد في أحد المطاعم شباناً يهتفون بحياة الأسد في حين رفع عند مدخل البلدة علم سوري وعلم روسي كبيران.

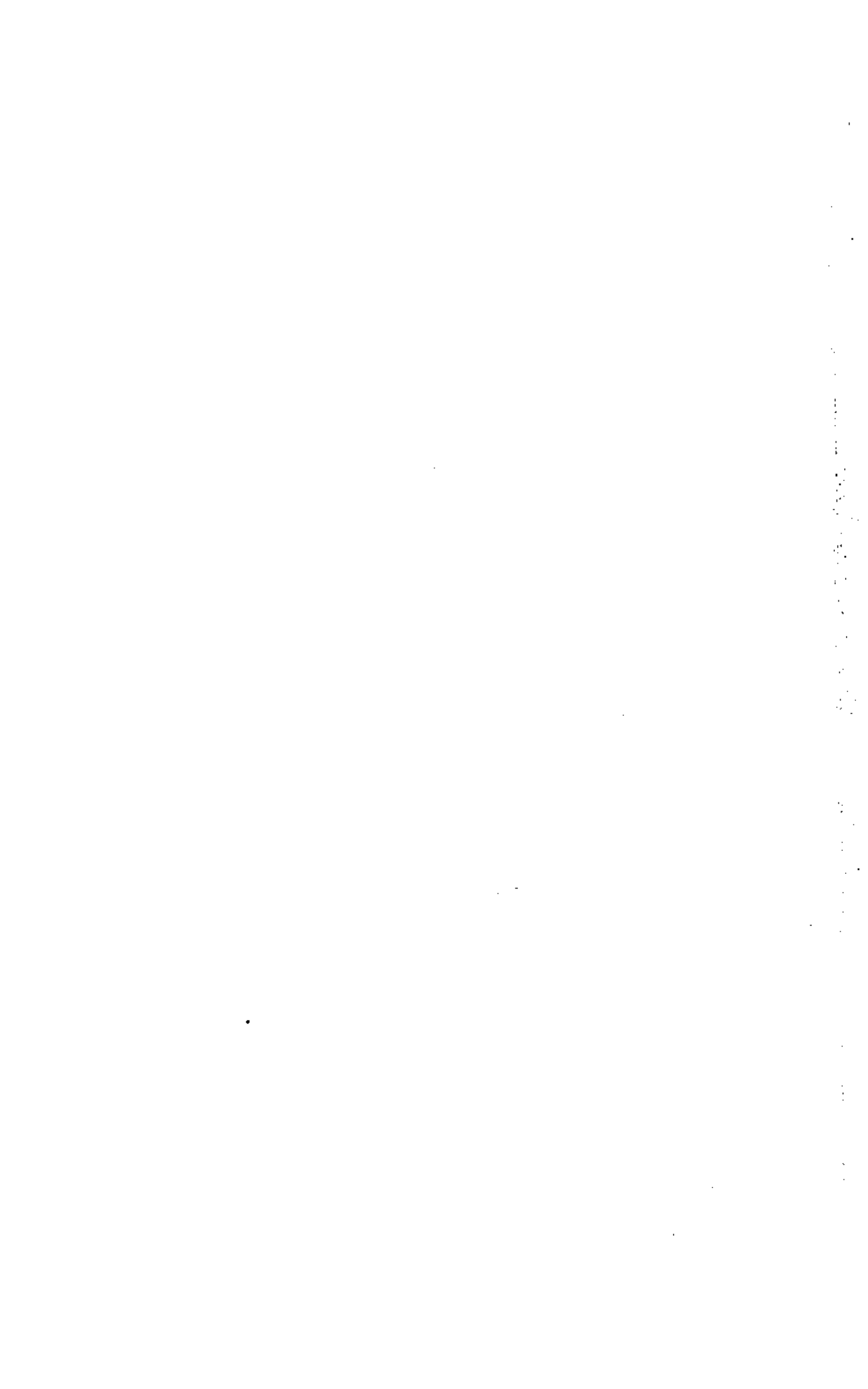
هناك خوف من بلقنة سوريا، وينقل عن السفير الأميركي في دمشق خشيته من عرقنة سوريا.

هناك إمكانية كبيرة للانفجار خصوصاً في الشمال حيث يمكن للنظام استخدام الأكراد ضد تركيا، وفي لبنان. فالأتراك يفكرون بالتدخل بضعة كيلومترات داخل الأراضي السورية، ولكنهم مترددون، وهم لا يزالون يعتقدون بإمكانية التوصل لاتفاق مع القيادة السورية يبقى فيها بشار الأسد رئيساً ومسيطراً على الجيش، ويقوم بتسليم باقي السلطات إلى حكومة وحدة وطنية يكون الإخوان المسلمون في عدادها، غير أنهم يعتقدون أنَّ الوقت أصبح متأخراً جداً.

ففي حال شعر النظام أنَّ ظهره إلى الحائط، فإنه قد يصدّر العنف إلى تركيا ولبنان.

لقد بدأت الضغوط الاقتصادية تتصاعد أكثر فأكثر، وهناك عائلات فقدت كل مصدر رزق، والفقر سوف يتفاقم.

يعتقد الدبلوماسي الأوروبـي الكبير الذي يخدم في دمشق أنَّ النظام ليس أمامه سوى أشهر ليس أكثر، وأنَّ العمل جار لتوتير الأوضاع الداخلية في سوريا؛ هناك سعي حثيث نحو الفوضى.. إذن هي الفوضى العارمة عبر خط بياني منحدر يراد لسوريا أن تصل إليه من خلال تشجيع المعارضة المسلحة تحديداً بإعطائها جرعات إعلامية ومواقف سياسية، إضافة إلى التمويل والتسليح اللذين يؤمنان لها استمرارية العمل...



الملف التركي..

«رجب طيب أردوغان رجل عنيف ودموي»[1] قال وزير الخارجية الفرنسي السابق برنارد كوشنير لمرافقيه في الطائرة التي أقلته من أنقرة إلى دمشق في أيار عام 2010. وقد سمع الوزير من سفير بلاده في دمشق (إريك شوفاليه) كلاماً معبراً عن العلاقات التركية السورية تفيد أنَّ البضائع التركية تغزو سوريا متسبّبة بزيادة العجز التجاري السوري مع تركيا بمقدار ضعفين. هذا الكلام للسفير يشاركه فيه أكراد سوريا، وأكراد تركيا خصوصاً أتباع حزب العمال الكردستاني.

في انفتاحها[2] على تركيا تركت سوريا الباب مفتوحاً أمام الأتراك ليتحركوا بحرية شبه مطلقة في المناطق الحدودية كما يقول مسؤول كبير في أحد الأحزاب الكردية الفاعلة عندما التقيته في إحدى زيارتي إلى بروكسيل؛ يتحدث الرجل قائلاً: «وصلت التدخلات التركية في حلب وريفها إلى مستويات لها علاقة بشؤون سوريا الداخلية؛ لقد أبلغنا السلطات السورية مراراً وتكراراً وحذرناهم ولكن دون

(1) من كتاب انبعاثات ساركوزي.

(2) مسؤول كردي في حوار مع الكاتب.

جدوى». مسؤول آخر في الحزب الكردي ذاته قال: «زارتني في سنة 2010 شخصية كردية سورية موفدة من قبل السلطات في دمشق، وفي الحديث تطرقنا إلى العلاقات السورية التركية، فقلت له يا أخي الأتراك سوف يغدرون بسوريا وببشار الأسد تحديداً. ويضيف المسؤول الكردي السوري: لقد أعطيت ضيفي أدلة بالوثائق عن التدخلات التركية في حلب ومنطقتها، قدّمت له وثائق تحويلات مالية لجهات معينة، وكنا حذرناهم مراراً من تدخلات تركية تحت غطاء مشاريع إنمائية، لكن ضيفي رد بالقول: هم الآن أصدقاؤنا، فقلت له: لن يستمروا طويلاً في صداقتكم، تاريخ تركيا يقول بالغدر، هم يعتاشون على خلافات الآخرين».

في سنوات قليلة قدمت دمشق لتركيا خدمات لم تكن تحلم بالحصول عليها منذ انهيار السلطنة العثمانية، ولعل الاختراق الثقافي التركي عبر البرامج التي دبلجها السوريون في زمن صعود الدراما السورية والمسلسلات السورية كانت أهم خدمة إستراتيجية تقدمها دمشق لأتراك عائدين إلى العالم العربي بعد غياب طويل، ومع تاريخ مثقل بالجفاء والخصومة بين العرب والأتراك. أليس من مفارقات الأزمة أن تجاراً وحرفيين سوريين فرحوا بالقطيعة بين سوريا وتركيا لأن الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين كانت مجحفة بحق الجانب السوري لدرجة أن بعض الصناعات المحلية في سوريا ضربت من جراء إغراق السوق السورية ببضائع تركية تنتجها سوريا وبالمواصفات

ذاتها، ولعل اللافت هنا أن العلاقات مع الجانب التركي لم تأتِ بتطور نوعي لسوريا، ولم يصدر الأتراك. إلا صناعات محلية يصنعها السوريون وكذلك اللبنانيون.

بدأت تركيا العمل على المعارضة السورية بشكل حثيث، غير أن الفكرة الخاطئة التي تكونت لدى الثلاثي القطري الفرنسي والتركي عن قرب سقوط نظام الرئيس بشار الأسد أدت إلى فوضى مؤتمرات واجتماعات بدءاً من 26 نيسان 2011، ثم مؤتمر أنطاليا يوميْ 1-2 حزيران 2011. وقد تداعت له مجموعة من الفعاليات، وشاركت فيه بعضُ الأحزاب والتيارات المعارضة كالإخوان المسلمين و«إعلان دمشق» في الخارج. وتمخّض عنه بيانٌ دعا إلى استقالة الرئيس وتسليم مهامّه لنائبه. بعد ذلك، عُقد اجتماع بروكسل بتاريخ 4 حزيران 2011 الذي شاركت فيه تيّاراتٌ وشخصياتٌ إسلامية وعشائرية. وتمخّض عنه تشكيل «الائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية». ثم نُظِّم لقاءٌ تشاوري ضمّ شخصياتٍ من المعارضة الوطنية في الداخل بصفتهم الشخصية وكأصحاب «رأي» مستقلّين، عقد في دمشق في فندق سميراميس بتاريخ 27 حزيران 2011. ونتج عنه «دعوة إلى إسقاط النظام الاستبدادي»، وإنهاء الخيار الأمني كشرطٍ للحوار الوطني مع النظام[1].

(1) قناة الجزيرة، 28 حزيران 2011، قناة العربية في اليوم ذاته.

في أنطاليا التركية عقد المؤتمر السوري للتغيير[1]، في الفترة الواقعة ما بين 31 أيار و3 حزيران، بمشاركة أغلب القوى والأحزاب السياسية والشعبية، فضلاً عن مشاركة عدد كبير من الشخصيات الحزبية السورية والمستقلة. وبلغ عدد المشاركين 420 شخصاً، انتخبوا في نهاية المؤتمر، هيئة استشارية مكونة من 31 شخصاً، تم تفويضها العمل للوقوف إلى جانب الثورة الشعبية العارمة في سوريا ودعمها. وكانت الهيئة الاستشارية قد انتخبت بدورها مكتبها التنفيذي المكون من 10 أعضاء. وقد طالب المؤتمر السوري للتغيير في بيانه الختامي، باستقالة الرئيس السوري بشار الأسد من كل مناصبه، ونقل السلطات وفق الأطر الدستورية، إلى أن يتم تشكيل مجلس انتقالي، يقوم بوضع دستور جديد، والتحضير لانتخابات حرة تقود إلى قيام دولة ديمقراطية مدنية في البلاد.

غير أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح بسبب المشاكل الكبيرة التي اعترضتها، منها ما اتضح من سعي الأتراك لسيطرة الإخوان المسلمين على المعارضة، ومنها أيضاً ما هو متعلق بالأكراد في سوريا الذين انسحب أكثر ممثليهم من المؤتمر، كما انسحب أيضاً كل من هيثم مناع وعمار قربى وبرهان غليون.

وكانت الاعتراضات قد بدأت بسبب وجود جماعات يتلقون تمويلاً أميركياً كحركة البناء التي يقودها أنس العبدة وشقيقه، والتي

---

(1) مواقع المعارضة السورية، قناة الجزيرة.

كشف موقع ويكيليكس عن تلقيها الأموال من الإدارة الأميركية فضلاً عن جماعة عبد الحليم خدام، وجماعة (ثروة) في أميركا التي يقودها عمار عبد الحميد وتضم في صفوفها (جوشوا مورافتشيك) مسؤولاً للصندوق، وهو من المحافظين الجدد، ويطالب بتغيير الأنظمة في كل من سوريا وإيران بتدخل عسكري أميركي بقصف طهران ودمشق بالطائرات، ويغطي على دوره هذا بتعيين رضوان زيادة نائباً له.

حاول منظموا المؤتمر عقده بداية في القاهرة، وتحركت المجموعة الأميركية باتجاه مصر لترتيب الأمر، فرفضت الحكومة المصرية ذلك. فانتقل المكان من القاهرة إلى انطاليا في تركيا بغطاء سياحي. وقد جرت دعوة الكثير من الشبان المقيمين في الخارج للتغطية على حضور الوجوه المستهلكة، والتي تتعامل مع أميركا التي دُعي ممثلوها للحضور بصيغة ضيوف شرف كونهم يعملون على تغطية نفقات عقد المؤتمر.

وقد أعلن عن تشكيل لجنة تحضيرية من أسماء مغمورة تنتمي في غالبيتها إلى الصف الثاني، وهم غير متورطين في الصراعات الداخلية لأطراف المعارضة الأخرى، والهدف تأمين حضور ومشاركة أكبر عدد ممكن من الأعضاء.

وعرف من الحاضرين مأمون الحمصي وعبد الرزاق عيد اللذان يتلقيان أموالاً من تيار المستقبل في لبنان، وأشرف المقداد الذي يعمل في مكتب عبد الحليم خدام، وكان من أوائل الذين دعوا إلى حمل

السلاح لإسقاط النظام، وقد كرر دعوته هذه مرات عديدة. وشكّل على الفيسبوك صفحة اسمها «حركة 17 نيسان المسلحة»، ألغيت بسبب مطالبة أعدد من السوريين بحذفها لأنها تحث على العنف والطائفية.

وكان بين المشاركين فرع الخارج لإعلان دمشق و تم استبعاد عدد كبير من المعارضين لأنهم علويون ومسيحيون أو إسماعيليون، بل وصل الأمر بأحد المعارضين من عائلة علوية للقول: «إنَّ كل ذنوب جماعة عبد الحليم خدام مغفورة من قبل هؤلاء بينما لا يقبل رفعت الأسد وجماعته على الرغم من أنَّ عبد الحليم خدام بقي في أعلى هرم النظام لمدة عشرين عاماً بعد مغادرة رفعت الأسد لسوريا في ثمانينيات القرن الماضي».

وقد حصل رفض بين أعضاء قيادة الداخل في إعلان دمشق، من بينهم فايز سارة وأكرم البنّي على تبنّي قيادة الخارج لمقرارت المؤتمر، واعتبروا أنَّ فرع الخارج بقيادة عبد الرزاق عيد وأنس العبدة لا يمثل إعلان دمشق، خصوصاً وأنَّ قناة بردى التي يديرها أنس العبدة أحد أعضاء فرع الخارج في إعلان دمشق، تتلقى تمويلاً أميركياً، لكن رياض الترك الزعيم الفعلي والمؤسس لإعلان دمشق حسم الموضوع بالقول: «اتركوهم إن نجحوا (كويس) وإن فشلوا ذنبهم على جنبهم» .

استدراج التدخل العسكري تحت ذرائع حماية المدنيين

قامت تركيا بفتح مخيم للاجئين السوريين فوق أراضيها على الحدود مع سوريا حتى قبل أن يكون هناك لاجئون ونازحون أصلاً،

ولم تكن هذه المخيمات سوى المرحلة الأولى من مراحل التحرك الميداني على الأرض سعياً لإسقاط النظام في دمشق وفقاً للخط السياسي التركي الجديد. أما الخطوة التركية الثانية المؤثرة على الأرض فكانت تحريك مدينة حماه السورية في ما يبدو أنه كان استعجالاً تركياً للسيناريو الليبي في سوريا، خصوصاً وأنها كانت تقف خلف القرار الذي اتخذ في مؤتمر انطاليا للمعارضة السورية بزج مدينة حماه في مواجهة عسكرية مع الجيش السوري.

كيف قرر مؤتمر المعارضة السورية في أنطاليا زج مدينة حماه في مواجهة دامية مع الجيش السوري؟

في 3 حزيران عام 2011، عقد مؤتمر للمعارضة السورية في انطاليا التركية برعاية الحكومة التركية في ظل ارتفاع نبرة التهديدات التركية لسوريا على خلفية الأحداث الجارية في بعض المناطق. وكان المؤتمر المذكور ثمرة تنسيق كامل بين تركيا ودولة قطر التي يقول بعض المعارضين السوريين إنها هي الممول الحقيقي لمؤتمرات المعارضة السورية كافة، وإن تم ذلك عبر رجال أعمال سوريين مقيمين في أميركا وأوروبا.

وقد شهد المؤتمر المذكور في نهايته خلافات بين الإخوان المسلمين والقوى العلمانية واليسارية السورية على خلفية محاولة الجانب التركي المستضيف للمؤتمر تغليب العناصر الإخوانية على

الحضور، والخروج بتشكيلة معارضة موحدة تكون تحت جناح جماعة الإخوان في سوريا، مع الحرص على تطعيم الهيئة التي أريد تشكيلها ببعض الوجوه العلمانية لمقتضيات المصلحة ليس أكثر. غير أن هذه الخلافات لم تمنع من قيام الحاضرين بالتصديق على خطة للتحرك في سوريا حسب اعتراف أقطاب في المعارضة السورية حضروا المؤتمر وغـادروه على خلفية الخلافات مع الإخوان المسلمين، وكذلك على خلفية الاعتراض على الدورين التركي والقطري في السيطرة على قرارات المعارضة السورية عبر النفوذ المعنوي لتركيا والمادي الإعلامي لقطر. وبحسب المصادر السورية المعارضة فإن الخطة التي تم التصديق عليها بسرية تامة تنقسم إلى شقين:

أ ـ تحريض بعض سكان القرى السورية المحاذية لتركيا على مغادرة قراهم إلى داخل الأراضي التركية حيث كان ينتظرهم مخيم لاجئين في الجانب التركي.

ب ـ زجّ مدينة حماه في الاحتجاجات ضد النظام في سوريا بعد أن تأخرت كثيراً في ذلك.

تلفت الأوساط المعارضة السورية إلى أنَّ لمدينة حماه رمزية خاصة بسبب مشاكل عام 1981؛ وهذا ما جعل القيمين على مشروع اليد الناعمة لإسقاط النظام السوري يصرون على إدخالها في صراع مباشر مع النظام، حيث كانت تركيا وقطر ومعهما جماعة الإخوان المسلمين في سوريا يقولون إنَّ حماه سوف تشكل مشكلة محلية

ودولية للنظام في حال دخلت في معمعة الاضطرابات، ومن أجل ذلك لا بد من زجها بكل الوسائل الممكنة لتسريع وتيرة الضغوط الدولية على الرئيس السوري بشار الأسد. ويروي هؤلاء في أحاديثهم حول الموضوع أن حركة الإخوان المسلمين كانت استعدت منذ سنتين في مدينتي حمص وحماه بالتحديد عبر تشكيل خلايا نائمة، معتمدة في ذلك على بعض أئمة المساجد فضلاً عن تحضير الأرضية لمواجهة مسلحة مع النظام عبر عمليات تهريب للأسلحة من لبنان إلى هاتين المدينتين بالتحديد نظراً لقربهما من الحدود اللبنانية السورية إضافة إلى العلاقات العائلية والتجارية التي تربط السكان على طرفي الحدود، والتي سهلت في بعض جوانبها عمليات التسلّل والتهريب.

مهد المسؤولون الأتراك لخطتهم في حماه بتصريحات أدّت إلى معركة عام 1981 الدامية في المدينة، والتي أسفرت عن مقتل الآلاف من سكانها ومن المسلحين التابعين للطليعة المقاتلة الذين تحصنوا بها، وكان من بين قيادييهم الميدانيين منسق عام جماعة الإخوان المسلمين السوريين حالياً محمد رياض الشقفة، ونائبه الحالي فاروق طيفور .

ومما قاله أردوغان في تلك المرحلة[1]: «لا أريد أن أرى مذبحة حماه – التي وقعت عام 1981 وخلفت آلاف القتلى ـ تحدث مرة أخرى في سوريا. وأحذر من أنَّ حدوث مثل هذه الأمور سيجبر المجتمع

(1) موقع أخبار العالم التركي. موقع بي بي سي باللغتين العربية والإنكليزية.

الدولي على اتخاذ موقف من سوريا، مؤكداً أنَّ بلاده ستتخذ الموقف نفسه في هذه الحالة»؛ وفي اللغة المتعالية التي اعتمدها أردوغان حذر الرئيس السوري بشار الأسد - في مقابلة تلفزيونية مع شبكة تركية - من عواقب الاستمرار في قتل المدنيين[1]. كما حذر من أنَّ سوريا لن تنهض مرة أخرى إن وقعت فيها مثل هذه المذابح. من جهة ثانية، طالب رئيس الوزراء التركي الأسد بالإصغاء إلى مطالب الشعب السوري الطامح إلى الحرية، مشيراً إلى أنَّ الأسد أعلن أنه سيتم إلغاء العمل بقانون الطوارئ، لكنه لم يتخذ الخطوات الجادة لتحقيق ذلك حتى الآن.

كل هذا الكلام أتى بعد فترة لا تزيد عن الشهر من بدء الاحتجاجات في سوريا؛ وفي الوقت الذي كانت فيه طائراته تقصف قرى كردية في تركيا كان يحاول حرف الأنظار عبر إثارة مواضيع حول مجازر في سوريا، وأي موضوع يسهل تسويقه أكثر من مدينة حماه.

أدى الدخول التركي على خط الأزمة السورية إلى تغير جذري بالنسبة إلى المعارضة لأنَّ ذلك أثار مخاوف الأكراد هناك، ما جعل التحركات تشهد تراجعاً كبيراً، وهذا انعكس بدوره على خطط المعارضة في توسيع الصدامات وجعلها أكثر دموية وعنفاً، في حين شهدت الاجتماعات اللاحقة للمعارضة نقاشات واسعة حول الانسحاب الكردي وكيفية جعل هؤلاء الأكراد يعودون إلى الشارع.

---

(1) موقع أخبار العالم التركي.

وقد شهد مؤتمر اسطنبول انسحاباً كبيراً لممثلي الأكراد بعد نقاش حاد مع هيثم المالح الذي هاجم رفع الأكراد العلم الكردي في بعض المناطق، فما كان من الحاضرين الأكراد إلا أن قالوا له: وأنتم ترفعون العلم التركي أيضاً، وقد تعرض الوجود الكردي للتهميش في هذا المؤتمر فانسحب الأعضاء الأكراد كافة في ما يعتبر نهاية المطاف الكردي في تحركات الشارع السوري.

ترافق هذا الأمر مع تصاعد التوتر بين أكراد العراق وتركيا على خلفية دعم الطالباني العلني، ودعم البارزاني الخفي لسوريا بعد التدخل التركي، وهكذا أيضاً كان الحال بالنسبة إلى التحالف الذي يدعم حكومة المالكي في بغداد. وقد أنتج هذا الموقف تقارباً عراقياً سورياً بدأت ملامحه تظهر في استقبال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي حوالى مائة وخمسين رجل أعمال سوريين متعهداً دعم الاقتصاد السوري، وإقامة علاقات اقتصادية سورية عراقية من شأنها تخفيف الضغط الاقتصادي عن سوريا.

في الداخل السوري أيضاً بدأت عملية التجنيس للأكراد[1] عملياً على الأرض، كما بدأت حوارات بين الأحزاب الكردية المعارضة في سوريا وسلطات دمشق لتوسيع الاعتراف بالهوية الكردية مع تعهدات بمشاريع إنمائية في مناطق الأكراد.

(1) مصادر كردية في حديث مع الكاتب.

وقائع محادثة هاتفية بين شخصية عربية في فرنسا والضابط حسين هرموش من تركيا.

رنَّ الهاتف الجوّال لشخصية رسمية عربية سابقة تقيم في باريس، وأتى الصوت ضعيفاً من الجهة الثانية يسأل عن إمكانية أن يتكلم مع فلان. الرد كان إيجاباً. فقال المتصل: أنا أسمي حسين الهرموش (مؤسس الجيش السوري الحر)، ضابط منشق عن الجيش العربي السوري، وأنا الآن في تركيا في مخيم النازحين حيث نعامل معاملة الحيوانات من قبل الأتراك، أنا أريد منك أن تؤمّن لي لجوءاً سياسياً إلى فرنسا أضاف المتصل[1].

أجابت الشخصية العربية: ما الذي دفعك للذهاب إلى تركيا (شو كان بدك بهالبهدلة) من هو الغبي الذي قال لك أن تهرب إلى تركيا؟ جاء الرد من المتصل: «أنا لم أتصل بك لتعطيني دروساً في الأخلاق، أنا أتصل بكِ لتؤمّن لي لجوءاً سياسياً إلى فرنسا».

وهل تظن أنَّ اللجوء السياسي إلى فرنسا يأتي عبر اتصال هاتفي خصوصاً إذا كنت كما تقول رجلاً عسكرياً؟ ردت الشخصية العربية، فقال المتصل من تركيا اتصل بجوبيه، أجابت الشخصية العربية: وهل جوبيه تحت حذائي حتى يعطيك لجوءاً إلى بلاده؟ هل تعتقدون حقاً أنَّ فرنسا سوف تأخذ على عاتقها كل من يترك سوريا ويطلب اللجوء إليها؟ قال المتصل: من الواضح يا فلان أنك لا تريد المساعدة. ردت

(1) حديث خاص مع الكاتب.

الشخصية العربية: أنت تنشق وتلجأ إلى تركيا وتطلب مساعدتي في اللجوء إلى فرنسا، فهل أنا الذي أشرت عليك بالذهاب إلى هناك.

تابع الضابط المتصل قائلاً بالحرف: «الأتراك يعاملوننا معاملة الكلاب». وللحقيقة لم يكن حسين الهرموش بما يمثله الوحيد الذي يشتكي ذلك التسكع عند الجار التركي العضو في الحلف الأطلسي، فالعشرات من الذين ذهبوا إلى تركيا يتحدثون الحديث ذاته عن معاملة سيئة، وعن نقص في الغذاء وأبسط الخدمات الأساسية من صرف صحي ونظافة[1].

أسابيع قليلة بعد هذا الاتصال، وقع المقدم حسين هرموش بيد السلطات السورية[2] في عملية أمنية تعددت الروايات حولها، لكن المؤكد من مصادر حقوقية عربية وغربية كانت حينها على اتصال بهرموش وبسوريين داخل المخيم التركي أنَّ الأتراك أرادوا أن يكون حسين هرموش واجهة لجيش نواته الحقيقية من الإخوان المسلمين ومن السلفيين العائدين من العراق والذين أتوا فيما بعد من ليبيا، ويبدو أنَّ الهرموش لم يكن مأمون الجانب من قبل الأتراك، وذلك بسبب عدم انتمائه لتنظيم الإخوان المسلمين حسب المعارضة السورية في

---

(1) المصدر السابق.

(2) بتاريخ 15 أيلول 2011 بث التلفزيون السوري مقابلة مع المقدم حسين هرموش إثباتاً لخبر القبض عليه.

الخارج، وقد شوهد مرة مقتاداً من قبل جنود أتراك، مكبل اليدين داخل المخيم أمام الناس.

لم يؤدِّ سقوط هرموش بيد السلطات السورية إلى وقف مشروع إنشاء قوة عسكرية سورية لمواجهة النظام، وتم تعيين (رياض الأسعد) وهو عميد متقاعد في الجيش السوري موال لجماعة الإخوان المسلمين قائداً لهذه المجموعة المسلحة.

يقول معارض سوري[1] أصبح معتمداً بشكل كبير من قبل وسائل الإعلام الخليجية والغربية في إعطاء معلومات عن مناطق الاضطرابات، وعن أعداد القتلى في جلساته الخاصة وفي أكثر من مكان إنَّ هناك اتفاقاً على نسب أية عملية يقوم بها المسلحون إلى الجيش السوري الحر، وهذه القاعدة اتبعت أيضاً في ظروف سقوط الضحايا، حيث أن كل القتلى كان يتم وصفهم بالمدنيين، بينما الحقيقة بعيدة عن هذا الكلام بشكل كبير. وفي هذا السياق، يتهم معظم المعارضين السوريين المحامية المعارضة (رزان زيتونة) بالمسؤولية عن كل عمليات التزوير والكذب التي تعلن إعلامياً عن أعداد القتلى وعن أناس قيل للإعلام إنهم قتلوا، ومن ثم تبين أنهم أحياء يرزقون، أو عن وضع أسماء أشخاص ماتوا ميتة طبيعية أو من جرّاء حادث سيارة أنهم متظاهرون مدنيون قتلوا برصاص الجيش السوري.

مساء الثلاثاء 19 كانون أول 2011، وفي جلسة مع رئيس المرصد

---

(1) حديث خاص مع الكاتب.

السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن في باريس[1]، وبحضور عدد من أبناء الجالية السورية معظمهم من النشطاء قال رامي عبد الرحمن: «إنَّ القتلى في إدلب على الحدود مع تركيا كان عددهم يومها 70، وهم من المسلحين والمنشقين وقد وقعوا في فخ نصبته القوات السورية». بعد الجلسة قلت لرامي عبد الرحمن: «إسمع رامي، أنت غداً سوف تلتقي الخارجية الفرنسية، وأنا أقول لك هم يريدون منك تصريحاً واحداً تقول فيه إنَّ من قتل بإدلب يوم أمس هم مدنيون، وبعد أن يحصلوا منك على هذا التصريح لن تراهم أبداً لأنهم اعتمدوا غليون والإخوان حليفاً وحيداً، أنا أنصحك أن تقول ما قلته في الجلسة هنا». ظهر يوم الأربعاء، وبعد خروجه من لقاء في الخارجية الفرنسية قال رئيس المرصد السوري إنَّ القتلى في أدلب هم من المدنيين، ولم يتأخر المكتب الصحفي في الخارجية الفرنسية في إصدار بيان يتحدث فيه عن مائة قتيل مدني، وتبنت وسائل الإعلام الخبر. في مساء يوم الأربعاء ذاك تلقيت اتصالاً من النائب في البرلمان الفرنسي جيرار بابت وهو رئيس لجنة الصداقة الفرنسية السورية في مجلس الأمة الفرنسية. وقال لي: «نضال، هناك اليوم مائة قتيل مدني، لقد كنت في اجتماع لخلية الأزمة حول سوريا في وزارة الخارجية الفرنسية وقالوا لنا هذا»، عندها أخبرت النائب بابت بقصة رامي عبد الرحمن، فقال النائب: ولماذا قال إنهم مدنيون إذن؟ قلت له: هناك في المعارضات السورية

(1) حديث خاص مع الكاتب.

وباء منتشر، اسمه وباء الخوف من قناة الجزيرة، لذلك هناك أمور كثيرة يجري تزويرها وتضخيمها، فأجابني النائب الفرنسي بسؤال آخر: لماذا لا تنشر السلطات السورية صور المعارك التي تدور هناك؟ وفعلاً هذا سؤال لم أجد له إجابة..

خطة التدخل العسكري التركي المحدود في سوريا

تزامناً مع هذه التحركات الميدانية بدأت الحكومة التركية تسرب أخباراً عن نيتها إقامة منطقة عازلة في سوريا، وذلك في عملية الضغط المتصاعدة ضد النظام، وفي عملية إعطاء جرعات من المعنويات القوية للمعارضة التي تتحرك في الشارع، وتفاصيل عن هذه الخطة الأميركية لتدخل عسكري محدود للجيش التركي على الحدود بين تركيا وسوريا، وبالتحديد في محافظة إدلب ومناطقها الحدودية؛ المصدر الذي سرّب للسوريين خبر هذه الخطة هي روسيا الاتحادية التي أبلغت سوريا أنَّ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وافق على هذه الخطة الأميركية من حيث المبدأ.

وفي التفاصيل، كما وضعتها أميركا[1] ورسمت معالمها، تقوم الخطة على نشوب تحركات شعبية واضطرابات في بعض مناطق محافظة إدلب السورية المحاذية للحدود مع تركيا أو القريبة منها،

---

(1) الكاتب في موقع المنار، الجمعة 10 حزيران 2011، نقلًا عن مصادر فرنسية وسورية.

يتبعها تدخل لقوات الشرطة والأمن السوريين، وتحت غطاء حماية المدنيين السوريين تقوم قوات من الجيش التركي بتدخل عسكري محدود داخل الأراضي السورية لإقامة منطقة عازلة على الحدود بين البلدين تكون مركزا لتحرك عسكري ضد النظام كما حصل مع بنغازي الليبية التي أصبحت نموذجاً يقتدى به غربياً لبعض البلدان العربية.

مصادر في دمشق أبلغتني أنَّ الخطة تحرص أيضاً على أن يرافق هذا التدخل العسكري تغطية إعلامية عربية وغربية تظهر تفوقاً تركياً وتقدماً سريعاً للجيش التركي، وتحريضاً على اضطرابات في مختلف أنحاء سوريا، تكون نتيجتها سقوط النظام. وتضيف إنَّ رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وافق من حيث المبدأ على هذه الخطة بانتظار الفرصة المناسبة التي لم تأتِ وقد فات أوانها على ما يبدو، بفعل تهديدات إيرانية على خطين، وبفعل تحركات شعبية سورية صبت في مصلحة النظام، وعسكرية أظهرت قرار القيادة السورية الحاسم في مواجهة هذه الخطة مهما كان الثمن.

وفي تفاصيل التهديد الإيراني يبدو أن طهران اختارت طريق التخاطب على جبهتين بلهجة مختلفة، وإن كان مضمون الرسائل الإيرانية واحداً. فقد أبلغت طهران دولة الإمارات العربية المتحدة مباشرة أنَّ النظام في سوريا خط أحمر إيراني، وأنَّ تعرضه للخطر سوف يؤدي إلى اشتعال منطقة الخليج بأكملها؛ وكانت دولة الإمارات عبر ولي عهدها أول من حمل المطالب والشروط العربية والغربية إلى

الرئيس بشار الأسد مقابل انتهاء التحركات والاضطرابات في بعض المناطق السورية، في حين أُبلغت الولايات المتحدة بهذا التهديد الإيراني عبر جهات دولية وإسلامية.

على خط موازٍ، تحركت الدبلوماسية الإيرانية نحو تركيا بخطاب أكثر دبلوماسية، ولكنه يحمل في نتائجه مضمون الرسالة ذاته التي وجِّهت إلى الإمارات وأميركا؛ فقد نقل مبعوث خاص من الرئاسة الإيرانية إلى رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان رسالة تقول إنَّ لأردوغان شعبية وصدى طيباً في إيران، وإنَّ القيادة الإيرانية تعتبره جزءاً منها وليس فقط رئيس وزراء تركيا، ولدى إيران قناعة أنَّ التعاون التركي الإيراني سوف يؤدي بالعالم الإسلامي إلى التقدم وبر الأمان، لكن على القيادة التركية التنبه إلى أنَّ قبولها بضغوط أميركية لاستعمال القواعد العسكرية الأميركية في تركيا لمهاجمة سوريا سوف يؤدي إلى تعرض هذه القواعد الموجودة في داخل تركيا لقصف صاروخي إيراني، وكان جواب أردوغان: إنه لا يخضع لأية ضغوط، وليس هناك شيء من هذا القبيل في الحسابات التركية..

خبر الخطة التركية لتدخل عسكري محدود في سوريا ذكره أيضاً موقع يهود فرنسا[1] الذي تحدث عن محورية دور قطر في الحرب الليبية، وفي خطط الحرب ضد سوريا، حيث جاء الخبر بتاريخ 11 تموز 2012 عبر تقرير مطول نشره موقع الجالية اليهودية في فرنسا

(1) موقع يهود فرنسا، تموز 2011.

المقرب من الليكود الإسرائيلي (جويف.أورغ)، والمعروف بمصادره الإسرائيلية الواسعة الإطلاع.

وقد جاء في التقرير ما ترجمته الحرفية[1]:

«إنَّ تركيا تعيش حالة غضب شديد ضد الأسد بسبب وعد الأخير لها مرتين بالكلام عن الإصلاحات وعن انتخابات ديمقراطية غير أنه لم يحترم كلامه. لقد أرسلت الحكومة التركية مرتين وفوداً إلى دمشق، وبحسب الأتراك لم يصدق الأسد مع وزير الخارجية التركي خلال الزيارة الثانية، حيث أصر هذا الأخير على ضرورة سحب القوات التابعة لشقيقه ماهر الأسد من المدن، غير أنَّ الأسد لم يفعل هذا. وأمام رؤيتها مئات اللاجئين النازحين يغادرون سوريا باتجاه لبنان شعرت تركيا بالخوف من تكرار تجربة اللجوء الكردي العراقي إلى تركيا بعد حرب 1991، ما جعلها تضع خطة سرية لمنع أكراد سورية من الإقامة بالآلاف في المناطق الكردية الواقعة في جنوب شرق تركيا».

لقد قام الجنرالات الأتراك بتحضير عملية تكمن في إرسال أكثر من فرقة إلى سوريا من أجل إقامة (منطقة آمنة) للاجئين السوريين في سوريا. وبحسب الخطة فإن الأتراك مستعدون للتقدم أبعد بكثير من مدينة القامشلي، ويمكن أن يصلوا إلى منتصف الطريق نحو دير الزور المعسكر السابق للهولوكست التركي بحق الأرمن عام 1915.

أدى تسريب خبر هذه الخطة إلى قرار سوري بإرسال الجيش

---

(1) المصدر السابق.

إلى الحدود مع تركيا، بتاريخ 23 حزيران 2011 في خطوة إستراتيجية كبرى حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي ترسل فيها سوريا قوات بهذا الحجم إلى الحدود التركية منذ اتفاق أضنة عام 1998، والذي حدد منطقة بعمق خمسة عشر كلم داخل الأراضي السورية لا يحق للجيش السوري التواجد فيها. ولا شك أنَّ دلالات الدخول العسكري السوري إلى منطقة جسر الشغور على الحدود السورية التركية تتعدى الحالة السورية الداخلية لتشمل مجمل الوضع الاستراتيجي العسكري في المنطقة، خصوصاً وأنَّ تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي، وقد دخلت في المحور المعادي لسوريا عبر التحريض الداخلي للمعارضين وعبر استقبال تركيا على أراضيها لمؤتمرات المعارضة السورية.

في تلك الفترة، وفي خضم الدخول العسكري السوري إلى المناطق السورية المحاذية لتركيا، تراجعت التصريحات السياسية التركية التي اتخذت طابعاً استفزازياً في بعض المراحل، بينما ارتفع الكلام عن فرقة في الجيش السوري تتهمها أطياف المعارضة بالتنقل عبر الأراضي السورية من درعا إلى بانياس مروراً بالرستن وصولاً إلى جسر الشغور.

وهذه التصريحات والاتهامات التي ساقتها المعارضة الخارجية وخصوصاً الشق الأميركي منها في واشنطن وباريس، هدفت إلى خلق موجة من الإشاعات والأخبار عن انقسامات داخل الجيش السوري،

وهي انشقاقات لم تحصل، فضلاً عن هدف آخر، وهو الإيحاء أنَّ النظام في دمشق لا يثق إلا بهذه الفرقة من دون غيرها من الجيش العربي السوري ما يسهل في نظر هؤلاء اللعب على الوتر الطائفي لإحداث انقسامات تؤمّن منطقة على الحدود التركية مشابهة لبنغازي الليبية.

من ناحية فرق الجيش العربي السوري وألويته ننقل هنا عن معارضين سوريين على اطلاع لا بأس به على أوضاع الجيش وقطاعاته وفرقه وتوزيعه بكل أطياف الفسيفساء السوري، أنَّ القوة التي دخلت إلى منطقة جسر الشغور وصولاً إلى الحدود السورية التركية لم تكن قطّ الفرقة الرابعة التي يشار إليها في كل تدخل للجيش، حيث إنَّ هذه الفرقة ليس لديها القدرة الديمغرافية والعسكرية لتغطية مناطق سوريا كافة ومعالجة كل الإشكالات والاضطرابات المسلحة التي شاهدناها ونشاهدها في مناطق مختلفة وحدودية بخاصة. وتقول هذه المصادر السورية المعارضة إنَّ القوات السورية التي دخلت مناطق الحدود التركية تتبع للفرقة الخامسة عشرة في الجيش السوري، وقد أتت قوات هذه الفرقة من مدينة الرستن التي أمنتها قبل تمددها نحو الحدود التركية. وتضيف هذه المصادر بكل ثقة ومعرفة بالوضع إنَّ غالبية ضباط وجنود هذه الفرقة هم من المسلمين السنّة، وليس هناك أية مصداقية لكل الإشارات والتلميحات التي قالت بغير ذلك.

بعض المعارضين السوريين كان يقول إنَّ البحث عن انشقاق هنا

أو بيان هناك لجندي أو ضابط احتياط، لن يفيد المعارضة، ولن يسقط النظام الذي أثبتت الأحداث أنَّ الجيش وقوى الأمن السورية ملتزمة به وبأوامره، ولا يمكن بأية حال من الأحوال الالتفات إلى الحالة الليبية أو اليمنية في الانشقاقات، لأنَّ هذين البلدين لم يكن لديهما جيش منظّم ويلتزم بالأوامر على غرار الجيش السوري.[1]

من هنا أتى الدخول العسكري السوري إلى المناطق الحدودية مع تركيا بهدفين استراتيجيين وأساسيين بالنسبة إلى سوريا هما:

أ ـ سحب ورقة التهديد العسكري التركي من الواجهة الإعلامية والنفسية ما أثر على تحركات المراهنين على تركيا من المعارضة، وشجع الموالين للحكومة في دمشق وأعطاها ثقة بنفسها.

ب ـ انتهاء التعويل والآمال على انشقاقات داخل الجيش السوري، وذهاب الحملات الإعلامية والنفسية والسياسية في هذا الموضع إلى غير رجعة؛ وكلنا يذكر إعلان الجزيرة عن بدء تأسيس ما أسمته لواء الأحرار الذي انتهى عند هذا الإعلان ولم نعد نسمع به قطّ..

هذا التدخل العسكري السوري ترافق مع تحريك سوري لملف الأكراد الحساس في رسالة واضحة إلى أنقرة لا يخفى مغزاها ومعناها على أحد؛ فمنذ بداية الاضطرابات في درعا في شهر آذار 2011، وتصاعد الحملات الغربية والإقليمية على سوريا اتخذت بعض أطراف المعارضة السورية سياسة في الملف الكردي السوري ترمي إلى دفع

---

(1) الكاتب في حديث خاص مع معارضين سوريين.

الأكراد إلى الواجهة في الاضطرابات والمواجهات التي خطط لوقوعها في مواجهة مع قوى الأمن السورية خصوصاً داخل العاصمة السورية دمشق، حيث يسكن أكراد في حي ركن الدين. وقد شهد هذا الحي بعض الاضطرابات وأعمال العنف في بداية الأزمة، كما أنَّ المدن ذات الغالبية الكردية شهدت في شهر أيار تحركات خجولة تعاملت معها السلطات في سوريا بكثير من الحرص. في الجانب السوري الرسمي، تعاملت السلطات السورية بحذر شديد مع محاولات تركية وإخوانية لخلق اضطرابات في المناطق الكردية خصوصاً في مدينة القامشلي، وكان الأمن السوري شبه غائب في غالبية أيام الجمعة التي شهدت تظاهرات في بلدات ومدن كردية؛ في الوقت ذاته، بدأت اتصالات بين السلطابت في دمشق وأحزاب كردية منها حزب العمال الكردستاني الفرع السوري أثمرت عن تولي الجناح العسكري لهذا الحزب الأمن في المناطق الكردية لمصلحة الحكومة في دمشق في رسالة واضحة لتركيا أن سوريا لديها أيضاً أوراق تلعبها في الداخل التركي، كما تلعب تركيا أردوغان في الداخل السوري تدخلاً وتخريباً.

تقديرات غرفة عمليات حزب العمال الكردستاني حول خطة التدخل العسكري التركي في سوريا

لحزب العمال الكردستاني غرفة عمليات عسكرية مشتركة لكل من تركيا وسوريا، هذا الكلام لناشطين بارزين في حزب الاتحاد

الديمقراطي الكردستاني السوري، وهو الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وبحسب هؤلاء الناشطين القياديين فقد تم إنشاء غرفة العمليات المشتركة هذه في بداية الأزمة السورية منذ عام تقريباً.

الناشطون الأكراد يقولون إنهم يحصلون على رؤوس أقلام ليس إلا من غرفة العمليات هذه، وإذا حصلوا عليها فليس عبر وسائل الاتصال الحديثة ،وعادة ما تكون رؤوس الأقلام التي تمرر إليهم تتعلق بضرورات خدمة العمل السياسي والإعلامي الذي يقومون به يومياً[1].

ولا يخفي الناشطون زهوهم بمعرفتهم العميقة بتركيا كما يقولون، فهم يعرفون تفاصيل كبيرة ومهمة هناك تغيب عن العرب والعالم؛ يكفي أنَّ هناك، في مجلس الشعب التركي، 26 نائباً كردياً، بينما هناك على الجانب التركي من الحدود مع سوريا 99 بلدية كردية.

يقول الناشطون الأكراد أو الكرد السوريون كما يطلبون أن نسميهم، إنَّ تركيا بدأت استعداداتها للتدخل في سوريا قبل تحركات 15 آذار 2011 في مدينة درعا بوقت طويل، ويشير هؤلاء أنَّ السلطات التركية أنشأت خلية متابعة الاضطرابات في سوريا في شباط 2011، أي قبل بدء الأحداث بأكثر من شهر، مضيفين أن الخطة التركية للتدخل العسكري في سوريا كانت موجودة منذ سنوات، وتتركز في أساسها على محاصرة مدينة حلب وإسقاطها مما يؤدي إلى سقوط الشام

(1) حديث خاص مع الكاتب.

تلقائياً، حيث يعتقد أتباع حزب العمال أنه، تاريخياً، كانت الأمور تجري بهذا الشكل، ويشيرون إلى نوع من اتفاق غير معلن بين الدولة السورية والأكراد ساهم في إفشال الخطط التركية هذه، وذلك بعد أن قام حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني السوري بسحب أربعة آلاف من مقاتليه من جبال قنديل إلى كردستان سوريا، وخصوصاً إلى منطقة عفرين الجبلية الوعرة حيث يتمركز غالبية هؤلاء المقاتلين. وهذه المنطقة الإستراتيجية تقع إلى الشمال من المدينة، وهذا ما جعل تركيا تعيد النظر في الخطط الموضوعة لمحاصرة مدينة حلب، وتطورت الأوضاع إلى تغير جذري في الخطط التركية أدى إلى قرار بعدم التدخل العسكري المباشر في سوريا.

المعلومات لدينا تقول إنَّ مجلس الأمن القومي التركي اجتمع في الأسبوع الأول من شهر كانون أول من العام 2011 وقرر عدم العمل بخطط التدخل العسكري المباشر في سوريا والاستعاضة عنها بالتدخل غير المباشر عبر دعم المسلحين مادياً ومعنوياً، والتشجيع على الاضطرابات، وتسليح كل من هو معارض لنظام الرئيس بشار الأسد. ويسترسل الناشطون الكرد في معلوماتهم بالقول إنَّ مجلس الأمن القومي التركي مؤلف من ست عشرة شخصية من بينها قيادات الجيوش التركية الخمسة وهي (الجيش البري- الجيش الجوي- الجيش البحري- حرس السواحل- والجاندرمة)، إضافة إلى رئيس الأركان، ورؤساء أجهزة الاستخبارات ويجتمع بحضور رئيس الوزراء.

التقديرات العسكرية لغرفة عمليات حزب العمال الكردستاني

وقد أدى انسحاب مقاتلي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري من جبال قنديل على الحدود التركية العراقية إلى منطقة عفرين الجبلية الوعرة شمال مدينة حلب إلى جعل خطة إسقاط حلب عسكرياً من قبل تركيا شبه مستحيلة ومكلفة بشرياً ومادياً. ويكشف الناشطون الكرد أنَّ خيرة المقاتلين الأكراد من لواء (أمانوس) توجّهوا إلى عفرين. وحسب التقديرات العسكرية لغرفة العمليات التابعة لحزب العمال الكردستاني، يقول الناشطون إنَّ تركيا الآن محكومة بأمرين لحصار مدينة حلب والسعي لإسقاطها[1].

1 ـ الدخول العسكري من خلال الممر السهلي الوحيد عبر نهر العاصي.

2 ـ القيام بعمليات إنزال خلف المناطق الكردية في منطقة إدلب تجنباً للاصطدام مع السكان الأكراد..

غير أن هذا الحل المكلف والمحفوف بالمخاطر لن يستطيع أن يُسقط حلب طالما بقيت منطقة عفرين مستعصية على الأتراك فضلاً عن بقية المناطق الكردية الواقعة شمال مدينة حلب في محيط عين عـرب[2]، ومن شأن تعثر أي هجوم عسكري تركي، وصمود جبال عفرين ومنطقتها إشعال مناطق الكرد على الحدود، وفي داخل

---

(1) المصدر السابق.

(2) المصدر السابق.

تركيا، وهذا ما تخشاه حكومة أنقرة. لذلك تسعى منذ عدة أشهر مع أكراد مقربين منها إلى إقناع حزب الاتحاد بسحب مقاتليه من جبال عفرين. ويقول أحد الناشطين المميزين إنه التقى شيخاً كردياً مرسلاً من قبل حكومة أردوغـان من أجل إقناعهم بهذا الأمر، غير أنهم رفضوا التجاوب مع المطلب التركي. ورفض الناشطون الإفصاح عن الإمكانيات العسكرية الموجودة في جبال عفرين قائلين إنَّ معلوماتهم لا تتعدى رؤوس أقلام. وحول تصرف السلطات السورية في مواجهة الوضع الراهن قال الناشطون إنَّ السوريين لم يرسلوا قوات كبيرة إلى المنطقة حتى لا تتشتت قواهم، ويبقى المركز محصناً؛ فمنطقة جبل الزاوية تبعد عن دمشق 1024 كلم، والهدف التركي يتمثّل بجرّ الجيش السوري إلى المنطقة وبعثرة قواته، غير أن السوريين نشروا بطاريات صواريخ إستراتيجية في منطقة عين ديوار في أقصى الشمال الشرقي في مواجهة رادارات الدرع الصاروخي، وقد نصحناهم بعدم الاهتمام بقاعدة أنجرليك لأنها قاعدة طيران جوي، والطائرات يمكن لها أن تحلق عند القصف إلا في حالات المفاجأة القصوى. وقلنا لهم أيضاً: «عليكم الاهتمام بمنطقة (أضنة) حيث رادارات الدرع الصاروخي وتجهيزاته، وهذا سوف يؤذي الأتراك والغرب أكثر». أحدهم قال معلقاً إنَّ السوريين يمتلكون مخزوناً كبيراً من الرؤوس الكيماوية والبيولوجية، وفي العالم العربي لا يوجد سوى مصر وسوريا يمتلكان هذا النوع من الرؤوس الصاروخية، وهي تمثّل قوتهم الحقيقية في وجه تركيا.

قاعدة صاروخية روسية في عين ديوار في وجه رادارات الدرع الصاروخي..

روسيا قررت بناء قاعدة صاروخية لها في منطقة عين ديوار شمال شرقي حلب في مواجهة الدرع الصاروخي وراداراته في أضنة التركية، وينقل عن غرفة العمليات العسكرية المشتركة لحزب العمال الكردستاني تقديرها أنَّ هذه المنطقة هي الأفضل لروسيا لمواجهة رادارات الدرع الصاروخي في تركيا، وأنَّ لديهم معلومات تفيد أنَّ هناك قراراً روسياً في هذا الشأن[1].

الكردي الذي يؤرق الأتراك..

يحتل الكابوس الكردي دوراً أساسياً في تخطيط السياسة التركية تجاه سوريا (رجب طيب أردوغان قال للرئيس السوري بشار الأسد في رسالة شفهية أوصلها داوود أوغلو إنَّ هناك «مؤامرة تهدد سوريا» عند سماعه أنَّ الاحزاب الكردية عقدت مؤتمراً توحيدياً في القامشلي في 14/ 04/ 2011). فتركيا التي لا تعترف بهوية 16 مليون كردي يعيشون في تركيا أو في ما يسميه حزب العمال الكردستاني (كردستان الشمالية)، وتخوض ضدهم حرب أرض محروقة منذ ثلاثين عاماً، كلفت عشرات آلاف الضحايا، لن ترضى أبداً بأن يوافق النظام الحالي أو أي نظام قادم على تضمين الهوية الكردية في

(1) المصدر السابق.

دستور الدولة، أو ضمان الإدارة الذاتية للمناطق الكردية في شمال البلاد. وكان لمثل هذا «الخط الأحمر» الأثر الكبير في سياسات «المجلس الوطني السوري» والتصريحات التي أدلى بها بعض من رموزه المعادين للكرد ولحقوقهم: وظهر ذلك في البيان الذي أصدره المجلس في 02/ 10/ 2011 في إدانة عملية الرد العسكري لحزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي والتي أسفرت عن مقتل عدد من الجنود الأتراك، وهو البيان الذي تبرأت منه «الكتلة الكردية» في المجلس، كما رفضته غالبية القوى العلمانية الوطنية الأخرى. إضافة إلى تصريحات للمراقب الأسبق للإخوان المسلمين علي صدر الدين البيانوني لمحطة «العربية» السعودية (14/ 10/ 2011)، والتي وصف فيها حزب العمال الكردستاني بالإرهابي، ورئيس المجلس برهان غليون لمحطة «دويتشه فيله» الألمانية (29/ 10/ 2011) حول الكرد في سوريا، والتي شبههم فيها بالمهاجرين المغاربة في «فرنسا».

وفي الجانب السوري يؤرق الأتراك الصعود القوي لحزب الاتحاد الديمقراطي في المناطق الكردية، والالتفاف الجماهيري الكبير حوله وتنظيمه للحياة هناك، وتشكيله وحدات للحراسة والمراقبة ساهمت بشكل كبير في إرساء الأمن، ما جعل تركيا تأمر المسلحين المتواجدين لديها تحت راية «الجيش السوري الحر» بالتحرك ضد هذا الحزب، وظهر ذلك في عدة أمور منها:

1- الاتهامات التي ساقها العميد حسام العوّاك في حديث له

لصحيفة «المصري اليوم» المصرية (16/ 03/ 2012) والتي اتهم فيها حزب العمال الكردستاني بالتعاون من النظام السوري وجيشه وشبيحته ضد الجيش الحر.

2 - التصريح الذي أدلى به النقيب عمار الـواوي لصحيفة الشرق الأوسط (عدد 11/ 03/ 2012) والذي اتهم فيه حزب العمال الكردستاني بالتعاون مع النظام السوري في قمع التظاهرات والحراك الثوري.!.

3- البيان الختامي الذي أصدره كل من العميد مصطفى الشيخ والعقيد رياض الأسعد من تركيا حول توحيد كل من «المجلس العسكري الأعلى» و«الجيش السوري الحر» (محطة «العربية» 23/ 03/ 2012)، والإشارة إلى أنَّ «الجيش الحر» لن يتسامح مع أي فئة تحمل السلاح في عموم مناطق البلاد. وتأتي هذه التصريحات في الوقت الذي يتهم فيه «الجيش السوري الحر» بالضلوع في أعمال تصفية طائفية، وقد انتقدته منظمة «هيومن رايتس ووتش» في بيان لها، واتهمته بارتكاب انتهاكات (أنظر: بيان منظمة «هيومن رايتس ووتش» على موقع المنظمة. تاريخ النشر 20/ 03/ 2012).

وأدى التهديد التركي المباشر للأكراد، وتهييبهم، خصوصاً في تركيا وسوريا، من تدخل عسكري تركي يستهدف منطقة عفرين بالتحديد التي تتواجد فيها نخبة من المقاتلين الأكراد أتوا من جبال قنديل إلى تصريح هو الأول من نوعه لقائد حزب العمال الكردستاني

مراد قره يلان هدد فيه تركيا بالرد عليها بشكل موجع في حال أقدمت على التدخل عسكرياً في المناطق الكردية، وحالت دون حصول الشعب الكردي في سوريا على حقوقه بشكل ديمقراطي سلمي، وبالتعاون مع القوى السورية التقدمية الأخرى حسب (وكالة «فرات» للأنباء 23/ 03/ 2012)...!

والحال فإنَّ الدولة التركية تريد استخدام المنشقين عن الجيش النظامي السوري لمنع الأكـراد في سوريا من تحقيق أي صيغة ديمقراطية جديدة متفق عليها بينهم وبين الدولة السورية حيث يتعامل النظام بسياسة تسامح كبيرة في المناطق الكردية، وهي من أجل ذلك قررت تركيب معارضة سورية يكون فيها الإخوان المسلمون الطرف الأقوى والنافذ. وقد أصدر جماعة الإخوان «وثيقة عهد» اعترفوا فيها بالدولة المدنية وبحقوق المواطنة، دون الإقرار بالاعتراف الدستوري بالأكراد كشعب وضمان حقوقهم في الإدارة اللامركزية، وتغذية المسلحين المنشقين ومساعدتهم في السيطرة على المناطق الكردية والدفع هناك لحدوث مواجهات. وتقدم «طاولة الأزمة السورية» التابعة لحزب العدالة والتنمية، وعبر عيونها في المناطق الكردية تقارير على مدار الساعة، جلّها يتعلق بحزب الاتحاد الديمقراطي، مع بعض المساحة للقوى الكردية الأخرى، وبخاصة تلك التي ترتبط بعلاقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني..

وتتميز سياسة حزب الاتحاد الديمقراطي وسياسة رئيسه (صالح

مسلم) بالرفض القاطع لأي تدخل خارجي في سوريا، وبرفض العمل المسلح الذي تدعمه تركيا وقطر، ورفض الخطاب الطائفي والفتنة، إلى جانب إيجاد حل للقضية الكردية في سوريا بالتوافق بين جميع القوى السياسية والمكونات. وهو خطاب معلن في هيئة التنسيق الوطنية والتي يشكل الحزب فيها حالياً الطرف الكردي الوحيد. ويتعرض الحزب، مع الهيئة، إلى حصار إعلامي عربي، وإلى عزل متعمّد لحساب «المجلس الوطني السوري» الذي يتبنى، بضغط من بعض الأجنحة فيه، خطاب التدخل العسكري الخارجي والارتهان لتركيا، ويشوب خطابه وخطاب جناحه العسكري «الجيش السوري الحر» نزعة طائفية وذرائعية واضحة من جهة إقامة اتصالات سرية مع إسرائيل والجهات الأميركية المرتبطة بها.

وكانت صحيفة «يني شفق» التركية القريبة من حزب العدالة والتنمية الحاكم قد نشرت في عددها الصادر في 24/ 03/ 2012 تقريراً مطولاً عن نشاط حزب الاتحاد الديمقراطي في المناطق الكردية، مشيرة إلى نيّات الحكومة التركية في التدخل العسكري في عمق 20 كيلومتراً للسيطرة على المناطق الكردية والنيل من الحزب المذكور. وقالت الصحيفة إنَّ المقصود بـ«المنطقة العازلة» لدى تركيا هو المناطق الكردية، والهدف هو كبح جماح حزب الاتحاد الديمقراطي..

ساهم التدخل التركي في الشأن السوري في خلق مشاكل كبيرة للتظاهرات في سوريا التي انطلقت سلمياً، وحققت بسلميتها الكثير من أهدافها. وليس خافياً بأنَّ التصريحات التركية المتشددة كانت وراء

رهان جماعة المجلس الوطني والمتطرفين السلفيين في سوريا على التدخل الدولي بمعية الحكومة التركية، وهو ما لم يحصل. فتركيا ليست محايدة وهي معادية للأكراد في سوريا، وللعلويين والقوميين العرب وكذلك للمسيحيين، وتحالفها مع جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين يؤمّن لها مصالحها الخاصة. أجندتها تحاول استخدام أطراف سورية لإقصاء أطراف أخرى، كما ترفع خطاباً طائفياً، عمّق الانقسامات في الساحة الداخلية السورية وزاد من عمر الأزمة الدموية الحالية. ويمكن القول إنَّ التدخل التركي في سوريا أفسد التحرك، وجعل قسماً كبيراً من السوريين ينحازون إلى جانب النظام، وساهم بالفشل التام لأي مسعى للتواصل بين السوريين فضلاً عن فشل المعارضة في الإمساك بالشارع عن طريق التظاهرات أو عن طريق التسلح.

ضابط أميركي كبير التقى قائد الجيش السوري الحر في تركيا، وهيغ يسأل المعارضة السورية عن عديده...

يروي صديق كردي قصة مجموعة من أكراد سوريا المقيمين في الخارج والذين لهم ارتباطات مع الولايات المتحدة الأميركية أنهم بدأوا منذ أيلول عام 2010 القيام بزيارات إلى أميركا بهدف التدريب والحصول على تمويل وتعليمات حول خطط إسقاط النظام في سوريا. ويقول الصديق الكردي السوري نقلاً عن هؤلاء إنه في كل مرة كان الأميركيون يقولون لهم إنَّ الموضوع السوري عند الأتراك، إذهبوا

إلى تركيا، هناك سوف تجدون كل ما يلزم للعمل[1]. وفعلًا تحولت تركيا إلى نقطة ارتكاز في العمل لإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد ونظامه، وكان الإعلان عن الجيش السوري الحر الركيزة الأساس في هذه المسعى. فما إن ظهرت تشكيلات هذه المجموعة المسلحة وأخذت تتبنى عمليات عسكرية حتى بدأت الوفود العسكرية الغربية تصل إلى الحدود السورية التركية للاطلاع على أحوال هذا الجيش، والنظر في كيفية تقديم المساعدات العسكرية والتقنية والمادية لأفـراده[2]، فضلًا عن توافد عشرات المقاتلين الليبيين من رجال القاعدة الذين أسقطوا نظام القذافي بفضل قصف طائرات الناتو، ومن هؤلاء الزوار ضابط كبير في الجيش الأميركي مبعوث من قبل وزارة الدفاع الأميركية حسب ما أفادتنا مصادر مطلعة في المعارضة السورية على اتصال بالجيش السوري الحر المتمركز في تركيا، وفي بعض المناطق اللبنانية الشمالية. وأضافت إنَّ ضابطاً أميركياً كبيراً زار تركيا والتقى (رياض الأسعد) قائد ما يسمى بالجيش السوري الحر المختفي في تركيا، والذي يتبنى عمليات قتل في سوريا، ويتخذ من مناطق في تركيا وفي شمال لبنان قواعد تدريب له كما تفيد جميع المصادر الغربية والسورية المعارضة التي نلتقي بها في باريس[3].

---

(1) الكاتب في حوار خاص.

(2) صحيفة لوفيغارو الفرنسية، 22 حزيران 2012.

(3) المصدر السابق، 2 آذار 2012.

أتت زيارة الضابط الأميركي إلى تركيا[1] من أجل الاطلاع الأميركي المباشر على أربعة أمور هي التالية:

1 – العدد الحقيقي للجماعة.

2 – عدد العسكريين الفعليين الهاربين من الجيش العربي السوري.

3 – النظر مع الجانب التركي عن كيفية التنسيق مع الجماعة.

4– النظر في إمكانية الاعتماد على هؤلاء في أية حرب قادمة ضد سوريا.

المصادر السورية وصفت (رياض الأسعد) بالمقرب من جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وهذا ما جعله محل حظوة وترحيب من السلطات التركية التي لم تكن ترتاح لسلفه (حسين الهرموش) الذي رفض التعاون مع جماعة الإخوان في المخيمات التي أقامتها تركيا للسوريين بحسب هذه المصادر السورية المعارضة ذاتها، التي تضيف إنَّ تركيا تبنّت (الجيش السوري الحر) بمثابة قوة عسكرية على طريقة (حزب العمال الكردستاني) ليكون وسيلة ضغط على سوريا في الحملة التي تتصدرها تركيا وقطر وفرنسا بدعم من واشنطن لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا، كما أن ورقة هذه الجماعة المسلحة قد تستخدمها تركيا مستقبلاً، في حال لم يسقط الأسد، في الضغط على دمشق للتعاون في مسألة حزب العمال الكردستاني التركي والسوري الذي بدأ يقلق أنقرة بحسب المصادر بسبب التعاون بينه وبين الأمن

---

(1) مصادر فرنسية في حديث مع الكاتب.

السوري كما يقول الأتراك؛ فعناصر هذا الحزب يقومون بتأمين الكثير من المناطق الكردية السورية المحاذية لتركيا لمصلحة النظام في دمشق الذي بدأ مرحلة انفتاح على الأكراد في سوريا تقلق تركيا التي تخوض صراعاً عسكرياً مريراً مع أكرادها منذ ثلاثة عقود من دون أن تتمكن وهي، الدولة الأطلسية، من حسم هذه المعركة لا عسكرياً ولا سياسياً.

وزير الخارجية البريطاني (وليام هيغ) سأل معارضين سوريين[1]، كان التقاهم، عن الجيش السوري الحر وعديده، ورتب الضباط الذين يتولون قيادته، فضلاً عن عدد الجنود الفارين المنضوين تحت لوائه، وهل هناك إسلاميون مقاتلون ينتحلون صفة جنود منشقين يعملون معه. وأضافت المصادر أنه فوجئ بالرد السوري عندما أفاده أعضاء الوفد أنَّ عدد الجنود الفارين المنضوين تحت لواء هذا الجيش لا يتعدى 1500 جندي، فيما كانت معلومات الوزير تشير إلى خمسة أضعاف هذه العدد، أي بين سبعة آلاف وثمانية آلاف جندي. وكان كلام الوفد السوري المعارض حول العدد الحقيقي يوكد أنَّ الأتراك قاموا بجلب الكثيرين من جماعة الإخوان المسلمين وغالبية الرجال الذين وصلوا إلى المخيمات التركية، وقدموهم على أساس أنهم جنود منشقّون يؤلفون نواة الجيش السوري الحر، وهذا الحراك التركي لن يؤدي إلى إسقاط النظام في سوريا، فليس بسبعة آلاف جندي سوف يسقط الأسد...

(1) مصادر في المعارضة السورية في حديث خاص مع الكاتب.

وعلى الرغم من الأموال التي تغدقها مشيخة قطر والسعودية على المعارضات السورية الموالية لها من أجل توحيدها، بحيث تكون الحجة الوحيدة المتبقية لدى حكام المشيخة الصغيرة مع حلفائها في الغرب وتركيا في معركتهم لإسقاط النظام في سوريا، تذهب الأموال القطرية والمساعي السياسية التركية والغربية والخليجية فريسة صراعات هذه الأطراف التي تحوَّل صراعها إلى صراع على الأموال بالدرجة الأولى، بالنسبة إلى الغالبية، وعلى النفوذ والمناصب بالنسبة إلى مجموعة كبيرة، وعلى الاعتراف بالوجود القومي والهوية بالنسبة إلى الأحزاب الكردية السورية، خصوصاً أن هذه الأحزاب المنضوية تحت راية المجلس الوطني الكردي هي عبارة عن مجموعات صغيرة لا تساوي في مجملها، من ناحية التمثيل، ما يمثله حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي المنضوي ضمن هيئة التنسيق الوطنية السورية التي رفضت الحضور في مؤتمر اسطنبول وأصدرت بيانين بهذا الشأن.

فالخلافات التي عصفت بمؤتمر المعارضة السورية في اسطنبول، والتي سبقت انعقاده جعلت البعض ينسحب منه[1]. الانسحاب الأول أتى من هيثم المالح وكان على خلفية عدم تلبية مطالبه الشخصية في المؤتمر. وتقول مصادرنا إنَّ المالح الذي يسمي نفسه شيخ المعارضين في سوريا، والذي لا يتوقف عن المطالبة بتنصيبه زعيماً أوحد على المعارضات السورية ورئيساً مستقبلياً لسوريا طلب في بداية جلسات

(1) قناة فرنسا، 24 تاريخ 27 آذار 2012.

المؤتمر اعتماد السن معياراً لرئاسة المؤتمر وذلك وفقاً للعهود المعروفة من دون أن يتم تعيين الرئيس مسبقاً، غير أنهم لم يمرروا له هذا الطلب. بعد ذلك، طلب المالح أن لا يتم حصر إعداد البيان الختامي، والأوراق الرسمية الخاصة بالمؤتمر بالمجلس الوطني السوري، وإنما بمشاركة الجميع، وأيضاً لم تتم تلبية مطلبه الثاني، وهذا ما جعله يغادر القاعة معلناً انسحابه من المؤتمر، بينما بقي شركاؤه في الائتلاف السوري، وهؤلاء هم الذين وقفوا إلى جانبه في مؤتمر أصدقاء سوريا في تونس معلنين انشقاقهم عن المجلس الوطني[1].

وتؤكد مصادر الانتقاد أنَّ الخلاف وقع مع المجلس الوطني الكردي المؤلف من مجموعة أحزاب كردية، على خلفية خضوع المجتمعين للإرادة التركية بعدم التطرق، لا من قريب ولا من بعيد، للملف الكردي، وتضيف: إنَّ برهان غليون وجماعة الإخوان المسلمين حاولوا إقناع الأكراد أن يستكمل المؤتمر الحالي أعماله من دون التطرق إلى مطالبهم، والهدف تمرير مؤتمر أصدقاء سوريا المزمع عقده في اسطنبول في الأول من نيسان المقبل على خير، مع وعد بتلبية مطالبهم، غير أنَّ الأكراد رفضوا هذا الأمر بسبب عدم معرفتهم بخضوع المجلس الوطني لقرارات تركيا ورغباتها كما هو حاصل.

وتتابع مصادر الانتقاد معلوماتها من داخل المؤتمر لتقول إنَّ الأكراد تمّ تهميشهم بمسعى من تركيا، وتجلى ذلك في إعطاء الكلام

---

(1) مصادر في المعارضة السورية.

لأشخاص لا يمتّون بصلة إلى الأحزاب الكردية، حيث أعطيت كلمة الأكراد الأساسية لعبد الباسط سيدا[1] الذي لا يمثل أيّاً من الأحزاب الكردية لكن فقط لكونه عضواً قيادياً في مجلس اسطنبول. وبسبب رفض اقتراحاتهم كافة، انسحب ممثلو المجلس الوطني الكردي من المؤتمر.

الهدف من عقد مؤتمر المعارضة السورية قبيل مؤتمر أصدقاء سوريا في مدينة اسطنبول هو سعي كل من تركيا وقطر لإيجاد شريحة واسعة من التمثيل السوري المعارض في هذا المؤتمر، حيث تريد هاتان الدولتان أن يتواجد بعض المعارضين من خارج المجلس الوطني ومن العلمانيين إلى جانب المجلس الوطني المتهم بخضوعه للرغبات القطرية التركية وتلقيه أموالاً من قطر ومن السعودية فضلاً عن سيطرة جماعة الإخوان المسلمين، ووجود نسبة كبيرة من السلفيين في صفوفه. الهدف الأساس في حقيقة الأمر من هذا المؤتمر عقد مصالحة بين المجلس من جهة وبين عمار القربي وعبد الرزاق عيد وبقايا إعلان دمشق من جهة ثانية[2].

---

(1) أصبح لاحقاً رئيساً للمجلس الوطني السوري بعد تهديد رياض الترك وإعلان دمشق بترك المجلس إذا بقي برهان غليون، فيما رفضت السعودية تولي مسيحي، فكان سيدا حلاً وسطاً أرادته تركيا نظراً لأنه كردي ومقرب منها.

(2) حديث خاص مع معارضين سوريين.

مواجهة غير معلنة مع إيران

نعود إلى كوشنير الذي قال في الرحلة ذاتها من أنقرة إلى دمشق في تناوله للوساطة التركية البرازيلية المتعلقة بالملف النووي الإيراني: «الأتراك يكذبون، إنهم لا يريدون إيران نووية، البرازيل لا يهمها الأمر ولكن تركيا تقول عكس ما تضمر».

في العام 2003 قام عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، وكان يومها ولياً للعهد في بلاده، بزيارة إلى تركيا عرض فيها على المسؤولين الأتراك تعاوناً ضد إيران بعد سقوط صدام حسين في العراق؛ يومها رفض الأتراك هذا العرض على اعتبار أنَّ بينهم وبين إيران مصالح مشتركة تبدأ بالجيرة وتمر بالعلاقة مع الأكراد[1]، ولا تنتهي، بسبب التاريخ الحافل بالمواجهات بين الأمتين، والتي لم يخرج فيها أحد منهما بانتصار حاسم في بلد الآخر، مع أنَّ الغلبة كانت للعثمانيين في العالم الإسلامي بعد إحكام سيطرتهم على المنطقة مدة أربعة قرون ونيف. هذا الموقف تغير مع اندلاع التحركات والاحتجاجات الشعبية في بعض مناطق سوريا، وبدا الأتراك مستعجلين للفوز بالجائزة السورية عبر دفعهم القوي إلى القطيعة مع نظام الرئيس بشار الأسد وإطلاق الدعوات العلنية والمتكررة لحد الملل عن ضرورة التغيير في سوريا.

ولم تكن تدخلات تركيا في الشأن السوري قليلة الفعالية في

---

(1) قناة الجزيرة. كتاب صناعة شهود الزور.

بدايات الأزمة في شهر حزيران على عكس ما تتناقله وسائل الإعلام وما هو معتقد؛ فلقد شجعت مواقف أنقرة من بدأوا حركة الاحتجاجات، ومن كانوا يستعدون لتمددها إلى المدن السورية، على حرق المسافات والأوقات التي وضعوها هم في برامجهم والمطالبة باكراً بإسقاط النظام، ولم تكن حركة التسلح التي بدأت باكراً في مناطق سورية عديدة بعيدة عن الأتراك الذين أعطوا المثل عبر تهريب السلاح منذ ما قبل شهر آذار عام 2011، تاريخ بدء الاحتجاجات في درعا السورية. إنَّ هذا الموقف التركي العنيف ضد نظام تحالفت معه أنقرة طوال عقد من الزمن، وجعلت علاقاتها معه ركناً في مد الجسور مع العالم العربي والإسلامي يستند إلى جملة مصالح تطمح إلى تحقيقها تركيا المستعمر القديم والعضو منذ عقود في حلف شمال الأطلسي؛ وهذه المصالح تتوزع بين القضايا الاقتصادية وهي الأهم والأكثر إحراجاً واستعجالاً للمسؤولين الأتراك، وبين المصالح السياسية والنفوذ الاستراتيجي الذي يأتي في المرتبة الثانية إضافة إلى الشعور المذهبي العائد مجدداً في بعض أفكار وتشريعات وأعمال حزب العدالة والتنمية، ولهذه الأسباب الثلاثة أبعاد داخلية وخارجية.

الأسباب السياسية والاستراتيجية

قبل أحداث 18 آذار في درعا بأيام قليلة كان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في سوريا يفتتح سد الصداقة السوري - التركي على نهر العاصي الذي ينبع من منطقة الهرمل، ولم يتوانَ أردوغان أن

يخاطب الرئيس بشار الأسد بمفردات الأخ والصديق، ويتحدث عن المستقبل الباهر للعلاقات بين البلدين بعد سنوات من التحسن وصلت إلى مستوى وصفها بالاستراتيجي[1]. تغيرت لهجة أردوغان وأركان حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه النظام في سوريا، وبات التهديد والوعيد والإنذارات والفرص وإعطاء الدروس، وغير ذلك من لغة الاستعلاء، هي لغة التعامل والتخاطب التركي، وسرعان ما انتقلت تركيا إلى الانخراط في الوضع السوري مباشرة من خلال احتضان المعارضة وصولاً إلى تبنيها، ومن ثم الانتقال إلى المطالبة بتغيير النظام.

جعلت تركيا من التدخل في الأزمة السورية حجر الزاوية لكل نفوذها في المنطقة والعالم الإسلامي، وهي تعرف معرفة جيدة أن فرصتها هذه لن تتكرر، وأنَّ عليها لعب حافة الهاوية هنا حتى تتفادى تراجع دورها الإقليمي والعالمي، خصوصاً مع تصاعد النفوذ الإيراني، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو لماذا هذا التغير الاستراتيجي في السياسة التركية؟ وما هي خلفيات هذا الانقلاب؟ بداية، أريد أن أقول لكل من يرى إنَّ حكومة حزب العدالة تنطلق في سياستها من ثلاثة أهداف سياسية هي التالية :

1 ـ سعي تركيا إلى دخول العالم العربي بكل ما تحمله هذه السياسة من أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية ومذهبية

---

(1) خلال افتتاح ملتقى رجال الأعمال السوري التركي، 6 كانون أول 2009.

وأمنية، عبر كسر حلقة النفوذ الإيراني المصنفة في (الهلال الشيعي)، وفتح ممر استراتيجي أمام السياسة التركية عبر سوريا تجاه الأردن وعمق الخليج العربي ومصر... وهو ما يعني إقامة (هلال سنّي) محل (الهلال الشيعي).

2 ـ عودة الصراع غير المباشر بين تركيا وإيران على المنطقة خصوصاً بعد الانسحاب الأميركي من العراق وارتفاع أسعار النفط والغاز ما يجعل إيران في وضع آمن ومتفوق على تركيا التي تشتري مصادر الطاقة بالعملات الصعبة، لذلك فإنَّ دول الخليج العربي التي لها خلافات ومشكلات وحساسيات مع إيران ترى أن دعم الدور التركي يعد شكلاً من أشكال محاربة الدور الإيراني والاشتباك معه إقليمياً؛ ومع صعود الحركات الإسلامية، ولا سيما «الإخوان المسلمين» في الشارع العربي، وتحديداً في البلدان التي تشهد ثورات واحتجاجات فإنَّ حجم المطالبة العربية بدور تركي بدأ يأخذ طابع الاستنجاد بدولة إقليمية، وهو ما تحاول تركيا استغلاله، وخصوصاً في الملعب السوري، فضلاً عن تقديم نموذج حزب العدالة والتنمية للحكم.

3 - إن تركيا، وبعد سنوات من الحديث عن نظرية صفر المشكلات، والعمق الاستراتيجي والعودة إلى بنيانها الحضاري، حسمت خيارها لمصلحة الانضمام إلى «البلوك» الغربي كما تحدث وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو قبل فترة؛ وما الموافقة على نشر الدرع الصاروخية على أراضيها سوى تأكيد على هذا الخيار. وفي

هذا السياق يجب ألاّ ننسى أنَّ تركيا عضو مهم في الحلف الأطلسي، ولها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة؛ وهي هنا تنطلق من نظرية المشاركة في الحدث واقتسام المغانم التي اعتقدت في البداية أنها سوف تكون سهلة المنال. وهي في سعيها هذا لم تتوانَ حتى عن إغضاب روسيا عبر الموافقة على نشر الدرع الصاروخية الأميركية في منطقة أضنة التركية.

هذه السياسات التركية الجديدة والهجومية هي سياسات خاصة بتركيا أكثر منها تبعية للولايات المتحدة الأميركية كما يقول (براء ميكائيل) الباحث في معهد العلاقات؛ فتركيا الساعية إلى مركز أقوى في المنطقة وفي العالم، قامت بهذا لأنها تعرف أن تعزيز قوتها لا يتحقق إذا لم تتحالف مع الغربيين، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي، والسبب هو أنَّ تركيا لم تتخلَّ بعد عن ترشيح نفسها لعضوية الاتحاد الأوروبي، وهي تعرف أنها أذا أغضبت الروس في هذا الموقف، وأرضت الأميركيين فإنها سوف تحظى برضا الأوروبيين، وسوف يكون هذا الموقف بمثابة تعميق للعلاقات السياسية معهم.

مخاطر الانهيار الاقتصادي عام 2012

ركبت تركيا موجة الثورات العربية بتعثر لكنها في النهاية رضخت لدورها الأطلسي في ليبيا بداية، ومن ثم في سوريا التي انقلبت المعايير التركية في التعامل معها رأساً على عقب. لقد كانت التدخلات التركية في الشأن السوري سباقة في العمل المباشر على إسقاط النظام في

دمشق عبر مؤتمرات اسطنبول وأنطاليا، وعبر التصعيد الكلامي المبرمج والمتوتر فضلاً عن تسريب أخبار عن استعداد تركيا لإقامة منطقة عازلة داخل الأراضي السورية على الحدود المشتركة.

ويعود هذا القرار الخطير إلى أسباب تتعلق بالوضع الاقتصادي التركي الذي أخذ منحى انحدارياً نحو الهاوية بعد الأزمة الاقتصادية التي تعصف بأوروبا.

حالة الاقتصاد التركي وآفاق تطوره

مرت تركيا في السنوات العشر الأخيرة بفترة من النمو الاقتصادي قلّما شهدتها دولة كمال أتاتورك منذ تأسيسها على أنقاض الدولة العثمانية. وقد جعلت حكومة العدالة والتنمية هذا النمو الاقتصادي مفخرتها في الداخل التركي، وفي المحيط الإسلامي حيث تستخدم هذا النمو دعائياً في محاولاتها فرض سيطرتها ونفوذها على الجوار انطلاقاً من الأزمة السورية. وإذا كانت هذه الفورة الاقتصادية والنمو السريع مصدر قوة لتركيا فإن ارتكاز الاقتصاد التركي على قطاعات هشة وحساسة، يجعل الثقة بهذا الاقتصاد ضعيفة مهما بلغ حجم النمو، ويمكن لنا هنا شرح بعض نقاط الضعف، وبعض نقاط القوة في الاقتصاد التركي قبل الحديث عن قطاعات الإنتاج في هذا البلد .

نقاط الضعف

يمكن القول إنَّ الموقع الجغرافي والاستراتيجي لتركيا أعطاها نقاط ضعف ونقاط قوة في المجال الاقتصادي البحت، غير أن نقاط

الضعف هذه تطغى في جوانب كثيرة اقتصادياً بسبب الصراع مع الأكراد من ناحية والصراع مع الجار اليوناني القبرصي من ناحية أخرى فضلاً عن وجودها ضمن المدى الحيوي الاستراتيجي لروسيا، وبالتالي بقاء الحذر الروسي من تمدد تركيا، وهذا ما يلقي ظلالاً من الخوف والقلق الدائم على أكبر قطاع يأتي بالعملات الصعبة لتركيا، وهو قطاع السياحة الحساس من جرّاء أي هزة أمنية مهما بلغت من الضعف، خصوصاً في عالم الميديا التي يمكن استخدامها بسهولة لتحطيم أي اقتصاد سياحي. كما أنَّ من نقاط ضعف تركيا اعتمادها على تصدير السلع الخفيفة والألبسة إلى الأسواق الأوروبية[1]، وهذه في الحقيقة سلع يمكن للأوروبيين الاستغناء عنها وليست سلعاً استراتيجيه، كما أنَّ تركيا بلد يفتقر إلى النفط والغاز والمعادن، وهذا ما يجعل اقتصادها بحاجة إلى الآخرين، وكل نمو، في هذا الخصوص يجعلها رهينة أكثر للنفط والغاز، لذلك نرى مطالب تركيا أتاتورك التاريخية في ضم الموصل ومنطقتها إلى تركيا نظراً لما تختزنه من نفط وفير. إضافة إلى ذلك، تعاني تركيا من داء دول الجوار ذاته، وهو تراجع قطاع الزراعة بسبب الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدينة على الرغم من أنها بلد غني بالمياه بشكل لافت. كما تشكل الصراعات الداخلية العرقية عقبة سلبية في تطور الاقتصاد التركي، كما هو الحال في الصراع

(1) صحيفة لوفيغارو الفرنسية، 10 كانون ثاني 2012.

مع الأكراد[1]؛ وقد أتت الأزمة السورية لتضع تركيا في خصومة مع بعض جيرانها كالعراق مثلاً، وهذا أيضاً من التأثيرات السلبية للموقع الجغرافي. ويمكننا تحديد نقاط الضعف بالآتي:

1 – اعتماد كبير على السياحة.

2 – فقر في موارد الطاقة.

3– صراعات داخلية وإقليمية.

4 – تصدير صناعات خفيفة كالملابس.

5 – تزايد هجرة السكان من الريف إلى المدينة.

يعاني الاقتصاد التركي من تراجع القطاع الزراعي لمصلحة القطاعات الأخرى منذ العام 1990، وعلى الرغم من ذلك يعمل في الزراعة حوالى 35% من اليد العاملة بينما يبلغ حجم الزراعة 14 بالمائة من الدخل السنوي التركي.

وعلى عكس الانكماش العالمي سجل الاقتصاد التركي نمواً بنسبة 8.8 بالمائة عام 2001، غير أن المعطيات تشير إلى حالة انتفاخ يعقبها انتكاسة كبيرة. وقد ازداد الدخل القومي التركي خلال هذه السنة ما جعل المسؤولين الأتراك يعطون دروساً للغير في الاستثمار، ويدعون المستثمرين للعمل في تركيا، غير أنَّ هذا الانتفاخ التركي الذي يشبه المسلسلات التركية الطويلة والمتكررة ليس وردياً كما يدعي أردوغان وأوغلو.

---

(1) صحيفة لوموند الفرنسية، 9 حزيران 2011.

خطر الهبوط الصعب

يستمر الاقتصاد التركي في النمو على الرغم من الظروف الحالية، وهذا ما يجعل خطر الهبوط الصعب ماثلاً يومياً أمام أعين الخبراء الاقتصاديين، والهبوط الصعب هنا يعني توقف النمو وتحوله بسرعة إلى ركود وتضخم هائلين بسبب عدم وجود الأرضية المنطقية والاقتصادية الصحيحة للصعود الذي حصل خلال السنوات الماضية؛ فالاقتصاد التركي سجل نمواً كبيراً في العام 2011 في وقت تعاظمت فيه مخاطر التضخم الكبير، وأول إشاراته كانت الفائدة المرتفعة على قروض البنوك. في مقابل ذلك كانت حسابات البنك المركزي التركي تشهد عجزاً في الحسابات الجارية بقيمة 5 مليارات دولار مقابل 3.5 مليارات دولار للعام[1] 2010، وهذا العجز يبقى الهمّ الأول للسلطات التركية التي تخشى قيام المدخرين والمستثمرين بسحب ودائعهم في حال تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الخارج، وهذا ما دفع البنك المركزي للإعلان في كانون أول عام 2010 عن مجموعة من الإجراءات النقدية لوقف العجز في الحسابات الجارية، ولتلبية الطلب المحلي، وأعلن في كانون أول 2011 أنَّ هذه الإجراءات تعتبر تشدداً نقدياً بينما كان كلّ عدة شهور، يتفاخر بقدرته على التخفيف من هذا التشدد.

---

(1) صحيفة لوفيغارو الفرنسية.

الليرة التركية تفقد 22 بالمائة من قيمتها خلال عام

خسرت الليرة التركية 22 بالمائة من قيمتها خلال العام 2011 [1]، في الوقت الذي شهدت فيه البلاد نسبة تضخم مخيفة بلغت 10 بالمائة، بينما لا تعطي الإجراءات المتخذة من قبل البنك المركزي طمأنينة لناحية ثبات الليرة. وفي هذا الصدد يقول حاكم البنك المركزي التركي (ارديم باسكي) إنَّ العام 2012 سوف يكون عام الليرة بامتياز، وقد حاولت السلطات المالية التركية بداية السنة الحالية إعطاء انطباع قوي عن الليرة عبر قيام البنك المركزي ببيع كميات كبيرة من الدولار بدءاً من الثلاثين من شهر كانون أول 2011 من أجل الحفاظ عليها من الفائدة التي ارتفعت من 5.7 بالمائة إلى 12.5 بالمائة منذ تشرين أول.

غير أنَّ النتيجة لم تكن جيدة، ولم يرتفع سعر الليرة كثيراً حيث أقفل على 1.92 ليفتح على 1.86 مقابل الدولار، بينما وصل التضخم إلى نسبة فاقت 10 بالمائة، وهذا المستوى الأعلى منذ ثلاث سنوات، والذي يمثل ضعف الرقم الذي حددته الحكومة التركية في أهدافها.

من خلال هذين المؤشرين يجمع الخبراء على خطورة وحتمية الهبوط العنيف والسريع للاقتصاد التركي عام 2012؛ وفي محاولاته للدفاع عن الليرة هبطت احتياطات البنك المركزي التركي من العملة الصعبة، لذلك يجزم الخبراء أنَّ الليرة سوف تفقد أيضاً الكثير من قيمتها لأنَّ السوق تعرف أن قضية دعمها عبر بيع الدولار مسألة لا يمكن لها

(1) صحيفة لوفيغارو، 10 كانون ثاني 2012.

أن تستمر. من هنا اعتبرت الأسواق المالية أنَّ السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي التركي خلال الفترة الماضية لم تكن ناجعة، بل على العكس من ذلك اعتبرت بمثابة مصدر لعدم الاستقرار؛ فمنذ تشرين الأول، اعتمد البنك المركزي سياسة غير محافظة، بحيث أنَّ الفائدة العامة يمكن أن تتغير يومياً، وقد بررت السلطات التركية هذا الإجراء أنه يسمح لها بالتصرف بسرعة في حال حصول مشاكل خصوصاً من منطقة اليورو[1].

أزمة في السيولة

لقد بدأت السنة 2012 حاملة معها الكثير من الدقّة والحذر، خصوصاً وأنَّ هناك احتمالاً كبيراً أن تتعرض تركيا لأزمة تمويل ضخمة لعجزها الحالي الضخم والذي شكل العام الماضي نسبة 10 بالمائة من الدخل الوطني العام، بينما يبقى الاقتصاد التركي متعلقاً بشكل واسع بالاقتصاد الأوروبي الذي استهلك 46 بالمائة من الصادرات التركية، خصوصاً وأنَّ حوالى 70 بالمائة من العجز التجاري الخارجي التركي تمويله أوروبي، وفي حال خرجت الأزمة الاقتصادية الأوروبية عن الطريق السليم فإن تركيا سوف تواجه أزمة سيولة جدية حسب ما يقوله (سيف الدين كورزول) مدير مركز الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية في جامعة (باهسهير)، وهنا يمكن توقع نسبة نمو سلبية.

---

(1) المصدر السابق.

في هذا الوضع، وفي حال حصول ركود اقتصادي في أوروبا، ليس لتركيا أي منفذ للخروج من أزمتها، لكن على الرغم من أنَّ الصادرات التركية ارتفعت باتجاه أفريقيا والشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الماضية بنسبة 25 بالمائة فإن الأوضاع السياسية المضطربة في الدول العربية قلصت الفرص للاستفادة من هذه البلدان أقله في المدى المنظور.

وفي عناد مع هذه الأوضاع والأرقام تتمادى حكومة العدالة والتنمية في مسلسلها التركي الطويل المليء بالمغالطات الاقتصادية، وتتمسك بنسبة 4 بالمائة للنمو، وتتوقع ضبط التضخم على نسبة 5 بالمائة بينما يظهر البنك الدولي توقعات أكثر سلبية، ويتوقع 2 بالمائة من النمو.

أكذوبة المعجزة الاقتصادية

بعد تجاوزها لإفلاسها الكبير عام 2000، أصبحت تركيا قوة إقليمية مهمة على الصعيد السياسي والاقتصادي، بينما الحقيقة المرة أنَّ هذا الازدهار يخفي خلفه ضعفاً اقتصادياً في جميع النواحي.

في المشهد العام فإنَّ لدى تركيا ميزان مدفوعات يجعلنا نفكر بميزان المدفوعات الفرنسي وليس الصيني، إذ بلغ عجزها رقماً غير مسبوق تمثّل بـ 72.5 مليار دولار، وهو في طور تصاعدي بحسب اعترافات وزير المالية التركي نفسه. ويعني هذا النهج غير القابل للضبط على المدى البعيد أنَّ استهلاك الأفراد والشركات مرتبط بالتمويل

الخارجي، مما يضعف من حجم الثقة التي يضعها المستثمرون الأجانب في البلد؛ ويعتقد الخبراء أنَّ تركيا سوف تحتاج 200 مليار دولار من التمويل الأجنبي في العام 2012[1].

من هذه الزاوية بالتحديد، يمكن رؤية السعي التركي المسعور للسيطرة على سوريا ومن خلالها على أسواق المنطقة؛ فالفشل السوري يعني لتركيا عودة اقتصادية إلى كارثة العام 2000 مع مخاطر اجتماعية وسياسية كبيرة لن تبقي وحدة الكيان التركي بعيدة عن التصدع..

أردوغان وساركوزي: رؤوس حامية وواقع استراتيجي متواضع لا يلبي الطموحات.

لم يتفق رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان مع الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي يوماً من الأيام، واتسمت العلاقات بين الرجلين بالبرود الذي وصل أحياناً حدّ الكره الشخصي، وذلك على خلفية رفض ساركوزي القاطع لدخول تركيا في منظومة الاتحاد الأوروبي[2]. هذا الخلاف الكبير بين الرجلين يعبر عن تطابق في الطباع، فكلاهما عصبي في مواقفه وارتجالي في أكثر الأحيان، كما أنَّ الاثنين يحبان الاستعراض والتصريحات التي تهدف إلى الظهور أمام الرأي العام بمنظر المسؤول المتمكن الذي يمتلك النفوذ والقدرة على حل المشاكل الخارجية.

---

(1) موقع مجلس الشيوخ الفرنسي، 18 نيسان 2012.

(2) رفض ساركوزي طوال ولايته دخول تركيا إلى منظومة الاتحاد الأوروبي.

هذه الرؤوس الحامية التي لم تتفق في الماضي جمعتها المصالح والظروف في اتجاه سياسي واحد في الأزمة السورية الحالية، حيث شكلت فرنسا، منذ البداية، رأس الحربة الغربية في الهجوم على سوريا، وفي التحريض عليها إعلامياً في المحافل الدولية، في الوقت الذي شكلت فيها تركيا الرديف الإقليمي للفرنسيين في الحملة على النظام في دمشق.

غير أنَّ اجتماع الرؤوس الحامية في كل من فرنسا وتركيا على سوريا هذه الأيام، وتصريحات المسؤولين الفرنسيين والأتراك الواعظة والمهددة، والتي وصلت، في بعض الأحيان إلى حدّ امتلاك الحق في إضفاء الشرعية ونزعها عن الرئيس السوري بشار الأسد، تخفي خلفها شعوراً لدى البلدين، وكذلك لدى المسؤولين فيهما بمحدودية القدرة العملية على التحرك نظراً للمكانة الإستراتيجية المتواضعة لكل من أنقرة وباريس مقارنة مع القوى الفاعلة حالياً على الساحة الدولية.

فباريس التي دخلت الحرب في ليبيا على قاعدة الحسم في وقت قصير انزلقت إلى صراع أصبح الجميع في الغرب بمن فيهم الفرنسيون العاديون يعلمون أنه لا يمكن الانتصار في هذا الصراع من دون تدخل جدي وقوي من قبل الولايات المتحدة الأميركية التي يظهر أنها تركت ساركوزي يدخل حقل الألغام بقدميه، وهي تنتظر ساعة التدخل التي تناسبها، والتي من الواضح أنها لن تكون الساعة المناسبة للأوروبيين كما نسمع يومياً في باريس.

أما أنقرة الحالمة حديثاً وقديماً بعودة النفوذ والمجد العثمانيين، فقد وصلت إلى قمة إمكانياتها في الصعود وهي ستواجه في القريب العاجل استحقاقات اقتصادية وسياسية لن تتمكن من تفاديها خصوصاً أن الطفرة الاقتصادية التركية خلال السنوات العشر الماضية، يعود الفضل فيها إلى الهدوء النسبي مع الأكراد الذي أطلق عجلة السياحة بقوة، إضافة إلى العلاقات الجيدة التي رسمت المرحلة السابقة بين تركيا من ناحية وكل من سوريا والعراق من ناحية ثانية؛ هذان السببان في طريقهما إلى التراجع، وسوف يتراجع معهما الاقتصاد التركي الحساس والضعيف أصلاً بسبب عدم وجود مصادر الطاقة الأولية في تركيا، والتي تستوردها بالعملات الصعبة، فضلاً عن عودة الصراع مع الأكراد على خلفية خيبة الأمل الكردية من وعود أردوغان، وهذا ما سوف يثقل كاهل العثمانيين الجدد مادياً وأمنياً وعسكرياً وبالتالي سياسياً.

على الصعيد الدولي، تصطدم طموحات ساركوزي وشطحاته السورية بحالة من الاستخفاف الروسي والصيني وصلت حدّ الإهانة للمسؤولين الأوروبيين في عدم قبول هؤلاء مجرد الحضور في جلسات عادية لمجلس الأمن الدولي لمناقشة الوضع في سوريا، وسبل تعديل القرار المقدم أوروبياً وأميركياً لإدانة سوريا.

وعلى الصعيد الإقليمي تصطدم تركيا بحقيقة مفادها أنها ليست اللاعب الوحيد في المنطقة خصوصاً عندما يتعلق الأمر بسوريا.

فهناك حليفة سوريا القوية إيران إلى جوارها، زائد الخلاف المستجدّ مع الجار العراقي المتمثّل بالموقف من دمشق. وهناك سوريا التي تمكنت من الحفاظ على تماسك جيشها على خلاف الحالة الليبية، والتي أرسلت قواتها إلى الحدود التركية في رسالة واضحة لأنقرة أنَّ الأوضاع هنا تختلف عن الوضع الذي كان إبان أزمة عبدا لله أوجلان في تسعينيات القرن الماضي.

الملف القطري...



حمد الباريسي

الزمان، حزيران عام 2009، المكان، بلدية باريس.. وتحت شمس حارقة، وقفت طوابير السيارات بسبب إقفال الطرقات المحيطة بمبنى البلدية. أما المشهد الضخم فهو حفل استقبال أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني. خارج المبنى الواقع على ضفاف نهر السين، في الدائرة الخامسة في باريس، وعلى بعد أمتار قليلة من الحي اللاتيني الذي يوصف بحي الفلاسفة ومثقفي اليسار الأوروبي والعالمي، تواجد الأمير الأكثر ثراء في العالم، تحميه من الجو طائرات هليكوبتر أزعج ضجيجها الآذان... وعلى الأرض كانت الشرطة الفرنسية مخفورة بفرقة مكافحة الشغب تنتشر في كل مكان، بينما أقفلت الطرقات إلى المدينة ما زاد من زحمة السير التي تعانيها باريس، ومعها تطاولت الألسنة على الضيف والمضيف.

الحديث بين رئيس بلدية باريس وأمير قطر دخل في موضوع الاستثمار الشره والمرضي للإمارة الصغيرة التي دخلت خلال أشهر قليلة في رأس مال شركات أوروبية رائدة مثل شركة (سويز) وبنك

(باركلي) وشركة (بورش)؛ يومها قال ولي العهد القطري تميم بن حمد للحضور: عليكم أن تعرفوا أننا نشتري جيادنا الأصيلة من مصر، واللؤلؤ من الهند في إشارة إلى الغنى الفاحش لدولة قطر الذي جعل آل ثاني يستغنون عن تربية الخيول والاتجار باللؤلؤ[1]. الأمير الصغير كما والده والحاشية، بحاجة لمن يستمع إليهم، بحاجة إلى طرف دولي يعطيهم الأمان والاعتراف الذي يلهث آل ثاني وراءه من دون أن تطمئن قلوبهم أنهم سوف يصلون يوماً ما إليه، فتعدو دولتهم في مصاف الدول العادية غير المصطنعة وغير المركبة والمفبركة على قياس قبيلة وعائلة ومن أجلها؛ والفرنسيون يعرفون نقطة الضعف هذه عند هؤلاء، لذا تصبح المراسم في استقبالهم غير عادية؛ فأي فرحة وشعور بالعظمة يشعر بها حمد بن خليفة، وهو يسمع هدير طائرات الهليكوبتر وهي تحوم فوق باريس لحمايته بينما لم يحصل مثل هذا للرئيس الأميركي.

هي دولة قطر الصغيرة بحجمها وبعدد سكانها، والعملاق الاقتصادي الذي يبحث عن اعتراف سياسي عبر استخدام المال الآتي من آبار الغاز الأكثر تطوراً في العالم، ما شجعها على التدخل بطريقة شيخ القبيلة في كل اتجاه.

اشترت بمالها الوفير في السنوات الأخيرة كأس العالم لكرة القدم للعام 2022، وتقوم ببناء بنية تحتية تقدر بعشرات المليارات

---

(1) زيارة حمد بن خليفة لباريس، حزيران 2009.

من الدولارات لاستقبال[1] البطولة، كما اشترت نادي (سان جيرمان) الباريسي العريق، واستثمرت في مناجم الذهب في اليونان، وابتاعت نسبة في بنك (ساناديرر) البرازيلي أكبر مؤسسة مالية في أميركا اللاتينية، وابتاعت استوديوهات سينما (ميراماكس) من شركة (ديزني)، وتستثمر في سندات الخزينة لدى أكثر من بلد في العالم[2].

بالتوازي مع الاستثمارات المالية، ركبت قطر حصان الثورات العربية، عبر تغطية قناة الجزيرة الإعلامية لأحداث تونس ومصر، ولعبت المشيخة الصغيرة دور الغطاء العربي في الحرب على ليبيا من خلال شن حملات إعلامية وسياسية، والعمل على جلب التدخل عسكري الغربي الذي قاده صديق أمير قطر الشخصي الرئيس الفرنسي (نيكولاي ساركوزي)، وهي تسعى، بكل قوة، لاستدراج تدخل عسكري في سوريا على طريقة التدخل في ليبيا.

سياسة الرقص على رؤوس الأفاعي

تقيم قطر علاقات جيدة مع إيران، وفي الوقت نفسه فتحت أبوابها عام 2003 أمام الجيوش الأميركية لإقامة أكبر قاعدة جوية أميركية خارج الولايات المتحدة دفعت الإمارة الغنية تكاليف بنائها، وتدفع أيضاً تكاليف صيانتها ومصاريفها على مدار السنة[3]. في العام 1990

(1) الجزيرة، 2 كانون أول 2010.

(2) مجلة ماريان الفرنسية، شباط 2012.

(3) قاعدة السيلية وقاعدة العديد.

أقام أمير قطر علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وبالرغم من الحديث عن قطع التواصل منذ حرب غزة إلا أن الصحف العالمية مليئة بأخبار الاجتماعات بين حكام قطر والإسرائيليين، ومنها الاجتماع في قصر الإليزيه في أيار عام 2011، لتنسيق الجهود في الثورات العربية خصوصاً في سوريا[1].

وفي قلقها الدائم من إغضاب أي طرف، تحولت المشيخة في الوقت ذاته إلى أرض احتضان واستقبال لكل المعارضات الإسلامية للأنظمة القائمة في العالم العربي، من معارضي معمر القذافي أمثال علي الصليبي إلى الجزائري عباسي مدني مروراً بالشيخ راشد الغنوشي والشيخ يوسف القرضاوي من دون أن ننسى أسامة بن لادن الذي كانت بياناته وخطبه تبث دوماً عبر قناة الجزيرة؛ أما الهدف من هذه الدورة الكاملة والمتناقضة من العلاقات فهو الحفاظ على مسافة واحدة مع الرياض ومع طهران، والأهم هو التأكد من الحصول على المرور المستمر في مضيق هرمز الممر الإجباري لتصدير الغاز القطري إلى العالم.

قطر دولة غنية تسبح على بحر من الذهب، لكن حكامها يعرفون حجمهم جيداً؛ ففي منطقة ملتهبة مضطربة تعيش عائلة آل ثاني عقدة الضعف والهزل، وهي بحسب جريدة لوموند الفرنسية لا تبحث سوى عن الاعتراف بوجودها[2].

---

(1) الكاتب في موقع المنار.

(2) صحيفة لوموند الفرنسية، 5 آذار 2012.

ما كان لدولة صغيرة المساحة وغير آهلة بالسكان أن تلعب هذا الدور لولا الأزمة الاقتصادية العالمية التي جعلت كبار هذا العالم في حالة عجز ونقص في السيولة؛ وبينما تعتبر الدول الغربية روسيا والصين دولاً لا يمكن التعامل معها نظراً لقوتها على الأصعدة كافة، كان التوجه نحو دول الخليج العربي الغنية والضعيفة في آن واحد بحيث يمكن الحصول على المال المتوافر لديها بحجة حمايتها، وفي الوقت ذاته ليس هناك خطر من التعامل معها بسبب ضعفها العسكري والديمغرافي، وبالتالي الإستراتيجي.

أتى الربيع العربي بهدية لآل ثاني في صعودهم الظرفي؛ فليس حمد بن خليفة شخصية مولعة بالديمقراطية، لكنه استغل ضعف الكبار في العالم العربي فحاول ملء المكان الفارغ، خصوصاً وأنَّ مصر مشغولة بمشاكلها السياسية والاجتماعية، وبوضعها الاقتصادي الصعب، وسوريا غارقة في شبه حرب أهلية يساهم أكثر من نصف العالم، إضافة إلى دول خليجية في تغذيتها فضلاً عن حصار دولي منذ عشرات السنين، والعراق لا يزال يعاني ما يعانيه، والمغرب بعيد، ولديه وضعه الخاص، والجزائر غارقة في مشاكلها التي لا تنتهي. إذن، هناك فراغ ملأته قطر مكان الكبار، شبهته صحيفة لوموند بحالة إفلاس قد تصيب ألمانيا وفرنسا ما يجعل سلوفينيا تقود الاتحاد الأوروبي.

قطر مثل صاروخ انطلق بالمصادفة، وهذا الصاروخ لا بد أنه سوف يصطدم بالواقع الذي يضطره للعودة إلى الأرض[1].

---

(1) المصدر السابق.

حليفنا بشار

لعبت قطر دوراً كبيراً وبسهولة كبيرة أيضاً في الأزمات التونسية والمصرية، وكذلك في الأزمة الليبية حيث أعطت من مالها الوفير ولم تخسر شيئاً من قدرتها الدبلوماسية، لكن عندما واجهت الملف السوري وتعقيداته بدأت الصعوبات تظهر حجم قطر الحقيقي ووزنها الفعلي على الرغم من الدعم الغربي الكبير لإسقاط النظام السوري، والدخول التركي القوي على الساحة إضافة إلى السلاح والمال والمقاتلين من كل العالم.

لقد انقلب حمد بن خليفة على حليفه بشار الأسد الذي طالما نسق معه في ملفات عديدة. ولم تدخل قطر المحور السنّي الذي سعت إليه السعودية ونجحت نوعاً ما في تأسيسه مع مصر والأردن، والذي جعل مواجهة إيران أولوية، خصوصاً في السعي الحاصل لإخراج سوريا من المحور الإيراني في المنطقة. وعلى العكس اختارت المشيخة طريق الحوار مع إيران ومع حلفائها في المنطقة، وسعت عبر مالها في إعمار بعض قرى الجنوب اللبناني عام 2006، كما أنها شجعت نيكولاي ساركوزي على التقارب مع دمشق عام 2007.

هذه السياسة القطرية كانت بمثابة موقف من السعودية أكثر منه تقارباً مع الحلف السوري الإيراني، كما أنَّ اشتراك قطر وإيران في استغلال حقل غاز في مياه الخليج جعلها تسعى إلى عدم استفزاز طهران؛ وحتى ربيع 2011 عند بدء الأحداث السورية كانت المشيخة

في حالة تردد إلى أن حسمت موقفها ضد النظام في سوريا بعد عودة أميرها من زيارة لواشنطن في نيسان من العام ذاته، وكان أوباما قد قال للصحافة على هامش هذه الزيارة: «إنَّ لقطر دوراً كبيراً في الثورات العربية»[1].

ظهرت نتائج زيارة حمد لواشنطن من خلال تغير جذري في تغطية الجزيرة، وفي تصريحات صدرت عن أمير قطر ووزير خارجيته تطالب سوريا بالإصلاحات، وحصلت القطيعة في نهاية شهر حزيران عندما قام أمير قطر بزيارة دمشق حاملاً معه شروطاً أميركية ولكن الرئيس السوري رفض استقباله[2].

وينسحب هذا التحول أيضاً في النهج المتبع مع إيران التي لا تنظر بارتياح إلى تحركات قطر الهادفة لإسقاط حليفها السوري، وأتت زيارة أمير قطر لطهران خلال صيف 2011 حاملاً معه رسائل أميركية إلى القيادة الإيرانية تعيد تكرار الطلب نفسه الذي لم تتوقف الولايات المتحدة الأميركية عن إرسال الموفدين العرب إلى إيران طالبة موافقتها عليه، وهو يتمثّل برغبة أميركا في التمديد لقواتها في العراق سنتين جديدتين بموافقة أو «تطنيش» إيراني، وهذا ما رفضته طهران مع الموفد السعودي، وأعادت رفضه مع المبعوث القطري الذي سمع كلاماً قاسياً من القيادة الإيرانية.[3]

---

(1) الجزيرة، نيسان 2011.

(2) مجلة اكسبرس الفرنسية، 16/ 06/ 2011.

(3) مصادر إيرانية للكاتب.

هذه الزيارة حصلت نهار السبت 31 آب 2011، وفي تفاصيلها أنه كان من المقرر أن تتم نهار الأربعاء الذي سبقه، غير أنَّ الإيرانيين قالوا لأبي مشعل (أمير قطر) إنهم قادرون على استقباله نهار الخميس، ثم أعادوا تأجيل الزيارة إلى السبت. تكلم حمد بن جاسم نيابة عن الأميركيين طالباً تعاوناً من إيران في التمديد للقوات الأميركية في العراق فضلاً عن تعاون مماثل في لجم كتائب حزب الله - العراق وعصائب أهل الحق، حيث بلغت العمليات التي تنفذها المنظمتان ضد الجيش الأميركي حداً لا يطاق بالنسبة إلى الولايات المتحدة. كما أنَّ الزائر القطري حمل أيضاً طلباً أميركياً حول أفغانستان في الاتجاه ذاته، إذ تحدث عن ضرورة أن تساهم إيران في وقف العمليات العسكرية ضد الجنود الأميركيين في بلاد الأفغان.

ومن ثم تطرق الأمير القطري إلى الوضع السوري، وبالتحديد عن مرحلة ما بعد حكم الرئيس بشار الأسد، فردّ الرئيس الإيراني على ضيفه القطري بعبارات قاسية، كقوله له: أول صاروخ سوف يسقط عندك.

الموقف الإيراني الرافض لإسقاط النظام السوري سمعه أردوغان أيضاً في زيارته التي قام بها إلى طهران في أيلول 2011، هكذا أفادني مسؤول إيراني رفيع في جلسة في مطار طهران بحضور رجل القرضاوي المخلص الشيخ (على محيي الدين القره داغي) الأمين العام للاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، وحصل اللقاء والحديث

مصادفة بينما كان المسؤول الإيراني يودع الشيخ (داغي)، وكنت متواجداً في قاعة الذهاب.

وزاد الأمر تعقيداً بالنسبة إلى السياسة القطرية صمتها عن التدخل العسكري السعودي في البحرين، وتجاهل قناة الجزيرة للحراك الشعبي هناك، وعدم إعطائه أي مساحة في التغطية اليومية للقناة التي ركزت على سوريا بشكل كبير.

الروس في جيبي

يروي معارضون سوريون من الذين حضروا اجتماعات أطياف المعارضات السورية في القاهرة قصصاً عمّا يطلقون عليه (عنجهية) القطريين، والتي، على كل حال، لا تتناسب مع حجم قطر ولا مع واقعها. ومن القصص التي يتندر بها الجمع السوري المعارض كلام ينسبونه إلى الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني رئيس وزراء ووزير خارجية قطر في جوابه عن الدعم الروسي لنظام الرئيس بشار الأسد حين قال لهم: «روسيا في جيبنا». ويقول المعارضون السوريون إنَّ حمد بن جاسم لوح بيده نحو الأسفل عند كلامه هذا، واستكمل قائلاً: «نحن نؤيد المجلس الوطني السوري، ونريد منكم جميعاً الانضواء تحت عباءته»، في حين أنَّ الاجتماعات كانت تتم تحت رعاية الجامعة العربية شكلاً لا أكثر.

هذه عينة من الطريقة التي أدارت بها مشيخة قطر الملف السوري، بعد إدارتها للملف الليبي.

اعتمدت قطر بالتنسيق مع تركيا وفرنسا استراتيجية واحدة في مقاربتها للأزمة السورية تتمثل في جلب التدخل العسكري الخارجي كما حصل في ليبيا. غير أن حجم سوريا وقوة تحالفاتها الإقليمية والدولية حكمت على هذا الثلاثي بالعمل على استدراج الولايات المتحدة الأميركية، وبالتحديد، للتدخل في سوريا تحت غطاء حلف شمال الأطلسي، لكن سوريا ليست ليبيا الضعيفة، وساركوزي لا يمكن له القيام بالتصرف ذاته حيالها، والأتراك لن يتدخلوا من دون أميركا الغارقة في الحروب في أكثر من منطقة، والرازحة تحت ضغط أزمة اقتصادية خانقة، وبالتالي، فهي ليست في وارد الدخول في نزاعات أخرى على حدود العراق في الوقت الذي تغادر فيه بلاد الرافدين تاركة النفوذ فيها لعدوها اللدود إيران[1].

فقطر ليست دولة يحسب لها حساب في العلاقات الإستراتيجية؛ فهي مشيخة بلا شعب تقريباً، وعديد جيشها اثنا عشر ألف جندي، غالبيتهم الساحقة من البلوش ومن سيريلانكا، لكنّ أهميتها تكمن في مخزون الغاز الضخم الذي تحويه، فضلاً عن وجود أكبر قواعد الجيش الأميركي في الشرق الأوسط فوق أراضيها، إضافة إلى امتلاكها قناة الجزيرة الإخبارية التي تعد سلاح المشيخة الفتاك في وجه كل

---

(1) في مؤتمر صحافي مغلق في وزارة الخارجية الفرنسية قال مسؤول فرنسي إنَّ الرئيس هولاند لا يريد أن يزعج أوباما في عزّ حملته الانتخابية، لذلك لن تصعد فرنسا ضد إيران.

الآخرين، والذي استعملته بقوّة في أحداث الربيع سعياً منها للحصول على نفوذ يعطيها مشروعية البقاء والاعتراف الذي تبحث عنه كدولة وكيان[1].

في الحرب الليبية أمنت قطر الغطاء العربي للتدخل العسكري، وفي الأزمة السورية سعت قطر ولا تزال لفعل الشيء ذاته. يروي معارضون سوريون كلاماً كثيراً لوزير خارجية قطر حمد بن جاسم في هذا الموضوع، وينقلون عنه قوله في بداية الأزمة: «لن تستطيع روسيا الوقوف في وجهنا»، كما يروون عنه قوله: «روسيا في جيبنا»، إضافة إلى تبرمه من هيئة التنسيق السورية، ومن شخص هيثم مناع بالتحديد، ويقولون إنه قال في إحدى جلساته: «يجب حرق هيثم مناع»[2]، وكذلك قوله لوزير خارجية الجزائر: «لا تدافع عن سوريا، جاييكم الدور سوف تحتاجوننا»[3]. ويروي عنه الجمع السوري المعارض أنه قال لهم بعد زيارة وليد المعلم للدوحة على هامش الاجتماع الأول للجنة الجامعة العربية حول سوريا «تكلمت مع السوريين من فوق»، ولعل أكبر عثرات حمد بن جاسم كانت في موضوع المراقبين العرب، فهو الذي طالب بإرسالهم، وهدد السوريين من على شاشات التلفزة بكلام لم يقله هتلر لخصومه[4]، ومن ثم كان أول من قام بإطلاق النار

---

(1) جريدة لوموند الفرنسية.

(2) مصادر في المعارضة السورية للكاتب.

(3) المصدر السابق.

(4) كلامه في مؤتمر صحافي مشترك مع نبيل العربي.

عليهم عندما لم يجاروه في مشروعه، وكان فشله في موضوع المراقبين العرب السبب في ذهابه إلى مجلس الأمن، وتلقيه الصفعة الثانية من روسيا والصين ومن ثم تبعتها صفعة الفيتو الثالث يوم 19 تموز 2012.

أسباب العداء

بتاريخ 13 كانون الثاني عام 2011 زار رئيس تركيا رجب طيب أردوغان قطر، واجتمع مع أميرها لبحث الأزمة اللبنانية التي نشبت بعد استقالة المعارضة اللبنانية السابقة، والوزير الوديعة عند رئيس الجمهورية، واتفق الرجلان على أن خروج الحريري من رئاسة الحكومة أمر غير مقبول للدولتين فضلاً عن تلقي الطرفين تعليمات أميركية برفض الإطاحة بالحريري ووجوب العمل على إعادته عبر الضغط على الرئيس السوري بشار الأسد[1]. إنَّ للدولتين مصلحة في عودة الحريري؛ فقطر اعتبرت استقالة وزراء المعارضة من الحكومة اللبنانية ضربة قاضية لاتفاق الدوحة الذي رعته، والذي يشكل النجاح الوحيد لدبلوماسيتها بعد تعثر الحلول التي قامت بها في اليمن ودارفور، واعتبرت سقوط الحريري إنهاء لدورها السياسي والدبلوماسي في المنطقة، بينما كان أردوغان الساعي إلى الدخول عبر البوابتين الفلسطينية واللبنانية لإظهار نفوذه لدى الولايات المتحدة على دول المنطقة يشعر أن الأمور تجري من دون استشارته؛ ولمن

(1) موقع تلفزيون المنار.

لا يعلم عن طبيعة العلاقة بين سعد الحريري وأردوغان يكفيه الرجوع إلى أحداث أيار عام 2008، عندما اقتربت المعارضة اللبنانية يومها من أسوار قريطم حيث كان يتواجد سعد الدين الحريري، وهروب القوات الخاصة السعودية عبر البحر، تاركة تيار المستقبل وميليشياته في الساحة، يومها، لجأ سعد الحريري إلى رجب طيب اردوغان طالباً إليه التدخل لدى القيادة السورية لوقف إطلاق النار.

وفي 17 من الشهر نفسه، أي بعد أربعة أيام على اجتماع الثنائي أردوغان وآل ثاني في الدوحة، انتقل الرجلان إلى دمشق للاجتماع بالرئيس السوري بشار الأسد ونقلا إليه مطلبهما بعودة الحريري رئيساً للحكومة ووقف الاستشارات النيابية لتحديد رئيس جديد يكلف بتشكيل حكومة جديدة في بيروت. وبالاستناد إلى مصادر أكاديمية فرنسية في باريس فقد أبلغ الثنائي أردوغان وبن خليفة الرئيس الأسد أنَّ الأميركيين يريدون عودة الحريري إلى رئاسة الحكومة فوراً. وتضيف المصادر إنَّ الرئيس السوري لم يمانع، ولكنه قال إنه لا يمكن له الضغط على حلفائه اللبنانيين، وخصوصاً حزب الله بعدما أفشل الحريري ورقة الحل السوري السعودي.

خطة المسؤولين الأتراك والقطريين المتمثّلة بعودة الحريري سقطت من خلال رفض أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله لها.

هذا الأمر هو أساس الغضب الكبير الذي انتاب أمير قطر ضد الرئيس السوري بشار الأسد، والذي تحول إلى حملة شعواء من

التحريض الإعلامي تقوم به الجزيرة على مدار الساعة في تغطيتها للحدث السوري، بينما كانت الخسارة التركية كبيرة لدى الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا خصوصاً وأنَّ تركيا التي عاد إلى السلطة فيها، حزب العدالة والتنمية، أمامها استحقاقات سياسية واقتصادية كبيرة سوف تؤثر على قوتها وتماسكها على عكس ما يشاع في الإعلام؛ فالسياحة التركية معرّضة لانخفاض حاد في المداخيل بسبب الأزمة الاقتصادية الأوروبية الحادة بعد أن استفاد الأتراك من قوة اليورو التي جعلت السائح الأوروبي يغير وجهته اليونانية نحو تركيا الأكثر رخصاً، كما أنَّ تركيا أمام استحقاق كردي حاسم بعد أن علت الأصوات الكردية متهمة أردوغان بالكذب عليهم طوال ثماني سنوات. ولا ننسى أن الجبهة مع حزب العمال الكردستاني اشتعلت بعنف الخريف الماضي حيث استعملت تركيا الطائرات الحربية والجنود في حملة عسكرية شنتها ضد مواقع الحزب الكردي الثائر.

هذه المآزق التركية المستجدّة، أراد أردوغان القفز فوقها وتجنّبها عبر الدخول في عملية الضغط على سوريا كسباً للغرب، وفي إعادة للعلاقات مع إسرائيل، وهو الذي سوف يحتاج إلى المال الغربي للاستمرار في الانتعاش الاقتصادي لديه فضلاً عن السعي الاستراتيجي الأكبر، وهو الحظوة بنفوذ إقليمي يمكّنه من فرض نفسه على المستوى الدولي.

هذا كله يضاف إلى المأزق القطري الذي لم يستطع إلزام حليفه

الفرنسي باحترام الوعد الذي قطع للثورات العربية بالاعتراف بدولة فلسطينية في أيلول 2011، إذ اصطدم الأوروبيون بالرفض الإسرائيلي الأميركي الحاسم، وهذا ما شكل كارثة دبلوماسية على فرنسا بالتحديد التي اندفعت للحرب على ليبيا، وشجعت الضغوط على سوريا متغطية بوعدها الذي سوّقت له كثيراً[1].

غيفارا القطري

بدأت قطر عملية سياسية لتوحيد المعارضة السورية تحت جسم واحد يمكن من خلاله تطبيق السيناريو الليبي في سوريا، وكانت أولى المبادرات الفعلية لقطر في هذا المجال استقبال الدوحة أعمال ندوة علمية تحت عنوان «سوريا بين خيارات ومصالح القوى السياسية والاجتماعية واحتمالات التغيير» التي نظمها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الذي يديره عزمي بشارة في الدوحة على مدى يومي السبت والأحد 30 و31 تموز 2011.

افتتح الندوة الدكتور عزمي بشارة بكلمة أكد فيها أنَّ التغيير في سوريا أمر لا محالة واقع، وأنَّ النظام في سوريا حاله كحال كل الأنظمة العربية المستبدة آيل إلى الزوال. وقد شهدت الندوة أولى محاولات إنشاء المجلس الوطني السوري بزعامة برهان غليون. وقد

---

(1) الوعد قطعه نيكولاي ساركوزي في حزيران عام 2011 وأتى أيلول ولم يحترم الوعد.

حاول عزمي بشارة، والقطريون من ورائه، خداع السوريين الحاضرين، غير أن وجود شخصيات سورية معارضة لها وزن وتاريخ في العمل السياسي أمثال هيثم مناع وحسين العودات وميشال كيلو منع الخطة القطرية من النجاح والتكوّن على الرغم من كل الضغوط التي مارسها عزمي بشارة الذي قال في اتصالاته مع وجوه المعارضة السورية أثناء توجيه الدعوات لحضور الندوة: «تعالوا إلى الدوحة كي ننشىء لكم مجلساً وطنياً موحداً وخلال شهرين يسقط النظام»[1]. هذه فكرة من أفكار عزمي بشارة الذي يقدم على أنه مفكر، وقد أثبتت فشلها وفشل من طرحها باسم الديمقراطية في قطر المشيخة التي لا تمتلك دستوراً، وكأن الوحي الديمقراطي نزل على آل ثاني حتى يحط فيها عزمي بشارة رحاله للنضال.

بعد هذا الفشل القطري، دخلت تركيا على خط المشروع، ودعت المعارضة السورية للاجتماع في أنقرة، ومن ثم في أنطاليا وبعد ذلك في اسطنبول حيث تم إنشاء المجلس الانتقالي السوري في أواخر شهر أيلول عام 2011. وقد ظهر التنافس القطري التركي جلياً في هذا الأمر، غير أنَّ الغلبة كانت لتركيا بسبب حجمها الكبير ومحاذاتها لسوريا بحدود طولها 900 كلم.

تابعت تركيا استكمال المشروع في ظل تغطية إعلامية كبيرة تذكّرنا بمسرحية رجب طيب أردوغان في مؤتمر دافوس في وجه

---

(1) مصادر في المعارضة السورية دُعيت لحضور المؤتمر.

شمعون بيريس أمام 400 كاميرا ووسيلة إعلام عالمية، فأُعلن من أنقرة عن تأسيس المجلس الوطني السوري.

وإذا كانت عملية الإخراج الإعلامي قد دلت في حدّ ذاتها على الولادة التركية القطرية القسرية لهذا المجلس، فقد شكل غياب برهان غليون عن جلسة الإعلان وبقاؤه في الفندق أمراً آخر يظهر حجم الضغوط التي مورست لإعلان هذه التخريجة فضلاً عن حجم الأموال التي دفعت وتدفع في سبيل تشكيل هيئة سورية معارضة تسيطر عليها قطر وتركيا في سعيهما لإسقاط النظام في دمشق.

وفي بعض التفاصيل التي حصلنا عليها من داخل اجتماعات اسطنبول والدوحة لتشكيل مجلس انتقالي على غرار المجلس الانتقالي في بنغازي، والذي سرعان ما تم استبداله باسم المجلس الوطني السوري[1]، عملت تركيا وقطر متحدتين على دعوة عدد من المعارضين السوريين للاجتماع في اسطنبول في منتصف شهر رمضان 2011، وقد طلب إليهم عدم مغادرة تركيا قبل الاتفاق على تشكيلة تؤسس لمجلس انتقالي على غرار ما حدث في ليبيا، غير أن المجتمعين لم يتوصلوا إلى أدنى حدود الاتفاق بعد انتهاء الأسبوع الأول من مكوثهم في اسطنبول ما جعل رجل الأعمال السوري كمال سنقر يقول لهم بوقاحة إنهم سوف يدفعون بدل إيجار غرفهم في الفنادق الفخمة في اسطنبول إذا لم يخرجوا بإعلان عن تشكيل مجلس انتقالي. مضت

---

(1) مصادر في المعارضة السورية.

الأيام، وكان المجتمعون يدورون في حلقة مفرغة، ومن ثم بدأت التصريحات المعارضة من داخل سوريا ومن خارجها تعلن عن عدم تمثيل هؤلاء للمعارضة السورية، ما جعل المهمة أكثر صعوبة أمام تركيا وقطر، وعندها اتخذ القيمون الدوليون على هذه المشروع قراراً بإعلان أمر واقع عن تشكيل مجلس انتقالي عبر قناة الجزيرة برئاسة برهان غليون الذي نفى في البداية علمه بالأمر على غرار الكثيرين من الذين وردت أسماؤهم غير أنَّ تدخلاً سياسياً وأمنياً فرنسياً وعروضاً قطرية سخية جعلت غليون يغير رأيه بعد يومين من النفي.

بعدها بأيام، أراد القطريون استكمال عملية الإخراج وإثبات ثقلهم ونفوذهم في الأزمة السورية، وقاموا باستدعاء بعض الشخصيات السورية المعارضة إلى الدوحة، ومن بينها برهان غليون ، حيث كان عراب الاجتماعات على مدار يومين عزمي بشارة المقيم في دولة قطر، والذي يدير مركزاً للأبحاث ممولاً من قبل أمير قطر مباشرة. ولقد كان هذا الأخير يدير جلسات الحوار والنقاش، ويحدد للمتكلمين ما هو ممنوع وما هو مطلوب ذكره، مثل طلبه من بعضهم عدم التطرق لقضية الأكراد ومخاوف الأقليات في سوريا، كما أنه في جلساته الخاصة وصف الأكراد بإسرائيل ثانية، غير أن ما لفت الحاضرين كلامه في حوارات خاصة أثناء فترات الاستراحة عن عدم ثقته ببرهان غليون، لكنه ينفذ أوامر في هذا الشأن عندما قال لبعض من جلس معه إلى طاولة الغداء: «أنا مش قابض هالزلمة ولكني عبد مأمور».

بعد تأسيس المجلس الوطني السوري بدأت قطر مرحلة العمل السياسي والدبلوماسي لتأمين الاعتراف به ممثلاً وحيداً للشعب السوري كما حصل مع المجلس الانتقالي في بنغازي الليبية[1]، واتخذت قطر من الجامعة العربية منبراً دبلوماسياً في سعيها، بينما تولت فرنسا عملية استخدام مجلس الأمن الدولي لتأمين الغطاء لتدخل دولي بقيادة تركية، غير أنَّ الموقف الروسي الصيني أوقف هذه المساعي في أكثر من مرة، واستخدمت الدولتان حق النقض الفيتو مرتين ضد مشروع قرار قدمته فرنسا باسم الغرب وبدعم من الجامعة العربية.

الجامعة العربية

ترأست قطر مجلس الجامعة العربية من حزيران عام 2011 حتى نيسان 2012، وهي اشترتها من دولة فلسطين التي كانت صاحبة الحق حسب الترتيب الأبجدي لأحرف اللغة العربية[2]. جاءت رشوة الرئيس الفلسطيني لتمكين قطر من ترأس مجلس الجامعة العربية بمثابة فتح الباب لاستعمال الجامعة الغربية غطاء في الحرب على ليبيا، ومن ثم في مساعي الحرب على سوريا، فبدأت في استخدامها للضغط على دمشق عبر تشكيل لجنة وزارية عربية برئاسة وزير خارجية قطر حمد

(1) كلام عزمي بشارة.

(2) حسب النظام المعمول به في جامعة الدول العربية.

بن جاسم آل ثاني وضعت بنوداً وشروطاً على دمشق تعلم هي مسبقاً أنَّ الرفض السوري لها أمر حتمي، وأعطى حمد بن جاسم للقيادة السورية مدة أسبوع لقبول شروط هذه اللجنة خلال الاجتماع مع وفد سوريا في الدوحة الذي تكلم فيه وزير خارجية قطر باستعلاء واضح مع الوفد السوري حسب بعض أعضاء الوفد المذكور.

بتاريخ 12/ 11/ 2011 أصدر مجلس الجامعة العربية قراره الأول حول سوريا جاء فيه :

إنَّ مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في جلسته المستأنفة للدورة غير العادية بتاريخ 12/ 11/ 2011 بمقر الأمانة العامة، وبعد اطلاعه على تقييم اللجنة العربية الوزارية لما آلت إليه الأوضاع في سوريا، وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام، ومداخلة رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، ومداولات السادة الوزراء ورؤساء الوفود، ونظراً لعدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري لمبادرة جامعة الدول العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه الذي عقد يوم 2/ 11/ 2011، يقرر:

1 ـ تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، اعتباراً من يوم 16/ 11/ 2011 وإلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ 2/ 11/ 2011.

2 - توفير الحماية للمدنيين السوريين، وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها الأمم المتحدة، وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم 16/ 11/ 2011.

3 ـ دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.

4 ـ توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.

5 ـ دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة.

6 ـ دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسبا بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.

7 ـ عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع كافة أطراف المعارضة السورية بعد توصلهم إلى الاتفاق كما جاء في «سادساً».

8 ـ إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف.

- الجمهورية اللبنانية والجمهورية اليمنية: اعتراض.

- جمهورية العراق: امتناع.

صفعة المراقبين العرب

كان الهدف هو جلب التدخل الدولي بأي ثمن، وهذا ما سعى إليه حمد بن جاسم آل ثاني، ويتضح ذلك من المهل قصيرة المدى التي كان يعطيها للقيادة السورية إلى أن حصل من مجلس الجامعة على بند الذهاب إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مهلة أسبوع من تاريخ صدور القرار، وفي السادس عشر من الشهر ذاته، أي بعد أربعة أيام، اجتمعت اللجنة الوزارية العربية في الدوحة، وعلى جدول أعمالها موضوع واحد هو حرق المراحل الدبلوماسية وصولاً إلى مجلس الأمن الدولي حيث كانت فرنسا بالتنسيق مع قطر والسعودية تعد مشروع قرار يفتح الباب أمام تدخل عسكري غربي في سوريا منسوخاً طبق الأصل عن التدخل العسكري الأطلسي في ليبيا. كان القطريون في اندفاعهم مثل طفل دخل ملعب الكبار، ويريد أن يثبت أنه بلغ سن الرشد عبر الصياح والصراخ والإصرار على الوصول إلى الهدف بسرعة من دون أية دراسة للعواقب كما فعلوا عند ذهابهم مرة ثانية إلى مجلس الأمن الدولي في شباط 2012.

دخلت طلائع البعثة البلاد في يوم الخميس 22 كانون أول عام 2011 بعد توقيع سوريا على المبادرة العربية قبل ذلك بثلاثة أيام، وانتهت أعمالها فيها في 16 كانون الثاني عام 2012، أي بعد أقل من شهر من إرسالها.

وافقت الحكومة السورية دون تحفظات في 2 تشرين الثاني

2011 على خطة وضعتها جامعة الدول العربية لسحب الجيش من المدن والإفراج عن السجناء السياسيين وإجراء محادثات مع زعماء المعارضة خلال 15 يوماً كحد أقصى، لكن ملاحظات سوريا على البروتوكول أجلت التوقيع على الخطة، فلجأت الرئاسة القطرية مرة أخرى إلى استعجال اتخاذ القرارات ضد سوريا وحرق المراحل، وتقدمت بمشروع قرار أمام مجلس الجامعة يقضي بتجميد عضوية سوريا، واضعة مهلة ثلاثة أيام للتوقيع على بروتوكول لإرسال مراقبين عرب إلى البلاد، وهو ما أثار سخطاً شديداً لدى الحكومة السورية، وتبعته هجمات واقتحامات لسفارات قطر والسعودية في دمشق، وقنصليتي تركيا وفرنسا في حلب واللاذقية، ثم تمددت المهلة حتى مساء يوم الجمعة 25 تشرين الثاني؛ ومع إصرار سوريا على عدم التوقيع إذا لم تؤخذ ملاحظاتها فرضت عليها عقوبات اقتصادية عربية في27 تشرين ثاني عام 2011.

وفي ظل الأخذ والرد بين سوريا واللجنة الوزارية العربية برئاسة قطر وتدخل روسيا الداعمة لدمشق في موقفها المطالب بتعديل بعض النقاط التي تعتبرها انتهاكاً لسيادتها تمدَّدت مهل الجامعة العربية لاحقاً حتى يوم الأحد 5 كانون أول 2012، ومن ثم استمر الأخذ والرد لمدة أسبوعين كاملين تاليين. وفي 19 كانون أول وافقت الحكومة السورية على توقيع المبادرة بعد شهر ونصف من المهل والجدال، فوصلت طلائع البعثة إلى البلاد في يوم الخميس 22 كانون أول 2012 فيما

بلغَ إجمالي عدد المراقبين الذين كان يُفترض قدومهم 150 إلى 200 مراقب.

غيرت دول الخليج والغرب رأيها ببعثة المراقبين العرب بعد أن سعت أشهراً لإرسالها، وتخللت مهمتها هجمات دبلوماسية بدأها وزير خارجية فرنسا يومها (آلان جوبيه) الذي قال إنَّ مهمة المراقبين انتهت قبل أن تبدأ[1]، في حين بدأت قطر هجومها على المراقبين. وفي 22 كانون ثاني 2012 سحبت السعودية مراقبيها الذين هم أصلاً من جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذين ألحقوا بوزارة الخارجية من أجل إرسالهم إلى سوريا[2]. وبعد يومين سحبت دول الخليج مراقبيها، وبعد أن احتجت الجامعة العربية بعدم وجود ميزانية للبعثة[3]، استحوذت الرئاسة القطرية للجامعة على قرار من مجلس الجامعة العربية بتعليق عمل البعثة التي قاتلت لإرسالها؛ والحقيقة أن القطريين وقعوا في شر أعمالهم، ولم يحالفهم الحظ، ولا التوجهات السياسية لغالبية أفراد البعثة فانقلبوا عليها.

ـ 22 يناير 2012، المملكة العربية السعودية تسحب مراقبيها الأربعة من سوريا.

ـ 24 يناير 2012، دول الخليج العربية تعلن أنها بدأت بالانسحاب من بعثة المراقبين.

---

(1) بيان وزارة الخارجية الفرنسية بعد يومين من وصول البعثة إلى سوريا.

(2) حسب أقوال بعض المراقبين العرب الذين كانوا ضمن البعثة.

(3) المصدر السابق.

ـ 28 يناير 2012، الجامعة العربية تعلق بعثة المراقبة بسبب «استمرار القتل في المدن».

نشط العراق على خط الحكومة والمعارضة السورية، وكان له دور كبير في إقناع السلطات السورية بتوقيع البروتوكول مع الجامعة العربية، بعد زيارة رسمية قام بها رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى واشنطن لبحث الانسحاب الأميركي من العراق، وكان نبيل العربي تبلغ موافقة الحكومة السورية عبر وسيط عراقي. وفي هذا السياق، سنضع بين يديّ القارىء الكريم وقائع المحادثة التي جرت بين الموفد العراقي وأمين الجامعة العربية كونها معبّرة عن مشهد مؤلم ومضحك في آن واحد[1].

تقول شخصية عراقية مسؤولة التقيتها في مصر أثناء تواجدي في القاهرة أواخر عام 2011 بعض ما جرى في المباحثات حول الأزمة السورية بين رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ورئيس الولايات المتحدة الأميركية باراك أوباما أثناء زيارة المالكي لواشنطن في 11 كانون أول من العام ذاته، وقال المسؤول العراقي إنَّ المالكي اتصل بالوسيط الذي يدير عملية التواصل بينه وبين القيادة السورية من واشنطن للوقوف على رأي دمشق وإيصاله إلى أوباما، وذلك قبل يوم واحد من اجتماعه بهذا الأخير في البيت الأبيض، وبناء على الاتصال

(1) نقلًا عن مصدر عراقي مسؤول.

أعطى الوسيط المعتمد من القيادة السورية ما يشبه التفويض الكامل لرئيس الوزراء العراقي في طرح الموضوع السوري مع أوباما.

وبالاستناد إلى الموافقة السورية، عرض المالكي وجهة نظره في الموضوع السوري مع أوباما، وقال إنَّ الأوضاع في سوريا يجب أن تصل إلى حلّ قريب، مبدياً خشيته من تأثيرات سقوط النظام في دمشق على الاستقرار في العراق، وطالباً من الرئيس الأميركي تأييداً أميركياً للوساطة العراقية في الأزمة السورية. وفي نهاية اللقاء قال أوباما للمالكي: «أنا أؤيدك وأتمنى لك حظاً سعيداً».

هذا الجواب الأميركي الذي يحمل في وقت واحد الإيجابية والخبث، أخذته القيادة العراقية على محمل الإيجابية، وعملت بموجبه، وكان للمالكي الدور الأكبر في إقناع القيادة السورية بقبول توقيع بروتوكول الجامعة العربية بعد الدور الروسي.

«نحن الذين أقنعنا الرئيس السوري بشار الأسد بقبول توقيع البروتوكول، وكنا الطرف الذي أخبر الجامعة العربية بالموافقة السورية»، قال لي مصدر عراقي مسؤول في القاهرة، وروى أمامي فحوى المحادثة الهاتفية التي جرت بين الوسيط العراقي وأمين عام جامعة الدول العربية، والتي أخبر فيها العراقيون الجامعة بقرار سوريا بتوقيع البروتكول:

العربي: بتقول إيه؟

الوسيط: أقول سوريا سوف توقع البروتوكول في الساعات المقبلة.

العربي: أنت متأكد؟

الوسيط: نعم.

العربي: دي ليلة حمد مهببة.

لم يخطر على بال حمد بن جاسم آل ثاني أنَّ بعثة المراقبين العرب التي قاتل شهوراً من أجل إرسالها إلى دمشق سوف تكون من ألدّ أعدائه، ولم يكن يتوقع أن يصارع لإنهاء مهمة المبعوثين واعتبارهم عدوه الأول بعد أسبوع واحد من بدء عملهم. خرج الوزير القطري على قناة الجزيرة بعد أيام قليلة من إرسال المراقبين ناعياً بعثة الجامعة ومتّهماً أعضاءها بارتكاب أخطاء، وهو قبل شهرين كان يهدد السوريين بضرورة استقبال البعثة مشيراً بإصبعه أمام عدسة التلفزة، ومكيلاً الشتائم لدمشق بالقول: «بلا مراوغة ولا دوران»[1]، وهو كان قال لوزير الخارجية السوري وليد المعلم في اجتماعات الدوحة: «المبادرة العربية واضحة، إما تقبلونها وإما ترفضونها وتتحملون النتائج». فالذي هدد السوريين بتحمل نتائج رفضهم للبعثة، اتهمها بالتقصير وبارتكاب الأخطاء وبعدم المهنية، وضغط في الجامعة العربية حتى تمّ سحبها. بعدها توجه إلى مجلس الأمن الدولي موهماً المعارضة السورية أنَّ روسيا في جيبه لينال صفعة ثانية في شباط كانت أولى نتائجها دخول الجيش السوري حي بابا عمرو واتساع رقعة العنف في سوريا. فما الذي حدث في بعثة المراقبين، وقلب الموقف القطري منها رأساً على عقب؟

---

(1) أنظر المؤتمر الصحافي مع نبيل العربي.

يمكن القول إنَّ حمد بن جاسم وقع ضحية عدم خبرته في مجال البعثات الدولية، وضحية الوقت الذي لعب لمصلحة السوريين فضلاً عن تسرعه في حرق المراحل لزيادة الضغط على النظام السوري. وخلاصة ما حصل هي أن الجامعة العربية منذ شهر تشرين الثاني، وبعد قرارها تجميد عضوية سوريا طلبت من عدة جمعيات حقوق إنسان عربية معروفة، بعضها مركزه العالم العربي، وبعضها الآخر بلدان غربية أهمها فرنسا، طلبت من هؤلاء تقديم قوائم بأسماء مراقبين لإرسالهم إلى سوريا، وأعطت الجامعة موافقتها على كل الأسماء التي قدّمت من قبل الجمعيات المذكورة. وفي عملية الاستعجال التي أشرنا إليها طلبت الجامعة العربية حضور أعضاء البعثة فوراً إلى القاهرة، وهذا ما حصل بالفعل حيث حضر غالبية من قدّمت أسماؤهم. في الوقت ذته، بدأ الجدال بين دمشق والجامعة العربية حول بنود البروتوكول، وبدأت فترات التمديد للمهل، وطال انتظار المراقبين في القاهرة، مما دفع بعضهم لترك عمله والذهاب في إجازة، أو البقاء والانتظار. بعد ثلاثة أسابيع من الأخذ والرد، وقّعت سوريا البروتوكول المعدل، ولكن الغالبية الساحقة من المراقبين كانت قد غادرت القاهرة، كل إلى بلده وعمله، ولم يبقَ سوى بعض المراقبين أصحاب الخلفيات السياسية. وكانت الصفعة لقطر أنَّ غالبية هؤلاء من المحسوبين على التيارات القومية العربية، الذين لم يخضعوا لأجندة حمد بن جاسم في سوريا وقدموا تقريراً خالف الأهداف التي من أجلها سعى في إرسال

البعثة، التي عوّل على وجودها لزيادة عدد التظاهرات خصوصاً في مدينة دمشق، لكن الصفعة أتت قوية أفقدته توازنه، فكان قرار سحب المراقبين وتجميد عمل البعثة الذي أتى دون تبريرات منطقية، والذي أثار استياء الروس، فيما شهدت الجامعة العربية خلافات حادة من جراء هذا القرار...

في 13 شباط 2012 عقد مجلس الجامعة العربية جلسة حول سوريا على مستوى وزراء الخارجية مما دفع الأزمة السورية نحو المسار الأشد خطورة، الذي أعاد إلى الأذهـان السيناريو الليبي بحذافيره، عندما استدعى التدخل الدولي بشكله العسكري الذي يعني المزيد من الخراب والدمار والدم في سوريا، وذلك من خلال مطالبة مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار بتشكيل «قوات حفظ سلام عربية ـ أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار»، في خطوة مفاجئة تقفز فوق الفيتو الروسي الصيني.

وطلب المجلس الوزاري العربي في قراره، الذي تحفظ عليه لبنان، وحصرت الجزائر تحفظها باثنين من بنوده، وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع النظام السوري، وقرر تقديم الدعم «السياسي والمادي» للمعارضة السورية. وسارعت دمشق إلى إعلان رفضها لهذه القرارات «جملة وتفصيلاً»، معتبرة أنَّ القرار العربي «أظهر حالة الهستيريا والتخبط التي تعيشها حكومات عربية بعد فشلها الأخير في مجلس الأمن الدولي لاستدعاء التدخل الخارجي في الشأن الداخلي واستجداء فرض العقوبات على الشعب السوري».

حاول رئيس الحكومة وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني طرح نصّ حول سوريا، خلال الاجتماع الوزاري العربي المتعلّق بفلسطين، يتضمن فقرة فيها: «يقرر المجلس الوزاري العربي الاعتراف بالمجلس الوطني السوري على أنه ممثل للشعب السوري، على أن يعلن الاعتراف رسمياً في مؤتمر أصدقاء سوريا في تونس». واستفسر عدد من الحاضرين منه إذا كان قراراً أم مشروع قرار، فرد حمد بأنه قرار، لكن وزير خارجية لبنان عدنان منصور قال إن هذا القرار خطير جداً، فرد حمد «يمكنك التحفظ». وقال منصور «أنا أرفضه ولا أتحفظ عليه». وقال وزير خارجية العراق هوشيار زيباري: «موضوع الاعتراف بالمجلس الوطني السوري أمر سابق لأوانه، ولم نتفق عليه. نحن اتفقنا في الاجتماع السابق (حول سوريا) على بحث الموضوع في تونس». من جهته، وزير خارجية تونس رفيق عبد السلام استغرب حصر الموضوع بالمجلس الوطني، موضحاً أنَّ هناك أطيافاً كثيرة في المعارضة السورية، ولا يمكننا تجاهلها، طالباً ترك الأمر إلى اجتماع تونس. ورد حمد: «70 إلى 80 في المئة (من المعارضة) يمثلها المجلس الوطني».

أما الدول الخليجية فقد انزعجت كثيراً من تدخل وزير خارجية تونس، الدكتور رفيق عبد السلام، الذي أعلن رسمياً في كلمته: «إنَّ تونس ترحب بمؤتمر دولي حول سوريا، تحضره سائر الدول العربية والإقليمية الجهوية، ومفتوح أيضاً لكل من روسيا والصين»، وهو ما يتنافي مع «المخطط الخليجي».

كلمة وزير الخارجية التونسي، «لم تعجب» نظيره القطري، خصوصاً عندما أكد أنَّ على مؤتمر 24 شباط بتونس، «الالتزام بإدانة كلّ أشكال القتل، والالتزام بمقتضيات الحلّ العربي تحت مظلة الجامعة العربية، ورفض أيّ تدخل عسكري أجنبي بأيّ شكل من الأشكال» ـ تطابق مع موقف الجزائر ـ مشدّداً على أنَّ «تونس لن تكون مطية لانتهاك السيادة الوطنية أو فرض التدخل الأجنبي في أيّ أرض من الأراضي العربية».

وطالب وزير خارجية مصر باعتماد القرار الأول على أن يكون الاعتراف في تونس، وأن نكتفي في هذه الفقرة بالدعم المالي والسياسي تمهيداً للاعتراف رسمياً في تونس، فرفض حمد الفكرة نهائياً. وكانت هناك مداخلات لعدد من وزراء الخارجية أبرزهم اللبناني والجزائري والعراقي الذين اعترضوا على الفقرة، فيما تمسك المصري بموقفه الاعتراف لاحقاً، وأيده التونسي في ذلك. وقال المندوب الجزائري إننا مع المعارضة، لكننا نريد منها أن تتحد قبل الاعتراف بها، وإذا لم يتحدوا لا يمكننا معرفة كيف نخاطبهم. اعترض حمد بشدة على الموقف الجزائري، وهنا قال وزير خارجية الجزائر لحمد: «إذا كنتم تريدون تكسير الجامعة العربية فالجزائر لن تشارك في هذا التكسير. نحن متفقون على أن يكون هناك إجماع على هذا الأمر». وسأل حمد من سيشارك في مؤتمر تونس، فردّ عليه عدد من الوزراء بتحديد الموضوع لاحقاً. وقدمت الجزائر اقتراحاً بأن كل دولة تأخذ على عاتقها الاعتراف بالمعارضة، لكن حمد أصر على الفقرة

التي تقول بالاعتراف بالمجلس الوطني السوري، فيما تمسك لبنان والجزائر ومصر والعراق بموقفهم.

أدرك حمد بن جاسم عند هذه اللحظة أنَّ الجو غير ملائم لطرح هذه الفقرة، قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق تدعو فيه تونس المجلس الوطني السوري إلى حضور مؤتمر أصدقاء سوريا، وعلى هذا الأساس تم رفع الجلسة، وألغي المؤتمر الصحافي الذي كان من المقرر عقده بين وزير خارجية قطر وأمين عام الجامعة العربية بسبب انزعاج حمد بن جاسم من المواقف المعترضة على خطته، بانتظار مؤتمر أصدقاء سوريا في تونس...

مؤتمر أصدقاء سوريا في تونس

أريد لمؤتمر تونس أن يكون طريقاً ملتوياً تمر عبره مساعي الدول الخليجية وتركيا وفرنسا لشن حملة عسكرية على سوريا بعد الإهانات الروسية في مجلس الأمن الدولي، وبعد فشل امتطاء مجلس الجامعة العربية لهذا الهدف بسبب الخلافات حيناً وذهاب من يدير قرار الجامعة إلى نيويورك وعودته خائباً ومهاناً مرة أخرى. ما حصل من فشل في تونس له أسباب عديدة، دولية، عربية، تونسية، إضافة إلى أخطاء المجلس الوطني السوري..

ما الذي حصل؟؟

لا حرب ضد سوريا من دون أميركا؛ فدول الخليج العربية

الضعيفة عسكرياً تريد أن تحارب سوريا بأميركا كما فعلت في العراق، وكما تسعى لفعله مع إيران. حتى تركيا التي تملك جيشاً قوياً، وهي محاذية لسوريا، لا تستطيع دخول حرب من هذا النوع من دون غطاء ودعم أميركيين، لأنَّ قرار الحرب هنا هو قرار أميركي بامتياز، والخيبة الكبرى للرباعي السعودي القطري الفرنسي التركي كانت أن الوفدين الأميركي والبريطاني لم يحملا إلى المؤتمر أي ورقة تتضمّن إشارة إلى تدخل عسكري في سوريا. وكانت المفاجأة التي أثارت غضب وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل هي في الموقف البريطاني من هذا الأمر، وكأنَّ هذه الخيبة لم تكفِ حتى أتى خطاب الرئيس التونسي المنصف المرزوقي ليخرج سعود الفيصل عن طوره الذي غادر قاعة المؤتمر. هذا الموقف الأميركي يرجعه الفرنسيون إلى الفيتو الروسي، ولأنَّ الولايات المتحدة لا تريد الدخول في مواجهة مع روسيا، وهي أدركت أكثر من غيرها رسالة مجلس الأمن هذه من خلال لغة التواصل بين الكبار كما يقول الصحافي الفرنسي جان بول كروز.

اتجاهان في الإدارة الأميركية: فيلتمان – البيت الأبيض

في المعلومات أيضاً من الوفد الأميركي في مؤتمر تونس، سمع التونسيون كلاماً عن اتجاهين في أميركا ، اتجاه يقوده فيلتمان ويقول إنَّ القاعدة في ليبيا كانت أكثر عدداً وعدة من سوريا، وفي النهاية يمكن القضاء عليهم، ويمكن لنا أيضاً في سوريا أن نستخدمهم في إسقاط الأسد وقطع خط المحور الإيراني ـ السوري ـ حزب الله، بينما هناك

موقف محيط بأوباما يقول إنَّ الخطر الأكبر سوف يتمثّل بسقوط الأسد عبر محور سلفي من طرابلس إلى الدمام ينتفي أي خطر شيعي أمامه.

لم يكن الموقف التونسي الرسمي متناغماً مع الهجمة الرباعية، على الرغم من مواقف حركة النهضة التونسية المحابية لقطر تحديداً في كل ما يتعلق بسوريا، غير أنَّ للحكم مصالحه وأسبابه، خصوصاً أنَّ مسؤولي النهضة يهابون تحرك الشارع ضدهم على خلفية هذا المؤتمر بحيث أنَّ التظاهرات المناهضة له وصلت إلى حديقة الفندق الذي ضم المؤتمرين، وهذه هي كرة الثلج التي تخشاها النهضة، يقول أحد المنظمين للتظاهرات، وكذلك لمؤتمر القوميين العرب في تونس الذي عقد اجتماعاً شعبياً كبيراً على مقربة من مكان انعقاد المؤتمر. هذا التخوف النهضوي انطبق حالة انفصام بين تصريحات مسؤولي النهضة العالية النبرة والدور الذي قام به وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام، العضو البارز في النهضة وصهر راشد الغنوشي، وأدّى إلى الفشل الذريع في مسعى الرباعي الداعي للحرب على سوريا. كذلك فإنَّ موقف عبد السلام لم يرق لوزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني في الاجتماع الأخير لمجلس الجامعة العربية، وكنا ذكرنا تفاصيل ما حصل في تلك الجلسة في مكان آخر. هذا الموقف لوزير الخارجية التونسي استكمله الرئيس التونسي منصف المرزوقي في خطابه الذي شدد فيه على رفض التدخل العسكري في سوريا، وكان هذا الخطاب الورقة الوحيدة التي اعتمدت رسمياً في حين لم يخرج

بيان رسمي عن المؤتمر، واكتفي بتقرير كتب في أعلاه ملاحظات رئيس مؤتمر أصدقاء سوريا، فيما تكفل وزير الخارجية التونسي بإفشال مسعى سعودي قطري لعقد مؤتمر جانبي على هامش المؤتمر الأساس.

تاجر مومسات في قصر قرطاج

صبيحة 25 شباط 2012 استقبل الرئيس التونسي المنصف المرزوقي وفداً من المجلس الوطني السوري بقيادة برهان غليون، وفي تفاصيل حصلنا عليها من الاجتماع في قصر قرطاج، أنَّ أول المتكلمين كان غسان عبود الذي خاطب الرئيس التونسي بالقول: «سيدي الرئيس، نحن نعتبر أنَّ هيئة التنسيق هي العقبة الكبيرة في وجه التدخل العسكري في سوريا، وهيثم مناع هو سبب انقسام المعارضة». وتضيف مصادرنا أنَّ شخصين كانا ضمن الوفد قدما نفسيهما ضابطين في الجيش السوري الحر طلبا من الرئيس التونسي دعماً عسكرياً تونسياً، ما أثار امتعاض المرزوقي واستغرابه لوجودهما، فردَّ قائلاً: «نحن ضد التدخل العسكري الخارجي في سوريا، ونحن ضد تسليح المعارضة التي يجب أن تناضل بالوسائل السلمية»، ورفض تلبية طلبهما قائلا: «إنَّ تونس لن تسلح أحداً». ولم يكن بالإمكان التعرف على وقائع هذه الجلسة صباح 25 شباط لولا الانشقاقات والثرثرة التي تبعتها، والتي وصلت تفاصيلها إلى الصحفيين.

أما قصة غسان عبود فتحولت إلى مأزق سياسي للمجلس بعد

أن اشتمّ المقربون من المرزوقي رائحة فخ أريد إيقاع الرئيس التونسي فيه عبر إدخال المسمى بتاجر اللحم الأبيض إلى قصر قرطاج ضمن وفد المجلس الوطني السوري. وتقول مصادر تونسية صحفية إنَّ المخابرات الروسية كشفت حقيقة غسان عبود للأنتربول منذ سنوات الذي تمّ طوي ملفه بطلب من دول عربية.

ويبدو أنَّ بعض أعضاء الوفد أحسوا بالغلطة أثناء الاجتماع، وينقل عن أحدهم قوله عند الخروج من قصر قرطاج: أعتقد أننا أخطأنا، أقله بإحضار الضابطين وطلب التسلح، ولم يتوقف الغضب التونسي عند قضية عبود لكنه تعداه إلى الكيفية التي دخل بها أعضاء الجيش السوري الحر إلى تونس عبر جوازات سفر تركية مزورة، بينما دخل نبيل عبود عبر جواز سفر أوروبي صحيح.

في مؤتمر أصدقاء سوريا وضع وزير الخارجية الفرنسية (آلان جوبيه) السماعة على أذنيه ليفاجأ أنَّ اللغة الفرنسية ليست لغة رسمية في المؤتمر، وأنَّ عليه سماع الترجمة باللغة الإنكليزية... تجهم وجهه بحسب بعض الذين كانوا في قاعة المؤتمر، وبدأ يضرب على الطاولة بيده بشكل خفيف، عندما قال الرئيس التونسي في خطابه إنَّ المؤتمر ضد التدخل العسكري في سوريا، وكانت فقرات الخطاب كافية كي يعتبر الوزير الفرنسي نفسه موجوداً في مؤتمر ليس له، فترك مكانه في الصف الأمامي وتراجع إلى الخلف. أما غياب اللغة الفرنسية عن المؤتمر فيعود أيضاً إلى وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام وفق

مقربين من حركة النهضة؛ فالرجل يريد الانتهاء من اللوبي الفرنسي المتواجد بقوة داخل السلطة التونسية من دون أن يكون هذا محاباة للغة الإنكليزية، ولكنه سياسة داخلية يتّبعها وزير الخارجية تتعلق فقط بالنفوذ الفرنسي الكبير في مرافق السلطة التونسية..

ساركوزي وآل ثاني شراكة الطباع

آل ثاني حالة فريدة في تركيبتها وتاريخها والنفوذ الذي وصلت إليه منذ احتلال العراق حتى اندلاع الاضطرابات في بعض الدول العربية، وسقوط ثلاثة أنظمة عربية لم تكن في حالة ود مع دولة قطر. وتبقى الحالة السورية عقدة العقد لحكام الدوحة؛ ففي دمشق ظهر الحجم الصغير لهذه الإمارة، وسقطت الأسطورة التي تقول إنَّ الجزيرة صانعة الثورات العربية ومسقطة الأنظمة في مصر وتونس وليبيا. نسيت قطر أنها أصغر من سوريا، وأنَّ هذه الأخيرة أكبر منها وأعمق تجذراً في التاريخ والحضارة كما يقول المعارض السوري هيثم مناع. ولعل في الدوحة من يريد أن ينسى هذه الحقيقة الثابتة التي تقول إنَّ قطر لا يمكن لها أن تقود العالم العربي، وليس هناك من عربي لا يعي هذه الحقيقة.

شاءت الظروف الدولية أن يصل نيكولاي ساركوزي إلى الحكم في فرنسا ويجد آل ثاني، المتعطشون لإثبات كيان ما، رئيساً يطابقهم الطباع والغرائز، ويشاركهم عقدة إثبات الوجود. هو مثلهم يحب الثراء وحياة الترف الباذخ، يقضي ليلة انتخابه في نادي (فوكيتز) الفاخر، ويذهب في رحلة على يخت ملياردير فرنسي (فرانسوا بولوري) ما كلفه

في فرنسا هبوطاً في شعبيته لم يستطع طوال مدة حكمه أن يسترجعها.

تشارك حمد بن خليفة مع ساركوزي في طغيان امرأة سوبر دعائية على حياة كل واحد منهما؛ ساركوزي كان لديه (سيسيليا) التي كانت تتدخل في كل شيء؛ فقد سمّت الوزراء وحددت مستشاري الرئيس كما يقول (برونو ديف) في كتابه. في حياة حمد بن خليفة هناك السوبر امرأة (موزة) الحاضرة في كل مكان إلى جانب الشيخ القرضاوي، وإلى جانب وزيرة خارجية إسرائيل تسيبي ليفني، وفي التصويت على كأس العالم والألعاب الأولمبية، إلى جانبه في جنوب لبنان، ومعه في الغرب ولابنها تميم ولاية العهد..

تشارك ساركوزي وحمد بن خليفة في إدمان العظمة الإعلامية. تقول كل الإحصاءات الفرنسية إنَّ ظهور ساركوزي الإعلامي فاق ظهور أي رئيس فرنسي سبقه بأربع مرات. وقد قال للصحافيين في إحدى المرات: «أنا أسبب زيادة في مبيعات الصحف والمجلات»، «أنتم تربحون المال معي» يردد لمجلة ماريان 24 أيار 2008، وفي كلام آخر يقول: «تكلموا عني، هذا هو الشيء الوحيد الذي يهمني».

في حالة حاكم قطر لا نحتاج لكثير عناء في شرح الهوس بالحصول على العظمة والاعتراف والقوة عبر الإعلام؛ فآل ثاني يسعون للاعتراف بإمارتهم التي هي ملكهم وتشكل شخصيتهم وكيانهم كأفراد وعائلة، أما ساركوزي فهو الرئيس الدائم والمرشح الدائم والأمبرطور

الذي ظن أنَّ الفرنسيين انتخبوه رئيساً بينما هم انتخبوا ملكاً دون أن يعلموا حسب قول (دومينيك دوفيلبان).

اشترك حمد ونيكولاي في الجهل الكامل وقلة القراءة؛ فالأول لا يتقن قراءة نص بيان باللغة العربية، ومثله الثاني بالفرنسية (لم يستخدم رئيس فرنسي لغتنا بشكل سيّء كما عاملها ساركوزي) يقول برونو ديف. ولهذا الجهل عقدته التي جهد الرجلان للتغطية عليها بفتح خيوط مع من تقدمهم، وسائل الإعلام، مفكرين وفلاسفة. في حالة ساركوزي (برنارد هنري ليفي) وفي حالة حمد (برنارد هنري ليفي وعزمي بشارة). ويبقى المال القطري يحمل مفارقاته اللافتة حيث حصل ليفي عام 2004 على ستين مليون دولار من قطر عام 2003 كما ذكر موقع (بقشيش الفرنسي عام 2004) الذي أقفل بسبب مشاكل مادية بتاريخ 9 تشرين ثاني عام 2009، وفي العام 2010 أسست قطر مركز أبحاث لعزمي بشارة بالقيمة ذاتها، واستخدم كلاهما في حربه على ليبيا راية المثقف والمفكر العالمي والعربي؛ في فرنسا برنارد هنري ليفي وفي قطر عزمي بشارة. وقد يكون ليفي أصدق مع نفسه ومع الآخرين بولائه العلني والمطلق للصهيونية ، بينما لعبها بشارة بطريقة مخابراتية، هذا على ذمة شخصية عربية نقلت ما سمعته عن مسؤول في القصر الجمهوري السوري التقت به، وسألته عن سبب انقلاب عزمي بشارة على دمشق فرد المسؤول السوري: «قولك فقط من جديد انقلب

علينا». لقد شكّل الرجلان الغطاء والراية في تأسيس المجلس الوطني في ليبيا بالنسبة إلى برنارد ليفي وفي سوريا بالنسبة لعزمي بشارة.

أمر آخر تشارك فيه حمد وساركوزي، وهو كره الأب والانتقام منه؛ فحمد أطاح بوالده وأبقاه سنوات في المنفى، ونيكولاي لم يمضِ طفولته مع والده، وكاد في شبابه يرفع ضده دعوى عدم نفقة، فيما قال الأب عن ولده على قنوات التلفزة الفرنسية: «كنت سأشعر بالفخر لو كان ابني رئيس الولايات المتحدة».

التسرع واستعجال النتيجة واللهاث وراء الفوز السريع سمة مشتركة بين ساركوزي وحمد. يقول (فرانسوا فيون) رئيس وزراء فرنسا طوال عهد ساركوزي إنه في آخر سنتين من ولايته لم يعد عصبياً ولكنه يفتقد الصبر. قلة الصبر والاستعجال نراهما عند الحمدَيْن (بن خليفة وبن جاسم) في الموضوع السوري، وفي طريقة العمل والإلحاح وكثرة التصريحات والاجتماعات واختراع اللجان والإصرار على الجامعة العربية، في اتخاذ القرارات، والتأكيد على وجوب قبول دمشق بعثة مراقبي الجامعة العربية، والإصرار على إنهاء مهمتهم والذهاب فوراً إلى مجلس الأمن بعد أقل من شهر، من وصولهم إلى دمشق.

هناك أيضاً سمة التراجع السريع عند أي تهديد جدي على الرغم من الهالة التي يحرص آل ثاني وساركوزي على الظهور بها. ها هو حمد بن جاسم آل ثاني رئيس وزراء قطر الدولة التي تحوي أكبر قاعدتين أميركيتين في العالم، والذي يظن أن كل شيء يمكن أن يشرى بالمال، يعجز عن شراء شقة بمساحة 1000 متر مربع في المنطقة

الخامسة الراقية في نيويورك بسبب رفض الجيران في المبنى لوجوده الذي يمكن أن يسبب لهم إزعاجاً، وكان بن جاسم قد دفع مبلغ 31 مليون دولار ثمن الشقة، لكنه تراجع بعد موقف سكان العمارة منه. حمد بن جاسم هذا الذي يدير المخابرات القطرية هو المسؤول المباشر عن خطف اللبنانيين في سوريا بحسب ما تؤكد أكثر من جهة فاعلة في المعارضة السورية من التوجهات والمشارب كافة.

وقد استمرت زيارات ساركوزي لقطر بعد خروجه من منصب الرئاسة حسب الصحافة الفرنسية وقد كتبت اسبوعية (le canard enchainé) ويومية (lefigaro) الفرنسيتين تقريرين مفصلين حول زيارات ساركوزي لقطر بعد خروجه من الرئاسة [1]

إستراتيجية الخطف القطرية من المهندسين الإيرانيين إلى الحجاج اللبنانيين

في 15 كانون أول عام 2011 قامت مجموعة مسلحة بخطف أحد عشر مهندساً وتقنياً إيرانياً يعملون في محطة كهرباء جندر قرب حمص، وقد تم إطلاق سراحهم بعد عدة أشهر عبر تركيا، وبتاريخ 23 أيار عام 2012 تم خطف 11 لبنانياً بعد دخول حافلتهم الأراضي السورية آتية من تركيا.

---

(1) لوفيغارو 18 تشرين أول 2012. أسبوعية لوكانارد أنشينيه 18 تشرين أول 2012.

يقول السلفي القطري عبد الرحمن النعيمي، إنه شخصياً أوصل أموالاً قطرية لخاطفي المهندسين الإيرانيين في شمال لبنان، ويتبجح في جلساته أنه تمكن من تأخير عملية الإفراج عن الإيرانيين شهراً كاملاً، وقد نقل أموالاً ورسالة قطرية لجهات خاطفة تقيم في شمال لبنان. وأضاف إنَّ رسالتنا إليهم كانت (لا تسلموهم للأتراك لأنهم سوف يقومون بتسليمهم إلى إيران). والنعيمي هذا يتردد إلى باريس ولبنان ويحمل جواز سفر دبلوماسياً، وهو ممول حارث الضاري وصديق النائب السلفي الكويتي وليد طباطبائي صاحب قناة وصال التي يخرج على أثيرها عدنان العرعور.

صحيفة لوفيغارو الفرنسية قالت في تقرير لها إنَّ النعيمي يعد واحداً من مموّلي شبكات الجماعات السلفية السورية عبر شمال لبنان[1]..

في عملية خطف الإيرانيين تعددت الخيوط وتشعبت، وتعددت أسماء الخاطفين وأماكن وجود الرهائن. كانت المجموعة الخاطفة بقيادة الضابط المنشق (أحمد أبو السل) من مدينة نوى[2] على الحدود مع الأردن، وقد سلمهم إلى عبد الرزاق طلاس الذي قام بدوره بتسليمهم إلى الشيخ الزعبي الذي كان بحماية جماعات ومشايخ سلفيين في شمال لبنان قبل أن ينتقل للعيش بين اسطنبول والرياض،

(1) صحيفة لوفيغارو، 21 أيار 2012.

(2) مصادر معارضين سوريين تولوا وساطة بين الخاطفين والسلطات الإيرانية.

بينما غادر أبو السل المنطقة بعد سقوط بابا عمرو، وهو الآن في ضواحي العاصمة السورية دمشق.

الدور التركي أيضاً كان جلياً في القضية، ولو لا تقديم الإيرانيين البراهين لأردوغان أن عنده الخبر والحل والرّبط، وأنَّ عليه أن لا يكمل معهم هذه الألاعيب، لكان الإيرانيون رهائن إلى هذه اللحظة.

في عودة إلى الرهائن اللبنانيين قال المصدر الخاطف أو القيِّم على عملية الاحتجاز إنهم وضعوا في منطقة داخل تركيا بعمق خمسمائة متر، تركتها السلطات التركية منطقة تحرك للجماعات المسلحة السورية، أو للكتائب التي تفرخ أسماء دعائية في حين أنَّ الكادر البشري هو نفسه. وحسب كلام المصدر، فالخاطف هو عمار الواوي وجماعة عزاز، وإن تعددت الأسماء وتغيرت اللوحات الإعلانية والإعلامية؛ أما الوصي فهو المخابرات التركية أولاً وأخيراً (عمار الواوي لصاحبه أردوغان)..

بعض المعارضين السوريين كان يؤكد أن التغيير في أسماء الكتائب الخاطفة، والتبني ثم إعلان البراءة من الخطف يأتي في سياق عملية الخداع وتضييع الأثر وتمييع القضية، وهذا عمل جهاز المخابرات التركي، وقد استعمل هذا الأسلوب أيضاً أثناء عملية احتجاز المهندسين الإيرانيين.

المصدر السوري الوصي قال إنَّ جهات عديدة دخلت على خط الخطف، وأصبح الرهائن عرضة لبورصة العروض المالية؛ وبداية هذه العروض كان من دولة قطر عبر برهان غليون، وقد عرضت سبعة

ملايين دولار على الخاطفين مقابل احتفاظهم بالرهائن؛ «هذا سمك كبير» قال غليون لعمار الواوي ورياض الأسعد.

السعودية أيضاً دخلت على خط المضاربات ورفعت بورصة الأسعار، وطلبت عبر الهيئة العامة للثورة السورية من المختطفين الاحتفاظ بالرهائن مقابل أي مبلغ يريدونه، فالصيد ثمين.

هناك أيضاً تدخل أميركي وإسرائيلي حصل على الخط، حسب ناشط من أحد التنسيقيات المحلية في الداخل السوري الذي قال في اتصال مع جهات سورية في الغرب إنَّ القضية أكبر من الواوي والجيش الحر، القضية فيها أميركا وإسرائيل.

براح ميكائيل مدير الأبحاث حول أفريقيا والشرق الأوسط في معهد العلاقات الدولية والحوار الخارجي في إسبانيا (فريد)، قال في حديث معه: «إنه من الممكن أن يكون تراجع الأتراك عن تصريحاتهم الأولى حول وجود الرهائن لديهم عائداً إلى فيتو أميركي، لأن القضية فيها حزب الله»، وأضاف ميكائيل «إنه لا يعتقد أنَّ الأتراك نظموا عملية الخطف لأن هذا سوف يفقدهم المصداقية ويفتح عليهم باب المشاكل، ولكنهم استغلوها، وهم وإن كانوا غير مستفيدين من الخطف لكنهم أيضاً لا يرون فائدة من المساهمة في إطلاق سراح المخطوفين لذلك لا يتدخلون بشكل حاسم».

رئيس المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن قال في حوار بيني وبينه: «السؤال هو لماذا كان الرهائن عند الأتراك، ولماذا لم يعودوا عندهم؟ مضيفاً إنَّ الجماعات المسلحة في المنطقة، وإن

تعددت مصادر تمويلها، فمرجعها المخابرات التركية، لأن الأتراك يؤمنون لها القواعد الخلفية للهرب والتموين والتسلح وكل ما تحتاجه لمقاتلة النظام».

قصة الأكاذيب القطرية الثلاث على ساركوزي

للأجهزة الأمنية الفرنسية تقديرها حول الوضع في سوريا الذي وصل إلى حدود الخلاف الكبير بينها وبين السلطة السياسية في قصر الإليزيه أو في وزارة الخارجية (كي دورسيه)؛ هذا الكلام لسياسي فرنسي مخضرم على اطلاع ومتابعة للملف السوري في دوائر القرار الفرنسية السياسية والأمنية. فمنذ بداية الأزمة تبنت أجهزة الأمن في فرنسا موقفاً حذراً من الأحداث الجارية في سوريا، وهي في مقارباتها للحدث السوري كانت أقرب إلى مواقف السفير الفرنسي في دمشق (إريك شوفاليه) المتحفظة على تبني فرنسا للمقاربة القطرية حول سوريا.. «أولى تحفظات الأجهزة الأمنية الفرنسية كانت حول الموقف الذي اتخذه الرئيس الفرنسي ووزير خارجيته من إنكار وجود جماعات مسلحة تعمل على الأرض في سوريا، حيث تؤكد تؤكدأكدت لي مصادر فرنسية أنَّ الأجهزة الأمنية الفرنسية قدمت تقريراً مفصلاً حول ازدياد حالات التسلح في سوريا في شهر حزيران عام 2012، عنوانه (عسكرة الثورة السورية)». «إنَّ تحذيرات واضحة قدمتها الأجهزة الأمنية الفرنسية في هذا التقرير حول الطبيعة السلفية والإخوانية للحراك المسلح في سوريا، وخطر التسلح السلفي الجهادي على

الأقل على الأمن الأوروبي والأمن القومي الفرنسي خصوصاً، كما قدمت نصائح كثيرة للرئيس الفرنسي ولوزارة الخارجية حول عدم صحة ما تقوله قطر لفرنسا من عدم وجود خطر سلفي في سوريا. وفي إحدى المرات، أرسلت الأجهزة الأمنية مذكرة تقول فيها إنه يجب عدم الاستهانة بما يجري في سوريا؛ فأوروبا على بعد ساعة من دمشق (في إشارة إلى قبرص). وتأخذ الأجهزة الأمنية الفرنسية على الطاقم السياسي تصديقه كل ما يقوله وزير خارجية قطر حمد بن جاسم آل ثاني في كل تفاصيل الموضوع السوري». وبحسب المصادر الدبلوماسية فإنَّ الأمن الفرنسي هو الذي دفع الرئيس نيكولاي ساركوزي لاتخاذ قرار بمنع دخول الشيخ يوسف القرضاوي (حامل الجواز الدبلوماسي القطري الذي لا يحتاج إلى فيزا لدخول أوروبا)، وتضيف: إنَّ مذكرة من جهاز المخابرات الخارجية (دي جي أس أو) أرسلت إلى قصر الإليزيه نصحت بعدم السماح للقرضاوي بزيارة فرنسا، وقد أوكل الرئيس الفرنسي إلى أحد مساعديه الإعـلان عن سحب تأشيرة القرضاوي، غير أنَّ «رد فعل القطريين الغبي» بحسب المصادر ذاتها، حول عدم أهمية المصدر، دفع الرئيس ساركوزي للإعلان شخصياً عن رفض زيارة القرضاوي لفرنسا بطريقة غير دبلوماسية.

وكانت «تحذيرات الأجهزة الأمنية الفرنسية قد حذّت من خُطب التحريض الطائفية في بعض المساجد الفرنسية التي يقع بعض منها في العاصمة باريس وفي الدائرتين الحادية عشرة والثامنة عشرة، ومن حملات التبرعات في بعض المساجد التي لم يعد يخفى أنها لتسليح

المجاهدين في سوريا». وحذرت هذه الأجهزة من «تغاضي فرنسا عن حركة السفر لعشرات السلفيين من فرنسا باتجاه سوريا عبر لبنان وتركيا والأردن حيث لاحظت عودة النشاط لشبكات التسفير إلى العراق، ولكن هذه المرة باتجاه سوريا مع اتّباع المسار الجغرافي ذاته للسفر، وملاحظة زيادة النسبة في المسافرين من سلفيي فرنسا عبر تركيا».

في موضوع المساجد بالتحديد، حذرت الأجهزة الأمنية الفرنسية منذ مدة طويلة من دخول التمويل القطري[1] على خط هذه المساجد في فرنسا، وهو في الدرجة الأولى تمويل سلفي يقوي السلفية المتعصبة مقابل الإسلام التقليدي الذي ترعاه الجزائر بين مسلمي فرنسا، كما أن التحذيرات من قطر وصلت حدّ الكذب الذي مارسته القيادة القطرية على فرنسا في كل ما يرتبط بالموضوع السوري. وتروي المصادر قصة تحذيرين وجهتهما الأجهزة الأمنية الفرنسية إلى الطاقم السياسي قالت فيهما إن «قطر تكذب بشكل متعمد على فرنسا لجرها أكثر فأكثر للتورط معها في سوريا، والكذبتان القطريتان الأولى تتعلق بحي بابا عمرو في حمص وحول قوة المجلس الوطني السوري، والثانية تتعلق بنجاح قطر في شراء القمة العربية من العراق».

عقدة عدم القدرة على مجاراة الكبار

شعر القطريون أن الطرح الروسي لعقد مؤتمر دولي حول سوريا سوف ينعكس خطراً عليهم ويخرجهم من اللعبة بدخول الكبار فيها، مع

---

(1) أسبوعية لوكانارد أنشينيه الفرنسية.

العلم أنَّ فكرة عقد هذا المؤتمر في الحقيقة، ليست روسية كما ذكرت بعض الصحف اللبنانية ولكنها طرحت من قبل معارض سوري التقى دبلوماسياً كبيراً في السفارة الروسية في باريس قبل يوم من زيارة بوتين. الروس تلقفوا الفكرة وراحوا يسوقون لها في حين أنَّ تركيا تريد إعادة صوغ المعارضة السورية بما يتوافق مع توجهاتها عبر دعوات شخصية وجهت لأكثر من طرف لزيارة اسطنبول بين 12 و 13 حزيران 2012 لعقد مؤتمر يعيد هيكلتها بحسب شخصية سورية معارضة وجهت الدعوة إليها. كل هذا على حساب المجلس الوطني الذي تتمتع فيه قطر بنفوذ مقرر، وعلى حساب قطر الصغيرة حينما يدخل الكبار، وهذا جعل القطريين يكررون من دون توقف جملة (الفصل السابع) التي أصيب مشايخ الإمارة بهوسها. فقد ذكرها أكثر من مسؤول قطري في عدة أماكن في العالم بدءاً من حمد بن جاسم في باريس الذي كرّرها وكرّرها بشكل مملّ، في الوقت الذي كان مندوب قطر في الأمم المتحدة يكرّرها، إضافة إلى الديوان الأميري وقناة الجزيرة.

في السابع من حزيران 2012، وأثناء زيارته الأولى للقاء الرئيس الفرنسي فرانسوا هولند بعد خروج (نيكولاي ساركوزي) صديق آل ثاني من قصر الإليزيه، لم يكن حمد بن جاسم على ما يرام؛ كان كالطير الجريح يستجدي الفصل السابع حتى ولو شكلياً، ذهبت عنه ملامح العنف ولم يتطاول على السوريين في كلامه كالقول: (بلا لف ولا دوران)، ولم يحدد مهلاً كما حصل في الجامعة العربية (أسبوع، أيام)

اقتصر كلامه على المطالبة بتحديد مهل من الغرب، ولم يرفع إصبعه مهدداً القيادة السورية بالويل والثبور وعظائم الأمور[1].

صبيحة يوم الجمعة 8 حزيران 2012 نشرت (لوفيغارو) في صدر صفحتها الأولى تقريراً بعنوان: «سوريا: الدبلوماسية الفرنسية مستعدة للعب دور الانفتاح»، ونقلت الصحيفة عن دبلوماسي فرنسي قوله: «الحوار مع روسيا ضروري. إما أن نتخذ مقاربة صدامية سوف تؤدي إلى الفيتو، وإما أن نتخذ مقاربة بناءة بالاستماع إلى موسكو، وهذا ما يؤدي إلى عمل مشترك في سوريا»[2].

يومها في فرنسا، التقى حمد بن جاسم بقيادة جديدة غير تلك التي عرفها وتعاون معها حرباً واقتصاداً وتمويلاً؛ هو أتى إلى باريس بعد الرفض الفرنسي لدعوة وجهها أمير قطر للرئيس الجديد لزيارة الدوحة، أتى ليجد أمامه تقريراً مخابراتياً نشرته صحيفة (لوكانارد انشينيه)[3] المقربة من دوائر القرار، يتهم مشيخة قطر بدعم القاعدة في مالي والساحل الأفريقي في تهديد مباشر لفرنسا. تقول الصحيفة الفرنسية: «في بداية هذه السنة أرسلت المخابرات العامة أكثر من تقرير إلى قصر الإليزيه حول النشاطات العالمية لأمير قطر، قال أحدها إنَّ كرم الأمير القطري ليس له مثيل، وهو لم يتوانَ عن تقديم المال

(1) انظر سابقاً.

(2) جريدة لوفيغارو.

(3) لوكانارد انشينيه، 13 حزيران 2012.

والسلاح للثوار في مصر وليبيا وتونس». وأضافت الصحيفة المقربة من أجهزة فرنسية: «إنَّ إدارة المخابرات العسكرية (د أر أم) التي تتبع قائد الأركان الفرنسي حصلت على معلومات مفادها أن الثوار في مالي يحصلون على تمويل قطري»، وأضافت: «إنَّ حركة (أنصار الدين) وجماعة القاعدة في المغرب العربي وجماعة الجهاد في غرب أفريقيا حصلوا على دولارات قطرية».

لم يجد رئيس الوزراء القطري في فرنسا من هو مستعد لخوض الحرب على سوريا؛ فالوضع هنا مختلف عنه في ليبيا، وهو يعرف السياسة الحقيقية لفرنسا في هذا الموضوع، ويعرف تفاصيلها أيضاً، وهذا ما عبّر عنه وزير الخارجية (لوران فابيوس) في مقابلة أجراها مع جريدة لوموند كبرى الصحف الفرنسية. لقد جاء ليسمع شخصياً ما قاله فابيوس بما لا يحمل تأويلاً ولا تفسيراً، وهذا الموقف الرسمي الفرنسي حدده فابيوس في مقابلة مع لوموند بالقول: «لحد الآن، التحركات أظهرت عقبتين، الأولى ظهرت في غياب التوافق في مجلس الأمن بسبب روسيا والصين، والثانية عسكرية: الجيش السوري قوي جداً وليس هناك دولة مستعدة لتصور عملية برية اليوم، إن خطر التمدد في المنطقة كبير خصوصاً في لبنان»[1].

إذن الجيش السوري قوي جداً، ويعلم حمد بن جاسم أن الغرب

---

(1) لوفيغارو، 8 حزيران 2012.

عندما يزيد نسبة الصراخ ويرفع الصوت عالياً بكثافة، فهو يفعل كونه غير قادر على فعل شيء آخر... ليس في يد الغرب بديل عن الصراخ والضغط الدبلوماسي الذي كان آخره طرد السفراء بعد مجزرة الحولة.

الجميع في الغرب ينتظرون القرار الأميركي بالنسبة إلى الحرب، بينما يتم تلميع صورة أي حرب أخرى بمشاركة من هنا وهناك لكنها لا تؤخر ولا تقدم سوى إعلامياً، لذلك، لا يعتقد أحد في فرنسا أنَّ باريس تخوض الحرب في أفغانستان بوجود أربعة آلاف جندي بينما يتواجد 120 ألف جندي أميركي. يقول العقيد الركن السابق في الجيش الفرنسي (آلان كورفيس) في ندوة عقدت في باريس منذ فترة حول سوريا: «فرنسا بدأت الحرب في ليبيا لكن المشاركة الأهم كانت من قبل أميركا، كنا نعتقد أن الحرب أربعة أسابيع، فإذا بنا نفاجأ بسبعة أشهر في ليبيا التي لا تملك شيئاً مقارنة مع سوريا التي تختلف فيها الأمور، وليس هناك من عاقل يمكن له أن يغامر».

في سوريا القرار أميركي أولاً وأخيراً بالنسبة إلى أيّ تدخل عسكري، وأوباما غير مستعد لخوض أية حرب قبل أشهر من الانتخابات الرئاسية، فضلاً عن أنَّ الذي ترك العراق، وهو ويستعد لمغادرة أفغانستان لن يغامر بحرب في سوريا لا تعرف نتائجها مع وجود إيران، والموقف الروسي الصيني المتشدد والأزمة الاقتصادية الخانقة.

ليست فرنسا وحدها من تخلى عن آل ثاني، بريطانيا وأميركا أيضاً

ليستا في وارد خوض أية حرب، فهذه صحيفة (ذي غارديان) التي كانت من يسار الوسط ومن ثم تحولت إلى أفكار المحافظين الجدد، وهي الصحيفة الأكثر تشدداً ضد النظام السوري، والتي تدعم تدخلاً عسكرياً لإسقاط الأسد تقول نقلاً عن مصادر عسكرية أميركية: «لقد حرصت أميركا على شرح الفروق بين ليبيا التي هاجمها التحالف الغربي بحملات جوية وسوريا؛ في ليبيا تمكن الثوار من السيطرة على أسلحة ثقيلة بداية الأحداث، وسيطروا على مناطق شاسعة عملوا انطلاقاً منها. وأيّ تدخل عسكري في سوريا سوف يكون أكثر صعوبة؛ فالمواجهات منذ عام تحصل في معظمها داخل المناطق السكنية المعقدة والمتشابكة، كما حصل مع إسرائيل في لبنان، في سوريا من السهولة الغرق في المستنقع».

لم تنفع المجازر المتنقلة في سوريا في تغيير المعادلة، ولن تنفع أية مجازر تفتعل في تغييرها. لم يستطع الرئيس الفرنسي ولا الغرب تليين مواقف بوتين الذي كان قوياً في المؤتمر الصحافي المشترك بين الرئيسين في باريس، وفي بعض الأحيان كان فظّاً في كلامه (هل تعتقدون أن السعادة سوف تغمر سوريا غداة رحيل الأسد، أنظروا نتائج العراق وليبيا)[1]، (اذهبوا إلى مصر وحدّدوا من سوف يكون الرئيس هناك). كان الرئيس الروسي واصلاً تواً من برلين، شريك باريس الأكبر في أوروبا وسندها الاقتصادي للخروج من الأزمة. ولقد أيدت برلين

---

(1) وكالة الصحافة الفرنسية، 1 حزيران 2012.

موقف روسيا في دعم خطة كوفي عنان، وأعلنت اعتراضها الصريح على تدخل عسكري في سوريا؛ وهذا لم يمنعها من الدخول في حفل الاستعراض عبر طرد السفير السوري لديها.

موقع الدفاع الفرنسي الذي يديره جنرالات فرنسيون متقاعدون قال في تقرير أثناء زيارة حمد بن جاسم: «مجموعة الدول الغربية في هجومها على سوريا، تقاد بسياسة السرد في تفكيرها الذي أصبحت سجينته؛ إنه من المحزن الانتظار والخوف من انفجار كبير في سوريا وفي الدول المجاورة أيضاً، والتي هي فعل سياسة الهوس غير المضبوط. هذه الحال من العنف أصبحت غير مضبوطة، وهي سوف تصل إلى خارج الحدود السورية، حيث ستجد الدول الغربية نفسها تجر إلى أسوأ الأوضاع من دون وجود إمكانيات رادعة لمنع وصول الانفجار إلى بلدان صديقة لها، ما يعرضها لهزيمة حارقة سوف تكون هزيمة إسرائيل في مواجهة حزب الله عام 2006 بالنسبة إليها رحلة استجمام».

كانت الأمور تفلت من يد القطريين قبل ذلك بفترة قصيرة عندما أوقفت مخابرات الجيش اللبناني باخرة أسلحة ليبية متوجهة إلى سوريا[1]، ولم تكن الأجهزة الغربية بعيدة عن هذا الكشف؛ خلافات بين بلدان أوروبية وممالك الخليج حول تسليح المعارضة السورية أدت إلى كشف الباخرة لطف الله 2 التي كانت متوجهة نحو الشواطئ اللبنانية وعلى متنها أسلحة حديثة من جميع الأنواع لمصلحة (الجيش

---

(1) وكالات أنباء، 18 أيار 2012.

السوري) الحر حسب ما كشفته لي مراجع أوروبية. إنَّ بعض البلدان الغربية المهتمة بإعطاء وقت لخطة عنان في سوريا تقف مباشرة وراء عملية الكشف عن الباخرة وتوقيفها من قبل السلطات اللبنانية.

على عكس هذه الدول، فإن قطر والمملكة العربية السعودية تسعيان لتسليح الحراك في سوريا بحسب ما قالت المراجع التي أكدت أنَّ الدول الغربية تستغرب الموقف السعودي المتشدد حيال سوريا، مضيفة أنَّ المسؤولين في الغرب لا يسمعون من نظرائهم السعوديين سوى كلام عن تدخل عسكري دولي، وعن تسليح المعارضة.

تضيف المراجع إنَّ بعض البلدان الأوروبية ترفض تسليح المعارضة السورية وليس كلها، وعند سؤالها عن الدول التي تدعم تسليح المعارضة رفضت الجواب بشكل مباشر، غير أنها قالت إنَّ التغييرات القادمة في حكم هذه الدول سوف تؤدي إلى إعادة نظر في هذه المسألة، كما في مسائل أخرى تتعلق بالموقف من الأزمة السورية.

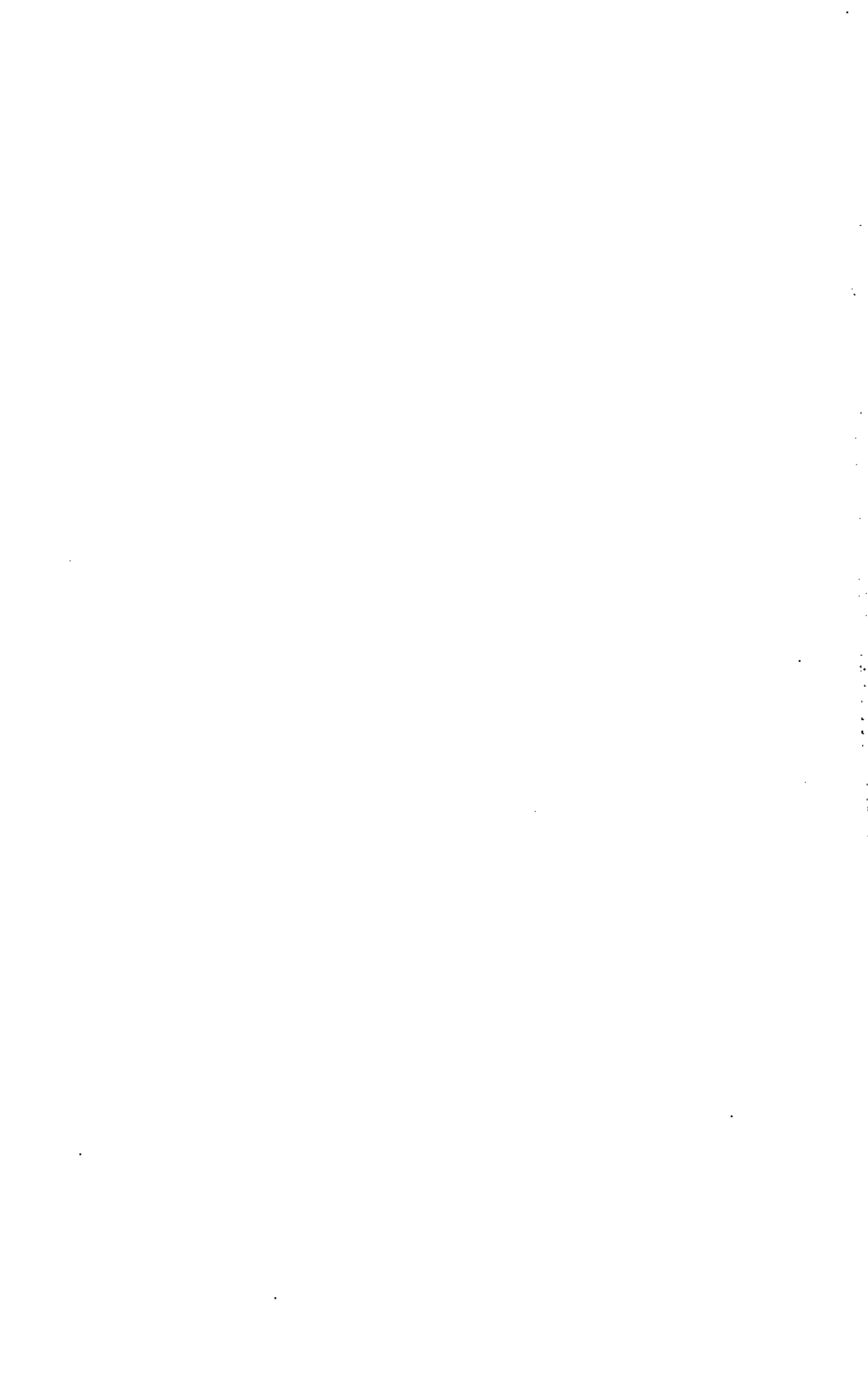
قدمت الولايات المتحدة الأميركية المعلومات الكاملة عن الباخرة إلى قيادة قوات الطوارىء الدولية عبر ضابط ارتباط، وقد تلقت اليونيفل أوامر من الأمم المتحدة ومن قيادات دول أوروبية مشاركة في اليونيفل بإبلاغ السلطات اللبنانية، وهذا ما تم فعلاً حيث أبلغت اليونيفل مخابرات الجيش اللبناني المقرّب من حزب الله (حسب تعبير المراجع) بخبر الباخرة ووجهتها ما أدى إلى توقيفها.

المخابرات الأميركية علمت بالباخرة ووجهتها من إسلاميين ليبيين تعرفهم واشنطن معرفة عميقة؛ فهي الملمّة بتفاصيل دقيقة عن

الجماعات الإسلامية الليبية منذ حقبة العقيد معمر القذافي الذي تعاون مع الأميركيين في السنوات العشر الأخيرة حول كل ما يتعلق بالجماعات السلفية المقاتلة تحت راية الحرب على الإرهاب، وقدم لهم خدمات جليلة في هذا المجال جعلت الأميركيين يمتلكون كنزاً من المعلومات المفصلة عن آلاف الأشخاص الذين أسقطوا فيما بعد حكم القذافي، وهم يسيطرون حالياً على المدن الليبية، ويتعاونون، أو على الأقل جزء منهم، مع الاستخبارات الأميركية.

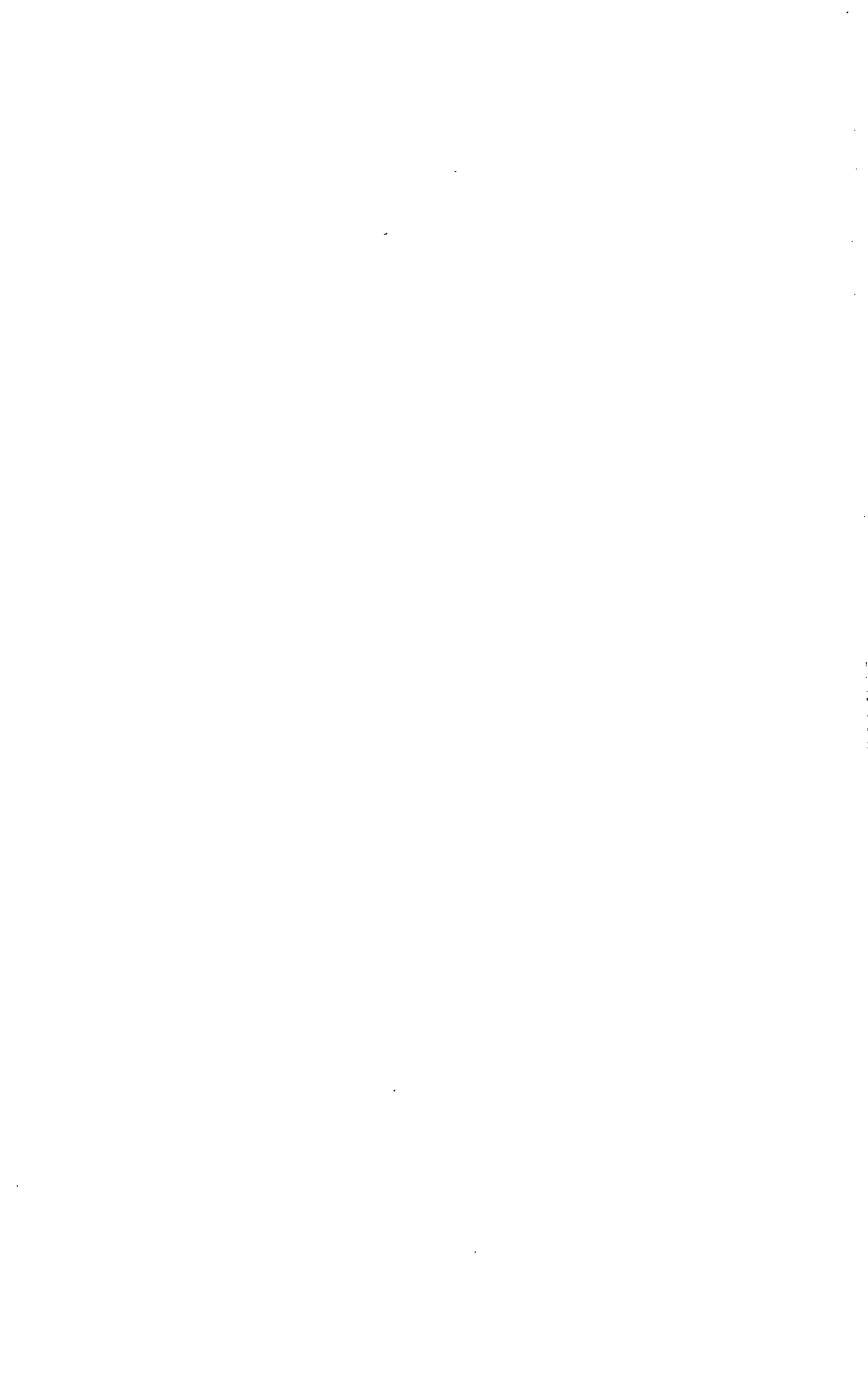
حصاد السلال الفارغة

خسر أصدقاء قطر الليبيون الانتخابات لمصلحة محمد جبريل خصم الدوحة الذي يعتبر القطريّين أقل شأناً مما يطمحون إليه من دور في ليبيا، لذلك بمجرد أن ضغط الغرب كي تنقلب نتيجة الاقتراع تأمّن له ذلك. النتيجة ذاتها كانت بالنسبة إلى الحصاد القطري في مصر، فالرئيس الإخواني الجديد محمد مرسي زار السعودية عدوة حكام قطر (لقد حاولوا قتلي في العام 1997) يقول أمير قطر حمد بن خليفة إلى باحث فرنسي زاره في الدوحة في معرض هجوم شنه على السعودية... في سوريا تلعب قطر دور المتهوّر الذي يقاتل من أجل البقاء؛ فالخوف القطري من انتقام النظام السوري في حال تمكن من الخروج من أزمته الحالية يجعل سوريا قضية حياة أو موت بالنسبة إلى العائلة الحاكمة في الدوحة...





الملف السوري..



وصل الحراك العربي أو الربيع كما يحلو للبعض تسميته إلى سوريا، البلد الأهم استراتيجياً بالنسبة إلى المحاور كافة، وكذلك للدول إقليمياً وعالمياً، ولعل وصول الاضطرابات والتظاهرات إلى المدن السورية من دون أن يكون حراك في السعودية[1] على وجه التحديد، كان خطأ الزمن والتاريخ والجغرافيا والديمغرافيا السكانية فضلاً عن خطأ المال الخليجي الذي أراد تسعير الوضع السوري واهتراءه وانفراط عقده إبعاداً للمخاطر عن السعودية والإمارات والمشيخات التي تدور في فلكها.

وصل الحراك الشعبي إلى سوريا، واستقر فوق أرضية خصبة بفعل أربعة عقود من حكم الحزب الواحد، ومن ترهل في هيكلية الدولة، وفساد مستشرٍ ونفوذ أجهزة أمنية تطاولت على الناس وكراماتهم وأنفسهم ونخرها الفساد والرشوة.

لكن هذه الأرض الخصبة سرعان ما تحولت إلى رمال متحركة أخذت معها الحراك الذي بدأ سلمياً لكنه تحول بسرعة مذهلة إلى

(1) في الوقت ذاته، كانت الدبابات السعودية تجتاح البحرين.

حالة تسلح اتضح من كميات الأسلحة التي ظهرت أنَّ التحضير كان جارياً لها في مكان ما لقيام تمرّد مسلح، لكن الربيع العربي أتى ليبدل الأولويات.

لا شك في أنَّ البداية كانت سلمية في درعا، ولا شك أيضاً أنَّ الحراك الشعبي في الداخل كانت توجهاته سلمية، لكن دخول جماعة الإخوان المسلمين على الخط، إضافة إلى السلفية التكفيرية الممولة والمسلحة سعودياً ومن دولة قطر، بما تحمله هذه السلفية من موروث تاريخي في بعديه الثقافي والسياسي، أفقد الحراك طبيعته السلمية، والأهم أنه أفقده استقلاليته لمصلحة دول ظلامية لا تعرف الانتخابات، وجل همّها إبعاد شبح الثورات عنها وإسقاط النظام في سوريا لأسباب تتعلق بعدائها لإيران صاحبة النفوذ القوي في دمشق.

لم تكن المعارضة السورية أو المعارضات السورية بأطيافها المتعددة والمختلفة في مقدمة المشهد السوري والعربي والدولي كما هي عليه منذ آذار عام 2011؛ لقد كانت هذه المعارضات هدفاً دائماً لأعداء النظام السوري في حربهم لإسقاطه منذ احتلال العراق، ورفض الرئيس السوري التعاون مع المحتل الأميركي فيه خصوصاً بين العوام 2003 و2007 بعيد مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وسعي الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك لإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد متهماً سوريا باغتيال صديقه رفيق الحريري، ومع ذلك فإنَّ الاهتمام الغربي والعربي الخليجي بالتحديد بالمعارضات

السورية المختلفة وصل إلى ذروته في ربيع 2011 على خلفية الأحداث في سوريا والتظاهرات المناهضة للنظام في بعض المناطق السورية خصوصاً منها الحدودية.

وقد جاء هذا الاهتمام الخليجي، وبالتحديد القطري، ليخلق واقعاً جديداً لدى المعارضة السورية ساهم المال فيه مساهمة كبيرة، فأنتج طبقة من المعارضين النفعيين أصحاب المصالح الذين لم يكن لهم يوماً دورٌ في العمل السياسي المعارض لا داخل سوريا ولا في خارجها، وهذا الوصف ينطبق على غالبية أعضاء المجلس الوطني السوري المشكّل نتيجة الضغط الفرنسي والتركي والمال القطري. وقد جاء ذلك على حساب المعارضة التاريخية في سوريا، والتي يعتبر غالبية القيِّمين عليها ومعظم الناشطين فيها من المخضرمين سياسياً الذين لا يمكن تطويعهم من قبل الدول الخارجية، لذلك وجب على تلك الدول تشكيل جسم معارض يلبي طموحاتها وأهدافها...

وفيما بقيت السياسة الغربية والفرنسية بالتحديد معادية لسوريا انطلاقاً من شعور في العقيدة الفرنسية بحاجتها للانتقام، أتت الأحداث العربية ووصولها إلى داخل سوريا لتفتح باباً جديداً من أبواب التصعيد الغربي الخليجي ضد النظام السوري؛ فالولايات المتحدة التي كان للموقف السوري دور كبير في هزيمتها في بلاد الرافدين، وجدت في الحدث السوري الداخلي فرصتها الذهبية لتعديل ميزان الصراع لمصلحتها قبل انسحابها من العراق، وبعيد سقوط كبير حلفائها في

العالم العربي في مصر، أما فرنسا، فضلاً عن كونها صدى للسياسة الأميركية في منطقتنا فقد دخلت بقوة على خط الساعين لإسقاط النظام في سوريا مدفوعة بعقيدة انتقامية تحملها ضد الكيان السوري بمجمله؛ فالتاريخ يذكر أن فرنسا هي التي أسقطت الدولة العربية التي أسسها الملك فيصل الهاشمي في دمشق، ولا تحمل العقيدة الفرنسية أيّ ودّ تجاه سوريا التي أسستها عام 1946، ناهيك عن سوريا بعد وصول حكم حزب البعث العربي الاشتراكي عبر انقلاب 8 آذار عام 1964 بسبب مواقفها التي كانت مخالفة للسياسة الفرنسية منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر. ولا يمكن تجاهل الموقف الفرنسي من سوريا خصوصاً لجهة الرغبة الفرنسية بالعودة إلى لبنان، هذه العودة التي لن تكون كاملة وذات بعد استراتيجي في ظل وجود سوريا قوية على ما هي عليه الآن، فيما تأتي المواقف الخليجية منسجمة مع الصراع الدائر بن الأنظمة الملكية العربية وبين بقية الأنظمة الجمهورية؛ وفي حالة النظام السوري يأتي الصراع بأشكال وأسباب أخرى ترتبط بالنزاع الدائر على المنطقة بين إيران والولايات المتحدة التي يقف الخليج إلى جانبها وبحمايتها منذ اكتشاف النفط.

ولا تختلف أهداف الحملة الغربية الخليجية على النظام في سوريا هذه الأيام عن الأهداف التي سعت إليها في الحملة السابقة بين أعوام 2003 و2007 مع اختلاف الظروف الداخلية لسوريا حالياً واهتزاز صورة النظام فيها جراء الحراك الذي تعيشه، ومع تبدل الصورة

الإقليمية والدولية لأميركا بانسحابها من العراق وسقوط حليفها في القاهرة، وازدياد الشعور الخليجي بحاجته لحماية واشنطن تهيباً من إيران، وتمكنها من أميركا في بلاد الرافدين، وبالتالي تصاعد نفوذها في الخليج والعالم الإسلامي.

انطلاقة الأحداث

في 15 آذار اندلعت احتجاجات في مدينة درعا جنوب سوريا، وذلك على خلفية اعتقال وتعذيب أطفال، قاموا بكتابة شعارات على جدران في المدينة تدعو لإسقاط النظام تأثراً بما شاهدوه على القنوات العربية، وقد تطورت الأحداث بشكل سلبي لتصل إلى مواجهات في الشارع بدأت على شكل تظاهرات وما لبثت أن تحولت في بعض مراحلها مواجهات مسلحة، قبل أن تمتد إلى مناطق سورية أخرى، بفعل عاملين داخلي وخارجي.

وإذا كانت حجج الذين يتهمون الأمن السوري في درعا بالتحديد بالتصرف بصورة قمعية مع الأطفال الذين كتبوا الشعارات لا يمكن تجاهلها ولا إنكارها، وهي حقيقية بالفعل، فإنَّ ما يذهب إليه هؤلاء عن براءة هذا الفعل الصبياني مجاف للحقيقة في سوريا التي تنزف دماً ودموعاً. خصوصاً وأنَّ هناك من تبجّح واعترف مرات عديدة أنه المسؤول عن عمل الأطفال، وأنه شخصياً دفع مالاً لهؤلاء الصبية ليقوموا بهذا العمل الذي أشعل فتيل الأحداث.

كان تصرف جهاز الأمن السياسي، وتصرف المحافظ مع الحدث

خطيئة كبرى، وجريمة بحق الصبية والأهالي وسوريا وتوريطاً للنظام في وقت دقيق. وقد ساهم هذا التصرف العنيف بشكل كبير في تسريع وتيرة الاحتجاجات، ولكنه إنصافاً للحقيقة لم يكن السبب الأساس في اندلاعها، لأن الأحداث كانت سوف تندلع في المدينة، ولكن بوتيرة أخفّ أو بتأخير لبعض الوقت، وربما لشهر كامل غير أنَّ قسوة جهاز الأمن عجلت في الأمر.

لقد كانت الاستعدادات للتحرك في سوريا تجري بسرية تامة من قبل ناشطين في الخارج والداخل استلهاماً لما حدث في تونس ومصر، وكانت فرق شبابية مؤلفة كل منها من ثلاثة إلى أربعة أفراد تغادر سوريا متوجهة إلى أوروبا ومنها إلى مصر حيث كان هؤلاء الشبان يتدربون على تنظيم صفوفهم، ويستلهمون من منظر الاعتصام في ميدان التحرير في القاهرة أساليب التحرك، حيث كانت هذه المجموعات تدرب نفسها على تشكيل وحدات طبية، وإعلامية، أمنية مدنية، ومجموعات تموين، وكانت الخطة الأساس تقوم على رجوع هذه المجموعات الشبابية إلى سوريا في بداية شهر نيسان 2011، كل مجموعة إلى مدينتها على أن يبدأ التحرك في ساعة الصفر التي تم تحديدها بتاريخ 17 نيسان، أي يوم الجلاء في سوريا، وهو يوم عيد الاستقلال السوري عن فرنسا، غير أنَّ حدث الصبية في مدينة درعا استبق الأمور، وبدأت التحركات في المدينة التي بقيت لوحدها منفردة لمدة ثلاثة أشهر؛ والتفسير المنطقي هنا أن اندلاع الأحداث قبل وصول المجموعات من ساحة التحرير في

مصر ساهم في حصر الاضطرابات في مدينة درعا لوحدها طوال هذه المدة قبل أن تمتد؛ وهنا نتوقف أمام عدة احتمالات لتفسير ما جرى في المدينة هي التالية:

أ - أن تكون هذه الأحداث حصلت عفوية.

ب - أن يكون الرجل أو الأشخاص الذي دفعوا المال للصبية ليسوا على اطلاع بما يخطط في ساحة التحرير بالقاهرة وفي مدن سورية أخرى، وقاموا بعملية استباق للحدث.

ج - أن تكون الدولة السورية وأجهزتها على علم بالمخطط، وقامت بحركة استباقية جنّبتها خوض مواجهات على أكثر من صعيد وحصرت الوضع في مكان واحد.

لمحة تاريخية...

من القرار 1559 حتى الربيع العربي

كانت أميركا «المحافظون الجدد» في عز نشوة انتصارها في نيسان عام 2003، وهي ترى انهيار العراق أمام غزوها من دون خسائر تذكر، وقد دخلت القوات الأميركية بغداد، من دون قتال. هذا النصر السهل جعل مجموعة المحافظين الجدد في أميركا يزدادون غطرسة وتكبراً. وكان أن ذهب وزير الخارجية الأميركي كولن باول إلى دمشق بعد أسبوع من سقوط بغداد والتقى فاروق الشرع الذي كان يشغل، حينها

منصب وزير الخارجية السوري حاملاً إليه شروطاً[1]، كانت الولايات المتحدة تطالب سوريا بتنفيذها. وعندما قال له الشرع: هذه ليست بنوداً للتفاوض بل إنها شروط استسلام، أجابه باول: ليس هناك تفاوض بين طرفين غير متكافئين، يجب عليكم أن تدركوا أن الوضع الاستراتيجي تغير على حدودكم، ولم تعد الأمور كما كانت من قبل. فأجابه الشرع: أنا سوف أعرض هذا الأمر على قيادتي وسوف نبلغكم[2].

طالب الأميركي السوريين بعدة أمور سوف تؤدي في أحسن الأحوال إلى إسقاط النظام فيما لو طبّقت سوريا بعضاً منها، ومن هذه الشروط ما يلي حسب ما أوردته شخصية سياسية عربية[3]:

1 – انسحاب الجيش السوري من لبنان.

2 – طرد فصائل المقاومة الفلسطينية من سوريا.

3 – وقف الدعم السوري لحزب الله.

4 – الاعتراف بإسرائيل من دون شروط.

5 – الاعتراف بالواقع الجديد في العراق.

6 – وضع قوات سورية كافية لمراقبة الحدود السورية العراقية وحمايتها.

7 – إحداث تغيير ديمقراطي في سوريا والقبول بعودة معارضين من الخارج.

---

(1) الجزيرة نت، 02/ 11/ 2005.

(2) الكاتب في حديث مع مصدر فرنسي في باريس.

(3) الكاتب في حديث مع مصدر حقوقي سوري في باريس.

8 - عقد مؤتمر قطري لحزب البعث العربي الاشتراكي لإقرار الإصلاحات والتغييرات.

9 - إلغاء المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي.

10 - تسليم قيادات البعث العراقي التي تلجأ إلى سوريا[1].

عرض فاروق الشرع شروط الولايات المتحدة على الرئيس بشار الأسد الذي قرر رفضها دون الإعلان عن ذلك، وقررت القيادة السورية القيام بخطوتين شكليتين: إلغاء المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي، وعقد مؤتمر قطري للحزب يناقش الإستراتيجية التي يجب أن تتبعها سوريا في هذه الظروف الصعبة[2].

يقول صديق سوري تربطه صلة قرابة بمسؤولين سوريين إنَّ المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث الذي عقد بين السادس والتاسع من حزيران عام 2005 شهد مشادة حادة بين عبد الحليم خدام وفاروق الشرع حول السياسة التي يجب على سوريا اتّباعها في المنطقة بعد التغييرات الإستراتيجية وتواجد الجيش الأميركي على حدودها الشرقية. وقد ألقى كل من خدام والشرع كلمة في هذا المؤتمر، فقال خدام في كلمته إنَّ التوازن الجديد في المنطقة بعد سقوط العراق يحتِّم على سوريا التعاون مع أميركا وعدم مواجهتها. وطرح خدام نقاطاً عدة قال إنها يجب أن تحدد السياسة السورية المستقبلية وهي[3]:

---

(1) الكاتب في لقاء خاص مع مصدر حقوقي سوري في باريس.

(2) المصدر نفسه.

(3) وفق معلومات من صديق سوري حضر المؤتمر المذكور.

1 - التعاون مع الولايات المتحدة في العراق من النواحي الأمنية والعسكرية والسياسية.

2 - الانسحاب من لبنان ومنح حزب الله ثلاثة أشهر لنزع سلاحه.

3 - طرد فصائل المقاومة الفلسطينية من سوريا.

4 - التوقف عن دعم حزب الله.

كان كلام فاروق الشرع مخالفاً لكلام خدام فقال في مداخلته إن سياسة الممانعة هي العمود الفقري للنظام، وأي تخلٍ عنها سوف يعرض سوريا ونظامها للخطر، مضيفاً: إنَّ سوريا هي الهدف المقبل للولايات المتحدة بعد العراق، وإنه من الأفضل لنا أن نصعِّب مهمة الأميركي في العراق لنحمي أنفسنا ولا نتركه يرتاح ليغزونا في الغد.

كان الرئيس بشار الأسد أقرب إلى تبنّي وجهة نظر فاروق الشرع؛ وبحسب الصديق السوري، كان الأسد قد أبلغ الشرع أنه ابن الرئيس حافظ الأسد، وأبوه خاض حربين ضد إسرائيل، وهو لن يتنازل عن ثوابت السياسة السورية. وقد توجّه الشرع عند نهاية مداخلته مخاطباً خدام. ماذا أناديك رفيق عبد الحليم؟ إنَّ الألقاب تسقط أثناء انعقاد المؤتمر، لذلك فإني سأناديك أبا جمال[1].

من جهته يقول صحفي أردني زار الرئيس السوري مع وفد من

---

(1) نزار نيوف في حوار مع الكاتب:
- من حوار مع المصدر الحقوقي السوري في باريس.

الأحزاب الأردني أنَّ الأسد اخبرهم بتفاصيل ما حدث في زيارة (كولن باول) وأنه بعد خروج الأخير أعطى أوامر معاكسة لكل ما طلبه باول في زيارته لدمشق.

من جهته يقول مسؤول أمني فرنسي سابق خدم في لبنان: في الحقيقة إنَّ خطة إسقاط الرئيس السوري بشار الأسد كانت قد قررت فور تأكد بوش وفريقه من عدم تعاون الأسد مع الأميركي في العراق، لذلك استخدمت قضية اغتيال الحريري ذريعة لتنفيذ الخطة[1]. إنَّ فريق العمل لهذه المهمة كان مؤلفاً من رفيق الحريري، وليد جنبلاط، غازي كنعان، حكمت الشهابي وعبد الحليم خدام، وكانت الخطة الأميركية تقضي بانقلاب في القصر يطيح بالرئيس بشار الأسد ويأتي بغازي كنعان الضابط الأمني العلوي الأقدم والأكثر قرباً من الغرب؛ ويشارك كنعان في الحكم عبد الحليم خدام بحيث تتأمن مشاركة سنّية دون حدوث تغيير في الحكم تجنباً للمشاكل ولوقوع سوريا في وضع أمني يشبه ما حدث في العراق. وقد انسحب الشهابي من الفريق فور معرفته باتصال خدام بمسؤولين إسرائيليين في باريس، لذلك أرسل رسالة بهذا الشأن إلى الرئيس بشار الأسد. لقد كانت مشكلة أميركا مع وريث حافظ الأسد أنه استمر على نهج والده نفسه، وباختصار يمكن القول إنَّ المشكلة الأميركية تكمن في بيت حافظ الأسد الذي تعتبره

---

(1) صحيفة لوفيغارو، 18/ 10/ 2006.

واشنطن حامي الهوية العربية لسوريا[1]، ويجب التخلص منه بالاستناد إلى ما يقوله المسؤول الأمني الفرنسي السابق.

كتبت مجلة (انتيليجنس ريفيو) في عددها الصادر بتاريخ 02/ 03/ 2005: «إنَّ اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في بيروت تم التخطيط له وتنفيذه بعناية فائقة، بحيث أريد له أن يطلق العنان لسلسلة تفاعلية من الأحداث في المنطقة، وهي الأحداث التي قد تمهد الطريق أمام عقيدة راسخة خاصة بعصبة المحافظين الجدد التي تدير البيت الأبيض في الوقت الحالي».

وذكرت المجلة أنَّ وثيقة صيغت في العام 1996 من قبل ريتشارد بيرل ودافيدو ورمسر ودوغ فيث تحت إشراف ديك تشيني تقول إنَّ على إسرائيل تشتيت انتباه سوريا في لبنان عن طريق استخدام عناصر المعارضة اللبنانية بهدف زعزعة السيطرة السورية وتقويضها في هذا البلد.

ورأت المجلة أنَّ القرار 1559 كان الأداة التي تم استحداثها[2] خصيصاً من أجل زعزعة سوريا بشكل مباشر. ولكن بدلاً من تنفيذ

---

(1) أنظر بنود إعلان دمشق وفقرة سوريا ضمن المنظومة العربية وعدم التطرق لأمة عربية تعتبر سوريا جزءاً منها.

(2) معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية في فرنسا (IRIS france)، 6/ 02/ 2005.

- موقع (voltairnet)، 28/ 09/ 2007.

- موقع (diploweb.com)، 20/ 08/ 2005.

هجوم عسكري إسرائيلي ضدها قد يثير احتجاجات عالمية تقرر تنفيذ عملية جانبية تتمثل في عمل إرهابي من المرجّح له أن يعطي الذريعة لتحرك قوات عسكرية حاشدة ضد الوجود السوري في لبنان، ومن هذا المنطلق كان اغتيال رفيق الحريري.

مسؤول عسكري فرنسي سابق خدم في لبنان يقول في حديث خاص: إنَّ التمديد للرئيس إميل لحود شكل صدمة كبيرة للولايات المتحدة ولجورج بوش والمحافظين الجدد في أميركا لأن الرجل يشكّل حليفاً قوياً لحزب الله ولسوريا في لبنان. وكان من الضروري إزاحته من سدّة الحكم وعدم التمديد له لتسهيل عملية السيطرة على لبنان. ويضيف المسؤول إنَّ جورج بوش ومجموعة المحافظين الجدد المحيطة به صبّت جام غضبها على الرئيس رفيق الحريري الذي صوتت مجموعته النيابية لمصلحة التمديد للرئيس إميل لحود[1] في خريف عام 2005 خلافاً لما كان وعد به الرئيس الفرنسي. وقد أسفر هذا لصالح التمديد عن إصدار القرار 1559 الذي دعا إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان وأشار إلى المقاومة بصفتها ميليشيا يجب نزع سلاحها وتفكيكها[2].

لقد كان القرار 1559 بحاجة إلى قوة دفع ليسير على الطريق الذي

---

(1) موقع يهود فرنسا (juif.org)، 20/ 07/ 2006.
- (blog monde diplomatique)، 26/ 07/ 2006.

(2) الكاتب في لقاء خاص.

وجد من أجله، وكان اغتيال الرئيس رفيق الحريري يشكل قوة الدفع هذه التي أدت إلى انقسام لبناني كبير وانسحاب دراماتيكي للجيش السوري من لبنان. ولقد قال لي (ريشارد لابفيير) في لقاء خاص: إنَّ اغتيال الحريري شكل الرافعة الأساس والأولى التي أدت إلى تطبيق غالبية بنود القرار 1559 كما خططت له وأرادته أميركا وفرنسا، وخصوصاً في بند الانسحاب السوري من لبنان، كما أدت عملية الاغتيال إلى نتيجة طالما سعت إليها إسرائيل وهي وضع جزء مهم من الشعب اللبناني في موقع مناهض لحزب الله عبر استغلال دم الحريري. لقد كانت الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل المستفيدتين الوحيدتين من اغتيال رفيق الحريري[1].

لم يقبل ديك تشيني موقف الحريري بالتمديد للحود، ولم يشفع لهذا الأخير[2] صديقه شيراك؛ فالإمبرطورية الغارقة في حربين في العراق وأفغانستان ترى هزيمتها واقعة، وترى مشروعها التوسعي الاستعماري ينهار بفعل المقاومة، وبفعل موقف دولتين كبيرتين هما

---

(1) الكاتب في لقاء خاص مع الكاتب الفرنسي ريشارد لابفيير في باريس.

(2) جريدة لوفيغارو، 23/ 02/ 2010.

- (leposte.fr)، 16/ 05/ 2009.
- (sot.net)، 18/ 05/ 2009.
- مجلة (Geiostrtegie)، 21/ 06/ 2009.
- (alterinfo.net)، 07/ 05/ 2009.
- جريدة الأخبار، 18/ 03/ 2009.

سوريا وإيران. لم يكن لدى تشيني ودولته الوقت الذي لدى الحريري، لذلك فإن مفاعيل القرار 1559 يجب أن تظهر على الأرض مهما كلف الثمن، فكان اغتيال الحريري هو الثمن الذي طبق مفاعيل القرار الدولي المشؤوم[1].

كيف صيغ القرار 1559؟

ساءت العلاقة كثيراً بين الرئيس الفرنسي جاك شيراك ونظيره الأميركي جورج بوش[2] بسبب الموقف الفرنسي في مجلس الأمن الدولي قبيل غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية. وامتد التباين بين الرئيسن إلى توتر في العلاقات الفرنسية الأميركية حيث سعت الولايات المتحدة لجعل فرنسا تدفع ثمن معارضتها القوية لغزو العراق، لذلك عمل الأميركي على حصار الفرنسي في مؤسسات الحلف الأطلسي وفي المجموعة الأوروبية، كما تمَّ منع شركات فرنسية من الاستثمار في أميركا أو إبرام عقود مع جهات أميركية.

---

(1) إذاعة فرنسا الدولية (RFI)، 15/ 02/ 2005.

(2) المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI) دراسة باللغة الإنكليزية، أيار 2008.

- معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية (IRIS)، 27/ 06/ 2007.
- (blog le Figaro)، 01/ 09/ 2010.
- معهد (pierre Renouvin)، 18/ 04/ 2007.
- راديو كندا 10/ 10/ 2002.

هذا الحصار الأميركي كان له تأثيره على الفرنسيين الذين شعروا أن المصلحة الفرنسية تقضي إعادة المياه إلى مجاريها مع واشنطن.

في العام 2004 بدأت معالم الفشل الأميركي في العراق بادية للعيان[1]، وهذا الأمر شكل نقطة دفع لجاك شيراك للعمل على إعادة العلاقة مع جورج بوش. يُذكر أنَّ ضابطاً سابقاً في الجيش الفرنسي خدم في المكتب العسكري الفرنسي في بيروت وعمل مستشاراً لقائد قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان خلال ثمانينيات القرن الماضي قال لي، على هامش ندوة حول الشرق الأوسط إنَّ فرنسا لا يمكن لها قبول هزيمة الولايات المتحدة في العراق، لذلك سعى شيراك لمصالحة بوش عندما بدأت الولايات المتحدة تفقد زمام المبادرة هناك بداية العام 2004.

هذه النظرة تبدو الأقرب إلى المنطق السياسي، على الرغم من وجود أمور أخرى خصوصاً فيما نقل عن غضب شيراك[2] على الرئيس الأسد بسبب عدم تلزيم عقد استخراج الغاز في الصحراء السورية لشركة توتال الفرنسية وتلزيمه لشركة أميركية، كما أنَّ العلاقات الشخصية بين شيراك ورفيق الحريري لعبت دوراً في السعي الفرنسي

---

(1) جريدة (brussel stribunal) البلجيكية، 01/ 01/ 2010.

ـ مركز الدراسات والعلاقات الدولية (CERI) كانون ثاني 2007.

ـ مركز الدراسات حول الإرهاب (دراسة للعقيد في الجيش الفرنسي آلان كورفيس)، 17/ 03/ 2006.

(2) (Liberation.fr)، 23/ 03/ 2005.

لمصالحة أميركا بسبب ضغوط الحريري على صديقه شيراك للعمل على إخراج سوريا من لبنان بكل السبل. كذلك فإنَّ رغبة فرنسا بالحفاظ على تواجد قواتها في أفغانستان قد لعب دوراً في القرار الفرنسي.

إذن، اقتنع شيراك بضرورة مصالحة بوش بناء على ما ذكرنا من أسباب، وقد أوكل هذه المهمة إلى صديقه وثقته (جان ديفيد ليفيت) السفير الفرنسي في واشنطن الذي نصح شيراك بالتقرب من بوش عن طريق الملفين اللبناني والسوري عبر توجيه ضربتين دفعة واحدة تساهمان في طرد سوريا من لبنان، وعن طريق ملف الديمقراطية الغالي على قلب بوش. لقد عمل شيراك وليفيت على الأمر بسرية تامة، واختير الأشخاص المنوي تسليمهم هذا الملف حيث وقع اختيار شيراك على مستشاره (موريس غوردو مونتانيه) المعروف بصداقته الوثيقة مع البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير. وقد عمل (غوردو مونتانية) بفعالية وجديّة مع (جان ديفيد ليفيت) لصياغة مشروع قرار يجبر سوريا على الانسحاب من لبنان ويمنع التمديد للرئيس إميل لحود الذي تسعى سوريا للقيام به[1].

قام (غوردو مونتانيه) بمحاولة ضغط على سوريا التي زارها مطلع العام 2004، وأبلغ القيادة السورية أنَّ عليها التنازل عن لبنان، والنظر بعين الاعتبار إلى الوضع السياسي والاستراتيجي على حدودها مع العراق، غير أنَّ الرفض السوري للموقف الفرنسي ساهم في زيادة

(1) الكاتب في لقاء خاص مع الكاتب الفرنسي ريشارد لابفيير.

غضب شيراك على الرئيس بشار الأسد، وزاد من إصرار الرئيس الفرنسي على استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يُخرج سوريا من لبنان نهائياً.

لقد كان شيراك كالثور الأعمى في تعاطيه مع الرئيس الأسد بحسب ما قاله لي مسؤول سابق في جهاز مكافحة المخابرات الفرنسية[1].

لم يقدِّم بشار الأسد أي تنازل في لبنان، كما أخرج شركة توتال من قطاع الغاز والنفط في سوريا التي وقفت سداً مانعاً في وجه مساعي صديق شيراك المقرّب، رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري للسيطرة على لبنان وخصوصاً قطاعَيْ الكهرباء والهاتف. لقد منعت سوريا عبر إميل لحود الرئيس الحريري من خصخصة هذين القطاعين كاسرة بذلك وعود الحريري لشيراك خلال مؤتمر باريس 2 لدعم لبنان، والذي أوصى بخصخصة الكهرباء والهاتف وتبنّى الحريري توصيات المؤتمر، ووعد صديقه شيراك بتنفيذها. غير أنَّ الرئيس السوري منع هذا عبر رفض الرئيس اللبناني حينها إميل لحود التصديق على هذا المشروع. كما يختم المسؤول السابق في المخابرات الفرنسية حديثه لي.

لقد جاءت الذكرى الستون لنزول الحلفاء على شاطئ النورماندي الفرنسي في الحرب العالمية الثانية مناسبة للتصالح النهائي بين فرنسا

---

(1) الكاتب في حوار خاص.

والولايات المتحدة. وكانت الاحتفالات التي أقيمت للمناسبة، وحضور الرئيس الأميركي جورج بوش إلى النورماندي مناسبة للاتفاق النهائي الفرنسي الأميركي حول لبنان والعراق وسوريا؛ فـ(جان ديفيد ليفيت) هيأ الأرضية اللازمة أميركياً لهذا الاتفاق و(غوردو مونتانيه) هيّأها فرنسياً بحيث أصبح التوافق جاهزاً، ولا يحتاج إلا إلى لقاء الرئيسين ووضع الاستراتيجية المستقبلية للتحرك[1].

تطور موقف شيراك سلبياً من سوريا، واتخذ منحى جذرياً تمثّل بتبنّي الرئيس الفرنسي لسياسة جديدة تسعى لإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد من سدة الحكم. وقد صرح شيراك بهذا الأمر أمام بوش خلال مأدبة الغداء التي أقامها الرئيس الفرنسي على شرف نظيره الأميركي في قصر الإليزيه بعد قمة النورماندي، حيث يذكر الكاتب (ريشار لابفيير) في كتابه «القصة السرية للقرر 1559، ص 95» قائلاً: «أطلق شيراك بالونه الاختباري اللبناني الذي كان قد بلغ شوطاً متقدماً، وكان كعادته كثير الكلام لا يحجم عن إظهار نفسه خبيراً بشؤون الشرق المعقد، ـ فإذا قطعت الرباط بين سوريا ولبنان سقط النظام العلوي في دمشق ـ،».

أضاف لي ريشار لابفيير: إنَّ الرئيس رفيق الحريري كان يطالب شيراك بصورة مستمرة بمساعدته على إخراج سوريا من لبنان. واستعمل في إحدى جلساته معي لشرح إصرار الحريري الدائم على شيراك في هذا الموضوع تعبير شد طرف القميص (الكم). كان الحريري متضايقاً

(1) لقاء خاص مع الكاتب الفرنسي ريشارد لابفيير.

من الوجود السوري الذي منع تمدد نفوذه في لبنان، وكان في كل مرة يلتقي فيها شيراك يشده بطرف قميصه، ويردد على مسامعه دائماً: جاك، إفعل شيئاً لإخراج سوريا من لبنان[1].

هذا الكلام ردده على مسامعي (ايف بونيه) المدير السابق لجهاز مكافحة التجسس في فرنسا (دي أس تس). لقد كان شيراك يريد مساعدة صديقه رفيق الحريري الذي كان يرى وجود سوريا عقبة تحدّ من سلطاته، وكان يخشى من نية السوريين التمديد لخصمه اللدود إميل لحود لأن الحريري كان يطمح للإتيان برئيس مسيحي موال له.

إنَّ شخصية شيراك ذات طابع شعبوي وفلاحي كما أكّد لي مصدر نيابي فرنسي، وهو من النوع الذي يدخل في الحديث عن إسقاط النظام العلوي، ويتحرش بتفاصيل الطوائف والملل في العالم بسبب شخصيته هذه، وهو عنده وفاء لصداقاته، وهذه الميزة التي يتمتّع بها هي التي دفعته للحديث بهذه الطريقة، وللدخول في صراع كسر عظم مع الرئيس السوري بشار الأسد[2] خدمة لصديقه الثري رفيق الحريري على الرغم من تضرر المصالح الفرنسية، لكنه كان يحبِّذ العلاقات الشخصية، ويفضلها أحياناً على علاقات فرنسا الدولية كما يؤكد المصدر النيابي الفرنسي.

---

(1) لابفيير مع الكاتب.

(2) جريدة لوفيغارو، 14/ 02/ 2006.

- مجلة (Le point)، 21/ 06/ 2008.

- مجلة (blog monde diplomatique)، عدد 10، خريف 2006.

- موقع يهود فرنسا (juif.org)، 20/ 09/ 2010.

قد تكون شخصية شيراك هي الدافع له للحديث بهذه الطريقة، غير أن هذا لا يعطي تفسيراً كاملاً لهذا الجنوح في الكلام. في إحدى المرات قال لي خبير في معهد الدراسات الاستراتيجية الفرنسية إنَّ سياسة فرنسا في العالم العربي مبنية على مبدأ ثابت في وزارة الخارجية الفرنسية، وفي دوائر القرار الفرنسي يقول بالتحالف، وبدعم أنظمة الحكم السنّيّة في العالم العربي. وعندما يتكلم شيراك عن سقوط النظام العلوي فهو يستند إلى هذا المبدأ، ألا ترى العداء الفرنسي غير المفهوم لكل ما هو إيراني؟ لقد زايدت فرنسا في مواقفها بشأن إيران حتى على إسرائيل[1].

أراد شيراك نصرة صديقه والانتقام من الرئيس الأسد، وكانت قمة النورماندي واجتماع الإليزيه قد وضعا القطار على السكة في هذا الاتجاه. غير أنَّ الوقت كان ضيقاً، وكان يجب التحرك سريعاً بسبب الأخبار التي كانت تصله من الحريري، ومن سفارتي فرنسا في بيروت وفي دمشق عن نية سوريا التمديد خلال فترة شهرين للرئيس إميل لحود. من هنا أعطى شيراك توجيهات لـ(غوردو مونتانيه) بوجوب الاتفاق مع اللبنانيين على نص مشروع قرار قبل نهاية حزيران عام 2004[2].

---

(1) جريدة ليفغارو، 14/ 09/ 2010.
- موقع (Israel 7)، 19/ 06/ 2010.
- تلفزيون (france 24)، 07/ 06/ 2010.
- مجلة *(expresse)*، 09/ 06/ 2010.

(2) القصة السرية للقرار 1559، ريشارد لابفيير، ص95-96.

وقد عمد الرئيس الفرنسي إلى وضع الأمر بين يدي مجموعة من معاونيه المباشرين بعيداً عن دبلوماسيي الخارجية الفرنسية[1] وسفير فرنسا في الأمم المتحدة الذين تفاجأوا بطرح فرنسا لمشروع القرار 1559 من دون أن يكون لديهم أي علم بما جرى وما يجري، ولم يؤخذ رأي الخارجية الفرنسية في هذا الموضوع على الإطلاق. ويعزو خبير في الشؤون الشرق الأوسط في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية (إيريس) هذا التصرف من قبل شيراك إلى عدم ثقته بالخارجية الفرنسية وموظفيها الذين يعرفون جيداً شؤون وشجون الشرق الأوسط، وخشيته من أن يقوم أحد الدبلوماسيين بتسريب المعلومات حول القرار إلى السوريين أو إلى جهة ثالثة تقوم بدورها نقل المعلومة إلى دمشق.

هنا نعود إلى ريشار لابفير في كتابه «القصة السرية للقرار 1559»، حيث يقول: «في جو من الكتمان التام، كثرت أسفار موريس غوردو مونتانيه بين بيروت وسردينيا وواشنطن ونيويورك. وتؤكد عدة مصادر غربية وعربية أنَّ وزير الثقافة اللبناني السابق غسان سلامة رافق غوردو مونتانيه إلى سردينيا أو على الأقل أحد الذين عملوا على وضع نص القرار 1559. وتؤكد مصادر مأذون لها أخرى أن غسان سلامة إلى جانب مروان حمادة العقل المفكر للطائفة الدرزية والذي كان في حينه وزيراً للاقتصاد والتجارة كانا في عداد الفريق اللبناني الذي أعدَّ النص إلى جانب رفيق الحريري نفسه وابنه سعد. يردّ مروان حمادة على هذا

---

(1) م.ن.، الصفحة نفسها.

- (Le monde diplomatique)، حزيران 2006.

الكلام بأنه هراء وهو من صنع المخابرات السورية». ويضيف: «مع أننا نتبنّى حسنات هذا القرار، لكن لم يكن لنا شرف المشاركة في وضعه». ويذهب غسان سلامة إلى أبعد من ذلك، فيدّعي أنه علم بصدور القرار 1559 يوم 3 أيلول كسائر الناس من خلال الصحف، وكان مفاجأة هائلة له. ويضيف: «أما فيما يتعلق بموريس غوردو مونتانيه فقد تعرفت عليه في شباط 2006 في دار النقد الفرنسية بمناسبة تقديم ميدالية لرفيق الحريري. ومع أني كنت وزيراً في حكومة الحريري فإني لم أكن يوماً من أصدقائه الحميمين، ولم تطأ قدماي سردينيا قطّ. على كل حال فإنَّ السوريين الذين زعموا ذلك اعتذروا لي مؤخراً عن سوء الفهم». ويضيف لابفيير في كتابه: «غير أن إنكار غسان سلامة الشديد لكونه تدخل من قريب أو بعيد في وضع نص القرار 1559 لم يمنعه من القول: إنَّ وسائل الإعلام الفرنسية كانت بخيلة إذ أبدت القليل من الاهتمام بالجهد الذي بذلته فرنسا على أعلى مستوى لأجل المساعدة في إعادة السيادة اللبنانية. لقد قامت فرنسا بنشاط كبير منذ بداية العام 2004 مع فعاليات لبنانية ومع دول عربية كمصر والسعودية، وأخيراً مع الولايات المتحدة من اجل خلق دينامية تضع حداً لتدهور السيادة اللبنانية المتواصل. والنتيجة اليوم هي نجاح عظيم للدبلوماسية الفرنسية. ما عدا أننا سنرى ما آل إليه هذا النجاح العظيم، نجد هنا تحليلاً جيد الإسناد بالنسبة إلى شخص لم يعلم باتخاذ القرار 1559 إلا من خلال الصحف»[1].

---

(1) القصة السرية للقرار 1559، ريشارد لابفيير، ص94-95.

إنني أقوم بنقل هذه التفاصيل المحددة عن كتاب لابفيير كونها متداولة في أوساط السياسيين والعسكر المختصين في الشؤون السياسية في فرنسا، وقد سألت ريشار لابفيير مباشرة عن تبريرات كل من مروان حمادة وغسان سلامة فأجابني: إنَّ غسان سلامة اتصل بي هاتفياً، ونفى ما ورد في الكتاب. أما عن مروان حمادة فلم يقل لي شيئاً، وقد ظهر لي أنه مقتنع بكل ما كتبته عنه ومقتنع بمصادري عن الموضوع، ولا يعطي لكلام غسان سلامة أهمية ولا صدقية[1].

كان القرار 1559 يخدم فريقاً معيناً من اللبنانيين على حساب فريق[2] آخر. ولم تكن الدول التي تقدمت بهذا القرار والتي سعت من أجله، تقوم بهذا إلا لأنَّ مصالحها ترتبط مباشرة بهكذا قرار. وقد اتفق الموقف الغربي مع موقف فريق لبناني داخلي على أمرين أساسيين: طرد سوريا من لبنان ونزع سلاح حزب الله داخلياً، وهذا الأمر الأخير يعد مطلباً إسرائيلياً بامتياز طالما سعت إليه إسرائيل طوال صراعها مع حزب الله خلال ثلاثة عقود تقريباً هي عمر الحزب وتاريخ الاجتياح الإسرائيلي للبنان. ويكفي لأي إنسان عادي أن يقرأ بنود القرار لمرة

---

(1) الكاتب في لقاء خاص مع الكاتب الفرنسي ريشارد لابفيير.

(2) المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية (IFRI) دراسة لـ (Elisabeth picard، نيسان 2005).

- راديو فرنسا الدولي (IFRI)، 14/ 03/ 2005.

- موسوعة ويكيبيديا العالمية.

واحدة حتى يرى جلياً الهدف الحقيقي من وراء هذا القرار خصوصاً في الظروف التي كانت تمرّ فيها المنطقة عام 2005، وتعثر المشروع الأميركي في العراق، وبداية تأزمه في أفغانستان.

فالدول الخارجية والجهات المحلية التي كانت وراء استصدار القرار 1559، اتخذت من عملية التمديد للرئيس إميل لحود حجة لهذا الأمر[1]. هنا يمكن لنا أن نستعرض الأسباب التي حدت بالدول الغربية والأطراف المحلية للعمل على هذا القرار، والأسباب التي دعت سوريا للتمديد للرئيس إميل لحود.

الأسباب الأميركية

1 - الضغط على سوريا من البوابة اللبنانية من أجل إجبارها على التعاون في العراق الذي تصاعدت فيه أعمال المقاومة وازداد تدفق المقاتلين العرب إليه عبر البوابة السورية، فضلاً عن وجود كبار ضباط الجيش العراقي السابق في دمشق ومسؤولين أمنيين عراقيين سابقين تتهمهم أميركا بتنظيم أعمال المقاومة في بلاد الرافدين[2].

---

(1) منتدى (france 2)، 23/ 08/ 2006.
- إذاعة فرنسا الدولية (RFI)، 15/ 02/ 2005.
- موسوعة ويكيبيديا العالمية.
- موقع (voltairenet)، 01/ 10/ 2004.

(2) الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية: www.diplomatie .gov.fr/fr/ IMG/pdf/AFRI%2025.pdf.

2- اعتراف سوريا بالأمر الواقع الأميركي في العراق وتنسيقها مع الأميركيين في مجال مكافحة الإرهاب عبر استخدام قوتها وخبرتها بالنسبة إلى الجماعات الإسلامية وأحزاب المقاومة خدمة للسياسة الأميركية الجديدة[1].

3 - نزع سلاح حزب الله وإعادة تركيبه حزباً سياسياً دون أظفار، وربما محاسبة قيادته السياسية والعسكرية والدينية التي حاربت إسرائيل طيلة عقود طويلة، والقضاء على هذه الحركة التي يعتبرها العرب نموذجاً يحتذى به في مواجهة إسرائيل. وبالتالي إجبار العرب على قبول التسوية كما تريدها إسرائيل بعد إضعاف قوى المقاومة الرافضة لتسوية سلمية مع إسرائيل[2].

4 - امتلاك قرار دولي ضد سوريا يشكل ورقة ضغط تكتيكية في يد أميركا في كباشها مع إيران وسوريا في العراق[3].

وتظهر المصلحة الأميركية في هذا القرار من خلال بنود قانون محاسبة سوريا الذي أقره مجلس الشيوخ الأميركي[4]، بحيث لا يمكن تجاهل الربط بينه وبين القرار 1559. ومما جاء في قانون محاسبة سوريا والأسباب التي أدت إليه ما يلي:

---

(1) منتدى (monde diplomatique)، 11/ 11/ 2006.
ـ مجلة (Le grand soir)، 09/ 12/ 2006.

(2) مركز تعليم واستعمال القوة (تابع للجيش الفرنسي) آذار 2009.

(3) م.ن.

(4) (monde diplomatique)، نيسان 2005.

1 - إن سوريا تساعد حزب الله وحركة الجهاد الإسلامي وحماس في توجيه الضربات لإسرائيل.

2 - امتلاك سوريا لأسلحة كيماوية ومحاولتها امتلاك أسلحة بيولوجية تهدد أمن إسرائيل ووجودها.

3 - استمرار الوجود السوري في لبنان.

ما نلاحظه من قراءة بنود قانون محاسبة سوريا ومن بنود القرار 1559، هو نزع السلاح الموجود وهو سلاح المقاومة، وانسحاب الجيوش الباقية الذي يعني الجيش السوري بعد أن أجبر سلاح المقاومة الجيش الإسرائيلي على الانسحاب عام 2000، فضلاً عن حماية أمن إسرائيل أولا وأخيراً؛ إذن اليد الإسرائيلية واضحة المعالم في قانون الكونغرس كما في القرار 1559[1].

ولا بد في هذا الشأن من العودة إلى تصريحات وزير خارجية إسرائيل مباشرة بعد صدور القرار 1559 حينما قال: إنَّ لبنان سوف يوقّع معنا معاهدة سلام[2]. وهنا يتضح أن هناك اتفاقاً كاملًا بين الفرقاء الدوليين والمحليين الذين عملوا على إنتاج القرار 1559 بتوقيع معاهدة سلام بين إسرائيل ولبنان فور انسحاب سوريا ونزع سلاح حزب الله.

---

(1) موقع البعثة الدائمة لإسرائيل في الأمم المتحدة (Israel-un.mfa.gov).
- موقع سفارة إسرائيل في فرنسا بتاريخ 14/ 08/ 2006.

(2) موقع (yahoo)، 02/ 03/ 2005.
- جريدة السفير، 02/ 03/ 2005.

الأسباب الفرنسية

1 - غضب فرنسي شديد من سوريا بسبب عقود الغاز والنفط في الصحراء السورية.

2 - رغبة شيراك في سيطرة صديقه رفيق الحريري على مجمل مفاصل الدولة اللبنانية، وذلك لا يتحقق من دون إخراج سوريا من لبنان.

3 - كسب رضا اليهود في العالم عموماً وأميركا بشكل خاص عبر الحديث عن نزع سلاح حزب الله بقرار دولي واعتباره سلاحاً غير شرعي.

4 - الضغط على إيران في الملف النووي عن طريق تقليم أظفارها القريبة من إسرائيل، وذلك بإضعاف حزب الله ونزع سلاحه.

أما الأسباب التي دفعت سوريا إلى الإصرار على التمديد للرئيس إميل لحود فهي:

1 - شعور سوريا بالخطر على الدولة والنظام بسبب الاحتلال الأميركي للعراق ووجود الجيش الأميركي على الحدود الشرقية لسوريا، فضلاً عن التهديدات الأميركية المتواصلة ضد النظام السوري.

2 - القلق من هشاشة الجبهة اللبنانية التي تعتبرها سوريا خاصرتها الرخوة، والشعور بالخطر على النظام من بعض الجماعات اللبنانية التي بدأت تغازل وتستقبل رموزاً من المعارضة السورية.

3 - الحفاظ على قوة حزب الله وقوة الردع التي يمتلكها،

إضافة إلى قوته الصاروخية التي يجب تغطيتها من أعلى سلطة شرعية ودستورية في لبنان.

4- الحفاظ السوري على ورقة الفصائل الفلسطينية المقاومة لمنع ابتزاز إسرائيل لها في ظل الخلل الكبير في موازين القوى لصالح إسرائيل.

5 – اعتبار سوريا أن التمديد للرئيس إميل لحود يمكن أن يسهّل عملية انسحاب جزئي من لبنان بناء على اتفاقات مع الحكومة اللبنانية.

القرار 1559 [1]

النص الحرفي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته المعقودة في 2 أيلول 2004 والمتعلق بلبنان بصيغته الرسمية والنهائية:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، ولا سيما القرارن 425 (1978) والقرار 426 (1978) المؤرخان 19 آذار 1978 والقرار 520 (1982) المؤرخ 17 أيلول 1982 والقرار 1553 (2004) المؤرخ 29 تموز 2004، فضلاً عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيان المؤرخ 18 حزيران 2000 (2000/ PRST/ S/ 21)،

وإذ يؤكد مجددًا دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً،

---

(1) القرار كما وزع على وسائل الإعلام العالمية.

وإذ يشير إلى عزم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه من استمرار تواجد ميليشيات مسلحة في لبنان، مما يمنع الحكومة اللبنانية من ممارسة كامل سيادتها على جميع الأراضي اللبنانية،

وإذ يؤكد مجدداً أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية،

وإذ يدرك أن لبنان مقبل على انتخابات رئاسية ويؤكد أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي،

1 - يؤكد مجدداً مطالبته بالاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء لبنان؛

2 - يطالب جميع القوات الأجنبية المتبقية بالانسحاب من لبنان؛

3 - يدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها؛

4 - يؤيد بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية؛

5 - يعلن تأييده لعملية انتخابية حرة ونزيهة في الانتخابات الرئاسية المقبلة تجري وفقاً لقواعد الدستور اللبناني الموضوعة من غير تدخل أو نفوذ أجنبي؛

6 - يطالب جميع الأطراف المعنية بالتعاون تعاوناً تاماً وعلى

وجه الاستعجال مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار ولجميع القرارات ذات الصلة بشأن استعادة لبنان لسلامته الإقليمية وكامل سيادته واستقلاله السياسي؛

7 - يطلب إلى الأمين العام أن يوافي مجلس الأمن في غضون ثلاثين يوماً بتقرير عن تنفيذ الأطراف لهذا القرار، ويقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

إذن صدر القرار 1559 بتعاون أطراف لبنانيين مع قوى دولية تتواجد عسكرياً وسياسياً وأمنياً في المنطقة. وإذا كان بعض اللبنانيين قد شارك في صياغة مسودة هذا القرار فإنَّ آلية تنفيذه بقيت في عهدة القوى الكبرى. وهنا كانت عملية اغتيال الرئيس الحريري بمثابة القوة الدافعة والحجة التي شكلت رافعة لهذا المشروع الذي لم يكن ليجد آلية تنفيذه لولا وقوع عملية الاغتيال هذه[1].

لا يختلف اثنان في العالم أن اغتيال الرئيس رفيق الحريري صبّ في مجمله في خدمة الدول التي صاغت القرار 1559، لأنَّ عملية الاغتيال سرّعت، لا بل ساهمت في دعم بعض بنود القرار التي كانت تبحث عن آلية تنفيذ تفتقدها في ظل المأزق الأميركي المتفاقم عراقياً، وعدم استعداد أحد لشن هجوم عسكري على سوريا يجبرها على الخروج من لبنان.

إنها سوريا، الطريق الأكثر وعورة والأصعب مسلكاً والأكثر

---

(1) لابيفيير مع الكاتب.

مدعاة لتدخل الآخرين واهتمامهم، نظراً لموقعها الجغرافي، وكذلك للموقع الاستراتيجي الذي اتخذه نظامها في مواجهة أميركا أحياناً، وفي تحالفه الثابت مع إيران.

أغضبت سوريا الغرب في أكثر من مناسبة، وساهمت في هزيمة أميركا في العراق ما جلب عليها غضب العرب حلفاء أميركا الذين سعوا منذ عقد تقريباً لإسقاط النظام في سوريا إضعافاً لإيزان عدوهم الأول، لذلك كان تدخلهم سريعاً وقوياً لحظة اندلاع الأزمة، وحاول بعضهم جلب الأطلسي فوراً، للتدخل كما حصل في ليبيا .

إنَّ سوريا ليست دولة قوية بالمعنى العسكري والاقتصادي وحتى الديمغرافي، لكن موقعها وطبيعة التحالفات التي اختارها نظامها جعلت منها دولة محورية وهامة. في سوريا نقاط قوة ونقاط ضعف للنظام وللمعارضة على السواء، وهذه النقاط يجتمع فيها العاملان الداخلي والخارجي ببعديهما الإقليمي والدولي. ومن المفارقات السورية أن التدويل الذي سعت إليه دول الخليج العربي أفاد النظام منه بشكل غير قليل، وذلك يعود إلى الدخول الروسي القوي على الخط الذي جعل سوريا محور صراع دولي أصبحت من خلاله في حمى مظلة روسية سياسية وأمنية وعسكرية عبر الدعم والتسليح، وهذا الأمر لم يتوافر في ليبيا .

أدى التدويل إلى خروج الأمر من يد السوريين الذين عجزوا عن الوصول إلى حل سياسي، بينما على الأرض لم يحصل الحسم

العسكري لأي طرف. فبينما تمكن المسلحون المعارضون من التواجد في الأرياف، خصوصاً على الحدود مع تركيا وعلى الحدود مع لبنان، بقيت غالبية المدن والمرافق الإستراتيجية بيد النظام؛ وقد ركزت المعارضة المسلحة منذ بداية الأزمة على المنطقة الوسطى التي تضم محافظة حمص حيث جرت هناك أعنف الاشتباكات. وقد تحدثت جهات دبلوماسية فرنسية عن وجود آلاف المقاتلين العرب والأجانب في مدينة حمص وضواحيها فضلاً عن مدينة القصير والقرى المحيطة بها، خصوصاً تلك الواقعة غرب نهر العاصي. وتنقل هذه المراجع عن جهات أمنية فرنسية أنَّ غالبية هؤلاء المقاتلين جاؤوا عبر لبنان، وبعضهم دخل عبر مطار بيروت الدولي فيما أتى بعضهم الآخر عبر البحر الأبيض المتوسط في بواخر ترسو في عرض البحر قبالة مدينة طرابلس، وينتقل منها المقاتلون الأجانب إلى اليابسة اللبنانية عبر قوراب صغيرة.

عدد المسلحين في مدينة القصير والقرى المحيطة بها بلغ بعد سنة ونصف من بداية الثورة حوالى اثني عشر ألفاً من جنسيات مختلفة (باكستان، أفغانستان، الصومال، تونس، ليبيا، الأردن، الجزائر، فلسطين، لبنان)، هذا فضلاً عن السوريين المسلحين الذي يقاتلون النظام. وتقول المراجع الفرنسية إنَّ غالبية اللبنانيين هم من عرسال وصيدا وطرابلس، ويتوزع الأجانب على القرى التي تقع غرب نهر العاصي مستغلين طبيعة الأرض الشجرية الكثيفة. وهؤلاء المقاتلون

يتواجدون في القرى التالية (سقرجة، أبو حوري ، النهرية، الأظنية، البرهانية وعين التنور)، وتعتبر عين هذه الأخيرة مركز الثقل لهؤلاء المسلحين كون الجيش السوري يستثنيها من عمليات القصف بسبب تواجد محطة مياه الشفة التي تزود مدينتي حمص وحماه من مياه العاصي فيها، ويخشى الجيش إن قصف القرية تضرّر المحطة وانقطاع مياه الشفة عن المواطنين.

تخضع مدينة القصير، على العموم لسيطرة المسلحين بحسب المراجع الفرنسية، وغالبية المتواجدين من المسلحين في داخلها هم من السوريين، بينما يسيطر الجيش السوري على مبنى المديرية الذي يقع عند مدخلها الشرقي من ناحية مدينة حمص، وعلى القرى والبلدات المحيطة، وكذلك الطريق الدولي بين حمص والحدود اللبنانية ناحية مشاريع القاع.

في هذه المنطقة التي توازي لبنان في مساحتها يمتلك المسلحون راجمات صواريخ، مدافع من العيار الثقيل، مضادات للطائرات وذخائر وبنادق آلية، وهم أقاموا التحصينات والدهاليز والمتاريس، ويدفنون قتلاهم فوراً.

حمص

ويسيطر الجيش السوري على معظم أحياء مدينة حمص، في حين تواجد المسلحون، في البداية، في حي (بابا عمرو) ذي الأغلبية التركمانية وجعلوه حصناً لهم. وبعد سقوطه انتقل المسلحون إلى جزء

من حي الخالدية ذي الكثافة السكانية، والذي يرتبط بحي القصور الواقع عملياً وجغرافياً خارج مدينة حمص. وقد عمد الجيش السوري إلى السيطرة على هذا الحي في محاولة منه لحصار الخالدية حيث كان المقاتلون يتواصلون مع حي القصور للانسحاب أو التموين، بهدف التضييق عليهم في منطقة تواجدهم. وهكذا بات يسيطر على غالبية الأحياء، بينما يتحصن المسلحون في منطقة لا تتعدّى مساحتها الكيلو متر المربع الواحد، حيث يتواجد داخل الحي حوالى 500 مسلح، في حين يحوي حي الحميدية وخصوصاً الحي المسيحي المسمى حي (بستان الديوان) الكمية الأكبر منهم، وقد هجّر المسلحون السكان المسيحيين كافة، وأقاموا محكمة ميدانية في أفخم المعالم التاريخية في حمص (بيت الآغا).

واعتمد النظام في مواجهة هذه الحالة ما يعرف بالحرب ضد التمرد أو مواجهة حرب العصابات؛ وبناء على هذه الخطة فهو يمسك بالمرافق الإستراتيجية مثل الطرقات الرئيسة والإستراتيجية، طريق حمص الشام، حمص حلب، المطارات العسكرية والمدنية، المرافق العامة، محطات توليد الكهرباء، مصفاة النفط في حمص،القواعد العسكرية، جميع المطارات المدنية والعسكرية في سوريا فضلاً عن الموانىء البحرية، الجامعات، المؤسسات الحكومية في المدن، وهو يسعى إلى التقليل من خسائر الجيش وعدم إنهاكه بتجنب إرساله إلى القرى النائية الصغيرة التي يتواجد فيها المسلحون، ويتبع أسلوب القصف اليومي.

ما هي طرق الحل العسكري

في حمص تمكن النظام من الإمساك بالوضع أكثر من مرّة، وفي كل منها كان المسلحون يخرجون من حي ليعودوا إلى الحي المجاور، ولكن تبقى مدينة القصير ومنطقتها خارجة بشكل كبير عن سيطرة النظام الذي لا بدّ له من استخدام المشاة لحسم المعركة في هذه المنطقة السهلية الكثيفة الأشجار، وعليه أيضاً استعمال سلاح الحوامات بشكل أكبر، ويمكنه أيضاً أن ينقل القوات الخاصة بعد انتهاء معركة حمص إلى منطقة القصير حيث يأمل النظام حسم المعركة[1]. أما الحدود التركية السورية فإنها تستمر مشتعلة، ولكن على الرغم من التهديدات التركية لا يبدو أن خطرها كبير مثل الخطر في حمص، وذلك يعود إلى تواجد عسكري قوي للأكراد في تلك المنطقة، جعل التوازنات فيها دقيقة محلياً وإقليمياً ، في حين تبقى حمص، الأقرب إلى دمشق والمنطقة الحيوية والإستراتيجية للتواصل بين العاصمة والساحل، المنطقة الأهم للنظام وكذلك للمعارضة التي تسعى عبر السيطرة عليها لقطع دمشق عن حلب، وهذا أسهل من الناحية العملانية.

في الشمال السوري توجد الخريطة ذاتها حيث يسيطر النظام على مدينة حلب، وعلى المرافق الحيوية في كل المنطقة، بينما يتواجد المسلحون في الأرياف وعلى الحدود مع تركيا؛ وهناك تواجد

(1) عند الانتهاء من الكتاب كان الجيش السوري ينفذ عملية عبر الحوامات والقوات الخاصة ويستعيد السيطرة على ريف القصير بمحافظة حمص.

عسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي في مناطق الأكراد خصوصاً في عفرين وعلى الحدود بين تركيا وسوريا بينما تتواجد قوات خاصة بريطانية وفرنسية تسعى منذ عدة أشهر لتسهيل إقامة مناطق آمنة وعازلة في الشمال .

ما هي مصالح روسيا في سوريا؟

استمرت موسكو منذ بداية الأزمة السورية في دعم النظام، وليس هناك في القراءة الاستراتيجية لموسكو ما يدعوها للتخلي عن دمشق، خصوصاً بعد التجربة الليبية المريرة التي شعرت فيها موسكو أنه تم استغفالها والتعامل معها بخفة وعدم احترام، ولم يكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سعيداً من سلفه ميدفيديف رئيس الوزراء الحالي الذي اتخذ قرار التغيب عن جلسة مجلس الأمن الدولي التي خرجت بالقرار 1973.

ليس للموقف الروسي أية خلفية اقتصادية، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الصين الذي يعد تبادلها التجاري مع أصغر دولة خليجية أكبر من تبادلها التجاري مع دمشق. وعلى الرغم من ذلك فإن التبادل التجاري بين روسيا وسوريا ارتفع من 218 مليون دولار عام 2006 إلى حوالى ملياري دولار عام 2008 بسبب الحصار المفروض عليها، واتّهام الغرب لها باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، بينما بدأت شركة غاز بروم عمليات استثمار في الغاز السوري بقيمة 600 مليون دولار.

مالياً، تبدو العلاقة بين موسكو ودمشق في حالة جيدة، إذ وافقت روسيا عام 2005 على إعادة مناقشة ديون الاتحاد السوفياتي المستحقة على دمشق والتي كانت تقدر بحوالى 14 مليار دولار، فقامت موسكو بكل بساطة بحذف 73 بالمائة من هذه الديون، أما النسبة الباقية فقد تمّت تسويتها بطريقتين من الدفع كالتالي: نصف القيمة تقسط على مدى عشر سنوات، بينما النصف الآخر وضع في حسابات روسية في سوريا للقيام بمشاريع استثمار وشراء البضائع المحلية، وهذا ما لم تفعله مع أي دولة أخرى، ما يظهر حجم المصالح الاستراتيجية بين البلدين.

إنَّ حجم التبادل التجاري الروسي السوري ليس السبب في التأييد الذي تبديه موسكو للرئيس السوري بشار الأسد. هنا التعاون العسكري يلعب الدور الأكبر في هذا الدعم. فسوريا شريك ذو أهمية استراتيجيه لموسكو نظراً لموقعها الجغرافي على البحر المتوسط فضلاً عن استقلالية قرارها نحو الغرب في منطقة معظم دولها تابعة له بشكل شبه مطلق. هذا الوضع السوري مهم بالنسبة إلى روسيا التي تحافظ على حليف يشكل منفذاً لها على المياه الدافئة، وهي الهدف الروسي الاستراتيجي منذ القياصرة. من هنا أصبح تعزيز القوة الدفاعية لسوريا هدفاً روسياً على الرغم من الملاحظات والامتعاض الإسرائيليين .

حتى العام 2006 كان الدعم الروسي لدمشق محصوراً في عمليات تطوير الأسلحة وصيانتها فضلاً عن تدريب الضباط السوريين

وتأهيلهم؛ في تلك السنة يقدر عدد الضباط السوريين الذين تابعوا دورات تدريبية على أيدي الخبراء السوفيات أو الروس بعشرة آلاف ضابط، كما أنه لتاريخ العام 2006 كان هناك حوالى 2000 مستشار عسكري روسي في سوريا.

منذ العام 2006 تسارع التعاون، وتم توقيع اتفاق بين البلدين زودت بموجبه موسكو دمشق بأسلحة دفاعية خصوصاً في المجال الجوي (صواريخ ستريليت، بوك م2 اورال) وهذه الأسلحة دفاعية بحتة . بينما رفضت في العام 2008 بيع سوريا صواريخ اسكندر التي بالإمكان استخدامها كسلاح دمار شامل، وذلك بسبب اعتراضات إسرائيلية. وهنا تظهر الحركة الروسية توازناً بحيث تؤمن لحليفها الاستراتيجي السوري غطاء دفاعياً قوياً من دون أن تضع في مواجهتها إسرائيل واللوبي المؤيد لها في الغرب، لأن ما يعنيها هو ميزان تجارتها.

هذا الوضع أراح السوريين الذين يعرفون أنه ليس بإمكانهم الحصول على أكثر من هذا من قوة كبيرة، هي الوحيدة، مع الصين، المستعدة لتأمين غطاء دبلوماسي عبر حقها في النقض «الفيتو» في مجلس الأمن الدولي. ومن أجل تعزيز هذا التوجه الروسي تظهر سوريا عندما تستطيع أنها شريك لروسيا من دون شروط. فقد كانت سوريا الغطاء الإسلامي الوحيد لروسيا في حربها الشيشانية؛ وفي العام 2008 كانت الدولة الثانية بعد بيلاروسيا التي أعلنت تأييدها لموسكو في الحرب مع جورجيا، ومقابل هذه المواقف النادرة عالمياً في تأييد

موسكو تنتظر دمشق مواقف روسية مماثلة في حال حصول مشاكل واضطرابات إقليمية أو في الداخل السوري كما يحصل منذ فترة، حيث اجتمع الإقليم المحيط بسوريا والغرب على التحريض والتدخل في الأزمة السورية. هذا التأييد الروسي يظهر في منعطفات كبيرة تعرض لها النظام في سوريا منذ العام 2003 بُعيد سقوط بغداد تحت الاحتلال الأميركي.

في تموز عام 2003، وبعد ثلاثة أشهر من سقوط عاصمة الرافدين، وجّه الرّوس دعوة للرئيس السوري بشار الأسد لزيارتهم، مؤكدين دعمهم له في مواجهة الولايات المتحدة التي كانت حينها تبحث من خلال لجنة محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان، وضع النظام السوري على لائحة الأنظمة غير المرغوب فيها أميركياً.

في العام 2005، وبينما كانت سوريا معزولة دولياً حافظت موسكو على علاقات متينة مع دمشق، لكن حتى لو أنَّ الرئيس السوري حصل على فك الحصار الدولي المضروب حوله بعد ثلاثة أعوام بمبادرة من ساركوزي بسبب الورطة الأميركية في العراق وأفغانستان، وحتى لو أنَّ الولايات المتحدة أعادت سفيرها إلى دمشق بعدها بفترة، تبقى روسيا القوة الكبرى الوحيدة التي تعول عليها دمشق وتحافظ معها على علاقة فيها استقرار ثابت. ويعرف الرئيس السوري بشار الأسد والدائرة الحاكمة المحيطة به أن عليهم مساعدة حليفهم الروسي عبر منحه قاعدة عسكرية بحرية في مدينة طرطوس السورية على البحر

الأبيض المتوسط، وهذه القاعدة كانت وضعت في تصرف القوة البحرية السوفياتية عام 1960، غير أنَّ بنيتها التحتية المتواضعة، وعمقها البسيط جعلها ميناء تزود وصيانة أكثر منها قاعدة عسكرية ولوجيستية.

لقد تركت القاعدة بشكل جزئي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولم يعد الروس إليها إلا في العام 2008، حيث استكملوا في العام 2012 تأهيلها وبناء رصيفين عائمين، مخازن، ثكنة عسكرية وبنية تحتية شاملة مكنت ميناء طرطوس من استقبال أكبر السفن الحربية في الأسطول الروسي.

هذه القاعدة التي تؤمن منفذاً استراتيجياً كبيراً لروسيا على البحر الأبيض المتوسط تضاف إلى قاعدتين للبحرية الروسية في ميناء (نوفوروسيك) في روسيا وفي (سباستوبول) في أوكرانيا، وهذه الأخيرة كانت موسكو تستعد لمغادرتها في العام 2017، ما جعل عملية تأهيل ميناء طرطوس حاجة ضرورية وملحة بالنسبة إليها. وقد أدت عودة (فيكتور لانوكوفيتش) حليف روسيا إلى الحكم في أوكرانيا إلى تمديد بقاء البحرية الروسية في (سباستوبول) 25 سنة إضافية، لكن على الرغم من هذا التمديد تبقى الحاجة إلى منفذ ومقر على المتوسط ملحة بالنسبة إلى روسيا، وهذا يمكنها من تفادي العقبات المتمثلة بعبور المضايق البحرية التي تسيطر عليها تركيا، البلد العضو في حلف شمال الأطلسي. وفضلاً عن قربها، من قناة السويس تمكن طرطوس روسيا من الوصول إلى القرن الأفريقي والمحيط الهندي حيث تشارك

بحريتها الروسية في محاربة القرصنة المنتشرة في منطقة خليج عدن.

وقد سبّب تأهيل مرفأ طرطوس توتراً بين روسيا وإسرائيل؛ فالإسرائيليون لا يريدون رؤية روسيا تنشر في سوريا صواريخ مضادة للسفن من طراز ياخونت أو معدات متطورة أخرى. بينما يقول الروس إنَّ وجود هذه المعدات ضروري لحماية سفنهم، غير أنَّ هذه الصورايخ والمعدات توفر لسوريا تلقائياً حماية إضافية ضد أي تدخل إسرائيلي، لكن، على الرغم من الاعتراضات الإسرائيلية بقيت روسيا على قرارها، حيث أعلن وزير الدفاع الروسي في شباط عام 2011 أنَّ عقد تزويد سوريا بالصواريخ أصبح بحكم الجاهز، وقد تسلمت سوريا دفعات من بطاريات ياخونت في تموز عام 2011.

إلى أي مدى يمكن لروسيا الاستمرار في دعم سوريا؟

لا يمكن الركون إلى الدعم الروسي إلى ما لا نهاية. روسيا اتخذت حق النقض «الفيتو» أكثر من مرة في مجلس الأمن الدولي رداً على الخديعة التي اعتبرت أنها تعرضت لها في ليبيا. لدينا مثال على المواقف الروسية التي لا تستمر صلبة كما هي الحال في الدول الغربية في حديث للرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء زيارته باريس يوم 21 حزيران عام 2011 حينما وجه كلام قاسياً للنظام في سوريا قائلاً: «كان لدينا انطباع أيام الاتحاد السوفياتي أنَّ لنا علاقة خاصة مع سوريا، ولا أدري لماذا، حالياً سوريا لديها علاقات خاصة مع فرنسا، نحن اليوم، ليس لدينا مصالح خاصة في سوريا، نحن نفهم أنه من المستحيل

استخدام الأدوات السياسية ذاتها المستخدمة منذ 40 عاماً في عالمنا الحالي، أتمنى أن تكون الحكومة السورية واعية وتأخذ العبر، ختم بوتين..».

هذه التصريحات تأخذنا إلى الاعتقاد أن موسكو لن تذهب بدعم النظام السوري إلى ما لانهاية، وأنَّ دعمها ليس غير مشروط، وهناك ضغوط الأوروبيين والولايات المتحدة التي تؤثر في النهاية على الموقف الروسي. لقد غابت روسيا عن جلسة مجلس الأمن الدولي في 2 أيلول عام 2004 التي أدّت إلى صدور القرار 1559 الذي فرض سحب الجيش السوري من لبنان، كما أنَّ الروس لم يمنعوا صدور القرار 1636 بتاريخ 31 تشرين أول عام 2005، والذي يفرض على سوريا التعاون مع لجنة التحقيق الدولية في مقتل الحريري..

غير أن الروس اتخذوا أكثر من مرة حق النقض «الفيتو» لمنع قرار يدين سوريا على خلفية الأحداث التي تعصف بها منذ شباط عام 2011، وهذا الموقف له أسبابه التي شرحناها، غير أنَّ بقاء النظام السوري مرتبط أولاً وأخيراً بمدى قوة هذا النظام داخلياً ومدى تماسك الجيش السوري وتأييده له فضلاً عن تأييد شريحة كبيرة من السنّة في مدينتي دمشق وحلب، ولا يمكن اعتبار الهجمات المسلحة على المدينتين ضمن معادلة تقلص من شعبية النظام فيهما؛ هذا يضاف إلى تأييد الأقليات الخائفة من وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم، كما أنَّ تماسك النظام يرتبط، بموقع ما، ببقاء دعم إيران له؛ فالغرب،

حتى لو سمحت روسيا باتخاذ قرار في مجلس الأمن الدولي ضد سوريا لن يشن أية حرب عليها دون معرفة مسبقة بالموقف الإيراني.

المعارضات السورية

لم تكن المعارضات على وجهة واحدة طوال تاريخ صراعها مع حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، ولم تغب هذه الخلافات يوماً، وهي بقيت وتجذرت مع بدء الحراك في سوريا ومن ثم مع دخول السلاح عنصراً أساسياً في الصراع. هذا التشرذم جعل الدول العربية والإقليمية الساعية لإسقاط النظام السوري تقوم خلال الأشهر الأولى من عمر الاضطرابات السورية بمساعٍ وضغوط كبيرة لتشكيل هيئةٍ جامعة أو قيادةٍ سياسيّة تجمع المعارضة السورية في جسم مرتبط بهذه الدول يسهل حراك المعارضة على الأرض، ويخدم توجّهات الدول المعنية.

تعيش المعارضة السورية حالة انقسام متجذرة، ويمكن القول إنَّ العمل السياسي الارتجالي سمة أساسية لتيّاراتها، إضافةً إلى انعدام الثّقة المتبادلة نتيجة افتقارها للتّواصل والعمل السياسي الحقيقي على الأرض، وكذلك إلى بنيتها التنظيمية المترهّلة وحراكها المحبذ للإعلام والمتعطش له فضلاً عن حالة بيروقراطية تعيشها النخبة المتصدرة لها ما جعلها خارج حسابات المزاج الشعبي، وخارج مخاوف الدولة السورية.

سعت تركيا وقطر مدعومتين من فرنسا منذ البداية إلى جمع هذه

المعارضة عبر تنظيم أكثر من اجتماع، كاجتماع إسطنبول في 26 نيسان 2011، ومؤتمر أنطاليا يوميْ 1–2 حزيران 2011 الذي شهد خلافات بين الأحزاب والتيارات المعارضة العلمانية وتيار الإخوان المسلمين و«إعلان دمشق» في الخارج. وتمخّض عنه بيانٌ دعا إلى استقالة الرئيس وتسليم مهامّه لنائبه، وهذا ما عادت إليه، بعد سنة ونصف الدول الداعمة لهذه المعارضة بعد فشلها في جر أميركا إلى حملة عسكرية ضد سوريا تكون فيه هذه الدول الماركة المسجلة التي تعطي للهجوم الأميركي وجهاً عربياً وإسلامياً ودولياً. بعد ذلك، عُقد اجتماع بروكسل بتاريخ 4 حزيران 2011 الذي شاركت فيه تيّاراتٌ وشخصياتٌ إسلامية وعشائرية، وتمخّض عنه تشكيل «الائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية». ثم نُظِّم مؤتمر، ولكن هذه المرة من قبل المعارضة الداخلية الأكثر استقلالية في قرارتها بالنسبة إلى الخارج في دمشق في فندق سميراميس بتاريخ 27 حزيران 2011.

تشكيلات المعارضة السورية...

المجلس الوطني السوري

استمر السعي القطري مع أطياف المعارضة السورية من دون جدوى حتى تم فرض تشكيل المجلس الوطني السوري بتاريخ 29 آب 2011 من قبل سوريين في أنقرة برئاسة برهان غليون وعضويّة 94 شخصية.

أعلن عن إنشاء المجلس بطريقة فوقية وفرض فرضاً على الجميع، إلاّ أنَّ معظم الشخصيات الواردة أسماؤها لم يَجْرِ التشاور والتّنسيق معها. كما قاطع التيار الإسلامي المستقلّ ومجموعة العمل الوطني المبادرة، وهاجماها بشكلٍ واضح على اعتبار أنّهما كانا قد دُعيا إلى اجتماعٍ تشاوري لشخصياتٍ إسلامية وتكنوقراطية في اسطنبول بغرض تأليف مجلسٍ وطني سوري، وتمّ لاحقاً في اسطنبول بتاريخ 15 أيلول الإعلان عن تشكيلة هذا المجلس وفق الآليّات ذاتها التي حكمت المؤتمرات السابقة، فجاء مفتقداً تمثيل الطّيف الواسع من شرائح المعارضة السورية، وفرض عليه من له ارتباطات بالدول التي أنشأته وهي تركيا وفرنسا وقطر..

كيف فرضت فرنسا وقطر برهان غليون رئيساً للمجلس الوطني

كان شهر رمضان 2011 الموعد النهائي الذي حددته دولة قطر للإخوان المسلمين في سوريا للنجاح في استقطاب المعارضات غير الإسلامية في جسم معارض موحد، غير أنَّ مرور شهر رمضان من دون أن يتأثر النظام في سوريا، إضافة إلى سقوط النظام الليبي تحت ضربات الناتو أنتج لدى حكام قطر وحلفائهم الفرنسيين فكرة إنشاء مجلس انتقالي سوري من معارضة مصنّعة فرنسياً وقطرياً بعيداً عن كل الجسم المعارض السوري المعروف. ومن هنا أتت فكرة المجلس الانتقالي

السوري برئاسة برهان غليون الحامل للجنسية الفرنسية بمثابة تجربة جديدة تضاف إلى التجارب السابقة في حرب أميركا عبر فرنسا وقطر ضد النظام في دمشق مستخدمة دماء الشعب السوري وقوداً رخيصة في هذه المعركة.

ولمن لا يعرف، فبرهان غليون المعين فرنسياً وقطرياً رئيساً للمجلس المفبرك لم يكن يوماً يحسب على المعارضة السورية في أي طيف من أطيافها، كما أنَّ تاريخه وعمره لم يشهدا له أنه من المناضلين السياسيين في هذا المضمار. حتى أنَّ كتاباته السياسية لم تكن لها طابع نضالي معارض على الرغم من المتانة اللغوية؛ ويعرف جميع المعارضين السوريين في الداخل والخارج أنَّ الهدف منها كان الاسترزاق المادي فضلاً عن البحث عن مكان ضمن الحالة الثقافية العربية في بلدان المهجر الغربي ليس أكثر. كما أنَّ دخوله كمعارض جدّي في هذه الأزمة أتى متأخراً شهرين على الأقل، واقتصر على بيانات هلامية عبر الفيسبوك، ويخضع لنفوذ قوي من الداخلية الفرنسية؛ ويوجد في كل مفاصل هذا الإعلام رجال يعملون مباشرة لمصلحة الأجهزة الفرنسية الداخلية والخارجية، ولم تكن حالة تعويم برهان غليون منذ شهر تقريباً إلا نتاج هذا المطبخ الأمني الفرنسي بامتياز.

في هذا السياق أيضاً كان ظهور برهان غليون على قناة الجزيرة متحدثاً باسم المجلس الانتقالي المفبرك، بعد الهجوم الفرنسي الشديد

على إيران، مستخدماً خطاباً متشدداً ضدّها، واصفاً إيّاها بالعدو في ترابط وتقاطع واضحين مع الخطاب الفرنسي، في حين تولت قطر المد بالمال عبر تغطية المؤتمر الحالي للمعارضة السورية في الدوحة، كما أنها كانت الممول الحقيقي لجميع مؤتمرات المعارضة السورية التي شهدتها تركيا ومدن أوروبية، على الرغم من وضع رجال الأعمال من آل سنقر في الواجهة كممولين لهذه المؤتمرات.

غير أنَّ هذا المجلس لم يستقر يوماً على حال، وبقي عاجزاً عن جميع أطياف المعارضات السورية على اختلافها، وكان التوحد تحت سقفه هدفاً استراتيجياً قطرياً فرنسياً تركياً، وذلك لتأمين الغطاء المعنوي لطلب التدخل العسكري الأطلسي وتأمين القبول الأميركي لهكذا تدخل.

صراعات المجلس الوطني ومصالح تركيا

يروي مصدر دبلوماسي فرنسي سابق يشغل حالياً منصباً مهماً في إحدى الجامعات الفرنسية، وهو ملمّ بأوضاع رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون أنَّ هذا الأخير انخرط في المعارضة السورية لأسباب شخصية قبل كل شيء. ويشرح تفكير غليون، بشكل بسيط، في هذه المسألة، وهو أنه بلغ 67 عاماً وأمامه فرصة أن يصبح رئيساً لسوريا أو على الأقل رئيساً للوزراء. ويقول المصدر الفرنسي إنَّ هذا هو السبب الأساس عند غليون، مضيفاً أنه بطلب من حركة فتح التي انتمى لها في باريس، كان يحرص حتى 17 نيسان 2010 على إبقاء

الجسور مفتوحة مع السلطات السورية حيث كان يدعى بانتظام إلى احتفالات السفارة السورية بعيد الجلاء والمركز الثقافي السوري في باريس. وفي السوربون التي دخلها بدعم من العراقيين وقتئذ، كان يعاني داخل الجامعة من منافس له، سوري الجنسية، كان يريد إزاحته والحلول مكانه، لذلك كان بعيداً كل البعد عن أي عمل لمصلحة المعارضة السورية حتى لا يحرّك ضده منافسه السوري إدارة الجامعة، وذلك بسبب قانونها الذي يمنع الأساتذة في الجامعة من التحزّب في السياسة أو العمل السياسي العلني. وضع غليون حالياً في الجامعة ممتاز بسبب التأييد الكبير له فيها كونه يخدم المصالح الفرنسية كما يوضح المصدر الدبلوماسي الفرنسي، مقرّاً أنَّ آلان جوبيه وزير الخارجية الفرنسي السابق تدخل شخصياً في الانتخابات قبل الماضية لإعادة انتخابه رئيساً للمجلس الوطني، وقد هددت فرنسا بالانسحاب من كامل اللعبة إذا لم يبق الثنائي برهان غليون بسمة القضماني على رأس المجلس الوطني كونهما يمثلان فرنسا مباشرة فيه. ويستطرد الدبلوماسي قائلاً: لا شك في أنَّ ذهاب جوبيه من وزارة الخارجية سيضعف غليون في رئاسة المجلس الوطني السوري، وسوف يؤدي إلى خروجه من الرئاسة.

من كلام الدبلوماسي الفرنسي الأخير تتضح معالم الرفض لإعادة انتخاب غليون؛ فالرجل فقد السند الفرنسي الرسمي بذهاب آلان جوبيه من وزارة الخارجية، وقد أتى انتخابه من قبل جماعة الإخوان المسلمين

تحديداً وبعض من لا صوت لهم مثل بسام إسحاق وعبد الأحد صطيفو لتغطية التصويت الإخواني له بعضوين أو ثلاثة من المسيحيين لأنه ساعدهم في السيطرة على مفاصل المجلس، وشكل الواجهة العلمانية التي أمنت لهم الدعم الغربي، ونفت عنهم تهمة احتضان المتطرفين، غير أنَّ إعادة الانتخاب هذه لم ترق لمؤسس حزب الشعب المعارض رياض الترك صاحب نظرية (الصفر الاستعماري) والذي يعتبر نفسه أكثر من ساعد الإخوان المسلمين، فإذا به يتعرض للغدر من قبلهم ومن قبل غليون شخصياً في عملية انتقال الرئاسة دورياً كل ثلاثة أشهر في المجلس الوطني السوري.

أوساط سورية مرتبطة بالمجلس الوطني السوري تروي غضب رياض الترك وتحريكه لجان التنسيق المحلية في وجه إعادة انتخاب برهان غليون للمرة الثالثة بالقول إنَّ رياض الترك هو الذي ضغط من أجل انتخاب غليون رئيساً للمجلس الوطني عند تأسيسه، وهو الذي سحب غليون من هيئة التنسيق الوطنية بعد أن عمل ضمن تشكيلة مؤسسيها بداية الأمر. وتضيف الأوساط: إنَّ الاتفاق كان أن يأتي غليون دورة لمدة ثلاثة أشهر، ومن بعدها يترك المنصب لرجل من حزب الشعب يختاره رياض الترك. وبناء على هذا الاتفاق، قام هذا الأخير بإخراج المعارض جورج صبرا من سوريا قبل انتخابات شهر شباط 2011 تاريخ انتهاء ولاية غليون الأولى، غير أنَّ التدخل الفرنسي القوي والمباشر أعاد غليون إلى المنصب مرة ثانية، وبلع رياض

الترك الهزيمة مرغماً، غير أنَّ الحال تغير في الانتخابات الأخيرة، لكن موقف الإخوان ودعمهم لغليون أثار غضب رياض الترك الذي يملك نفوذاً كبيراً في لجان التنسيق المحلية عبر رزان زيتون وغيرها، كما أنه يتواصل مع عمر إدلبي المنتمي سابقاً لحزب العمل الشيوعي ويعمل في منطقة تخضع لنفوذ سمير جعجع حسب مصادر معارضين سوريين؛ وبناء على موقف الإخوان هدد الترك عبر لجان التنسيق بالانسحاب من المجلس في حال لم يخرج غليون من الرئاسة ويتم انتخاب غيره..

الموقف السعودي الرافض لمسيحي

وترجع الأوساط السورية المرتبطة بالمجلس الوطني موقف الإخوان المسلمين المؤيد لغليون إلى رفض سعودي كامل لتولي مسيحي منصب رئيس المجلس الوطني. وتشرح الأوساط نفسها الخضوع الكامل لجماعة الإخوان المسلمين للقرار السعودي بالقول إنَّ السعودية هددت بوقف كل تمويل للمجلس الوطني، وبسحب الاعتراف منه وتغيير سياستها تجاهه إذا لم تكن لها الكلمة المسموعة والقرار الكبير في المجلس، وهذا ما فهمه برهان غليون الذي لم يخالف مواقف وزير الخارجية السعودية قطّ، وحاول إظهار مسافة بينه وبين قطر مراعاة للسعودية، بل واستجدى السعودية في أكثر من مناسبة أصبحت معروفة، وكان وراء إعلان الشكر والتقدير للملك ونايف ولي العهد في صحيفة الحياة.

البحث عن دور المفاوض الوحيد في أية تسوية مع النظام

لقد أظهرت الأزمة المستفحلة داخل مجلس اسطنبول وحوله حجم الأخطاء السياسية التي رافقت ولادة هذا الجسم العجائبي الذي أريد له تغطية عمل عسكري يسقط النظام خلال شهرين أو ثلاثة.

ولكي تصبح المعارضة السورية في وضع مشابه للمعارضة الليبية كان من الواجب:

- التشكيك بمعارضات الداخل مهما كان لونها وطعمها وخطها، لأن هذه المعارضات لا تخضع لضغوط خارجية بل تشتكي أن ضغوط النظام عليها أكبر.

- صناعة مؤسسة مقبولة الوجه دولياً يختبئ وراءها السلفيون والإخوان.

- البحث عن اسم مقبول يشكل غطاءً دولياً، وقد تمَّ تسويق غليون خلال شهرين ليلعب هذا الدور.

وضمن عملية المراوحة وعدم حماسة الغرب لخوض حرب في سوريا، تبرز رغبة لدى جماعة الإخوان المسلمين للتخلص من أي تأثير للعلمانيين في المجلس الوطني وغيره، وذلك في سعي منهم للانفراد بقرار المعارضة والتواجد كطرف وحيد ممثل لها في أية تسوية قد تحصل، بعدما تأكدت الجماعة أن لا تدخل أطلسياً في دمشق على الطريقة الليبية، وأصبح لديها قناعة تامة بالموقف التركي الذي لن يخرج عن حدود المواقف السياسية العدائية للنظام في

سوريا، خصوصاً وأنَّ الجماعة تعتبر الإسلام السياسي الجسم الأكبر والأقوى على الأرض، وهو الذي يدير عمليات المسلحين، ويتولى كوادرها ومقاتلو السلفيين حرب العصابات ضد الجيش السوري، وهو المسؤول مباشرة عن غالبية العمليات الانتحارية في سوريا، وبالتالي فهو صاحب الحق الوحيد في تمثيل المعارضة في حال حصول تسوية مع النظام. وقد أتى توقيف الباخرة لطف الله 2، ودخول الدولة اللبنانية بقوة بعد ذلك على خط شمال لبنان ليزيد قناعة الجماعة بوجود اتفاق أميركي روسي في مكان ما يمنع أي تدخل عسكري غربي في سوريا.

لكن المجلس الوطني الذي شكل غطاء وقبعة طوال الفترة الماضية يتعرّض لعاصفة وجودية قد تقضي عليه وتعيد أعضاءه سياسياً إلى اللعب في العراء من دون غطاء سياسي جبهوي وعلماني، أي كإسلاميين، الأمر الذي يفقدهم كل العلمانيين والأقليات، ويجعل الغرب يراجع سياسة الدعم لهم.

أما القطريون فيقولون لهم: انتظروا بضعة أشهر ريثما تحصل الانتخابات الأميركية. وفي السياق ذاته، يترقب الإخوان المسلمون في سوريا ومعهم تركيا والسعودية نتائج مباحثات روسيا والولايات المتحدة، ونتائج المباحثات حول الملف النووي الإيراني بين الغرب وإيران الذي سوف يحدد مسار الأمور في سوريا.

وفي مسعاها لضم بقية الأفرقاء إلى المجلس وجهت مشيخة قطر دعوة إلى هيئة التنسيق السورية المعارضة لزيارتها في شهر شباط

2012، هذه الدعوة للانضواء تحت خيمة هيئة التنسيق لم تكن لتغيّر أمراً متوقعاً في هذا الوقت بالتحديد، خصوصاً لو علمنا أنَّ غالبية الشخصيات المنضوية في هيئة التنسيق تطبق عليها مقاطعة إعلامية من قبل قناة الجزيرة القطرية منذ بداية الأحداث في سوريا على الأقل، أي منذ التاريخ الذي قررت فيه دولة قطر دخول الحرب الغربية ضد سوريا إعلامياً ومالياً. وفي أعقاب زيارة خاطفة قام بها أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني إلى الولايات المتحدة والتقى خلالها الرئيس الأميركي باراك أوباما انتقلت قطر بعدها، من موقع المترقب في الأزمة السورية إلى موقع الفاعل المتدخل فيها إعلامياً ومالياً وسياسياً وربما عسكرياً في المستقبل على غرار ما حدث في ليبيا من تسليح.

في تلك الزيارة، أبدت القيادات القطرية حماساً كبيراً لتوحيد المعارضة تحت عباءة المجلس الوطني في اسطنبول، وقال ولي العهد القطري للوفد السوري إنَّ دولته مستعدة لدفع تكاليف العملية الدولية كافة، سياسية كانت أم عسكرية لإسقاط النظام في سوريا. ودار نقاش بين الطرفين حول العمل الذي تقوم به قطر وتركيا والغرب لتنصيب المجلس الوطني زعيماً للمعارضة السورية بينما الحال والواقع يقولان إنَّ غالبية أعضاء هذا المجلس هم نكرة في المجال السياسي المعارض في سوريا، كما تلفت إلى أنَّ الثقل الكبير في المجلس يعود لجماعة الإخوان المسلمين ومن ثم للتيار السلفي.

القطريون عملوا على شق صف المعارضين الزائرين عبر عروض

وإغراءات مادية وسياسية للبعض منهم من دون علم الآخرين، غير أنَّ هذا الأسلوب لم ينجح حسب آخرين، فيما يقول فريق ثالث إنَّ الضغوط الكبيرة التي مورست على الوفد الزائر جعلته يوافق على الاجتماع في القاهرة لتوحيد الموقف مع المجلس الوطني بقيادة برهان غليون الذي يتصرف، حسب هذه المصادر، على أنه رئيس للجمهورية، بينما يتعمد القطريون أن يشعروا الآخرين بتبنيهم لغليون عبر التمويل الكبير له ومنحه بطاقة مصرفية مفتوحة الحساب، ويظهرون الاهتمام المفرط به في الجامعة العربية وفرض وجوده في الكثير من الاجتماعات الثنائية والعامة للمسؤولين العرب في القاهرة.

أما هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي فإنها ائتلاف سوري معارض يتألف من عدة أحزاب وشخصيات سورية مستقلة من داخل سوريا وخارجها، وهي تعتبر التجمع الذي يضمّ أغلب المعارضة التاريخية في سوريا ومن بينها شخصيات سياسية لها باع طويل في السياسة، وفي العمل المعارض داخلياً وخارجياً.

تختلف إستراتيجية هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي عن معظم فصائل المعارضة السورية، من حيث معارضتها الشديدة لأي شكل من أشكال التدخل الخارجي، وتعتمد على سياسة العمل السلمي، وتعارض العنف، وهي تسعى إلى التغيير الديمقراطي، وتطالب بإسقاط النظام بكامل رموزه.

تتألف هيئة التنسيق من عدّة أحزاب يسارية سورية بما في ذلك

الأحزاب الكرديّة الرئيسيّة الثلاثة وهي:

حزب الاتحاد السرياني.

حزب الاتحاد الاشتراكي العربي.

حزب العمل الشيوعي السوري.

حزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي.

تجمع اليسار الماركسي.

حركة معاً من أجل سوريا حرة ديمقراطية.

الحزب اليساري الكردي في سوريا.

حزب الاتحاد الديمقراطي.

الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا.

الحزب الديمقراطي الكردي السوري.

حركة الاشتراكيين العرب.

البيان التأسيسي لهيئة التنسيق الوطنية

نص الوثيقة السياسية التي أقرها اجتماع تسع قوى قومية عربية ويسارية وماركسية، وأحد عشر حزباً كردياً وشخصيات من الاتجاه الإسلامي الديموقراطي ومن قطاع المرأة وعدد من الشخصيات الوطنية العامة في سوريا، كما وقعت عليها شخصيات سورية في أوروبا، في اجتماع يوم السبت 2011/ 06/ 25، وتم إعلانها في مؤتمر صحفي عقد في دمشق في30 حزيران 2011، بحيث باتت تمثل أوسع إطار سياسي في سوريا. تعمل الهيئة على إشراك بقية القوى السورية المستعدة لتوقيع الوثيقة في عضويتها لمواجهة الأوضاع الراهنة المعقدة في البلاد في مرحلة الانتقال من النظام الديكتاتوري الحالي إلى النظام الديمقراطي المنشود.

تمر سوريا اليوم بأشد أيامها صعوبةً وإيلاماً، لكنها في الوقت ذاته تشهد ولادة فجر جديد للحرية يصنعه الشعب السوري بدمائه وتضحياته .لقد أظهر شعبنا خلال الأشهر الثلاثة المنصرمة شجاعة استثنائية في مواجهة نظام استبدادي فاسد، مقدماً أكثر من ألف وأربعمائة من أبنائه شهداء، وآلاف الجرحى، وفوق عشرة آلاف من المعتقلين، وما يزيد على خمسة عشر ألف لاجئ إلى الدول المجاورة. فالانتفاضة الشعبية السلمية الواسعة التي تطالب بالحرية والكرامة واجهتها السلطة بالعنف والقتل والتعذيب والتشريد عبر أجهزتها الأمنية وبلطجيتها، وزجت بالجيش الوطني في مواجهة مع شعبه،

وكأن هذا الجيش قد سخر من أجل حماية الاستبداد ونهب المال العام وليس لاسترجاع الجولان المحتل، كما لم تتورع عن إثارة المخاوف الطائفية بين السكان والعبث بالنسيج الوطني، وتسخير أجهزة الإعلام العامة لتجريم الانتفاضة والتحريض على قتل المحتجين سلمياً.

بالمقابل، كانت رسائل السوريين واضحة ضد عنف السلطة: لقد ولى عهد حكم الحزب الواحد والفرد الواحد، وإنَّ إجراءات القمع والقتل والاعتقال ستوسع نطاق الاحتجاجات وتزيد حِدَّتها، وأنَّ لا فرصة لأي تراجع قبل وضع البلاد على عتبة التغيير الوطني الديمقراطي. هنا تؤكد المعارضة الوطنية الديمقراطية على موقفها الواضح في دعم انتفاضة شعبنا والعمل على استمرارها حتى تحقيق أهدافها في التغيير الوطني الديمقراطي، وعلى رفض كل الدعوات لوقفها بذريعة أنَّ النظام لن يتوقف عن القتل والتخريب في ظل استمرارها، إذ لا يجوز أن يُكافأ المستبد على قمعه، وليس مقبولاً أن تبقى سوريا بعد اليوم رهينة بيد نظام غير مسؤول إلى هذا الحد.

لقد استطاعت الحركة الاحتجاجية الشعبية أن تحافظ على مسارها السلمي، رافضة العنف واللجوء إلى السلاح على الرغم من جهود النظام الحثيثة لتوريطها في ذلك، كما أظهرت حرصها على الوحدة الوطنية مكرسة جزءاً كبيراً من شعاراتها ضد الطائفية والفئوية وكل أشكال تشتيت الشعب والمواطنين، كما التزمت الانتفاضة وقوى المعارضة الوطنية الديمقراطية برفض التدخل الخارجي الذي يلحق

أضراراً بالسيادة الوطنية أو بوحدة التراب الوطني أو الشعب السوري، وأكَّدت على الطبيعة الوطنية الشاملة للانتفاضة، وأنها لا تمثل تحركاً فئوياً أو توجهاً لاستهداف فئة بعينها في المجتمع السوري، وثبَّتت مبدأ العدالة والتسامح، لا الثأر ولا الانتقام، كناظم لمعالجة أية خصومات بين السوريين وإزالة آثار الغبن الذي تراكم خلال عقود من جراء سياسات النظام الاستبدادية.

تحمل هذه المرحلة في طياتها آمالاً كبيرة للسوريين، لكنها في الوقت ذاته تحمل مخاطر كبيرة على البلاد والشعب، فالقضية المطروحة اليوم علينا جميعاً هي كيفية الخروج من الأزمة الوطنية التي ترتبت على الخيار الأمني العسكري للنظام، وعلى عدم اعترافه بحقيقة الأزمة الراهنة وطبيعتها وعمقها، ورفضه كل الدعوات الداخلية والخارجية للإطلاق الفوري لمرحلة التحول الآمن باتجاه الدولة المدنية الديمقراطية، محاولاً الالتفاف على الانتفاضة من خلال بعض الإجراءات والتقديمات المعيشية البسيطة، الأمر الذي يضع البلاد في حالة غير واضحة المعالم ومليئة بالمخاطر الكبرى على الشعب والوطن والمنطقة ككل، وقد توفِّر ظروفاً مساعدة للتدخل الخارجي المرفوض، وإنَّ شعبنا وقوى المعارضة الوطنية الديمقراطية سيحمِّلون النظام الحاكم المسؤولية كاملة عما تجلبه سياساته الكارثية.

وكمخرج من الأزمة الراهنة سيكون عقد مؤتمر وطني عام وشامل أمراً ضرورياً في جميع الأحوال حاضراً ومستقبلاً، وهذا يحتاج

إلى إطلاق حوار جاد ومسؤول يبدأ بتهيئة البيئة والمناخات المناسبة ليكتسب مصداقيته والثقة به، لكن كل ما يقوم به النظام حتى اليوم يسير في اتجاه تعميق الأزمة الوطنية. فهو لا يطرح اليوم مسألة الحوار إلاّ في سياق استمرار هيمنة الحزب الواحد ومن أجل كسب الوقت وامتصاص الغضب الشعبي وتغطية الحلول الأمنية وتشتيت الشعب والمعارضة الوطنية الديمقراطية، ولذلك لن يجد خارج حلفائه من يلبي دعوته للحوار إلا في حال بناء الأرضية المناسبة للحلول السياسية، والتي تحتاج أولاً للإقرار بالطبيعة الشاملة للأزمة الوطنية والاعتراف بانتفاضة شعبنا، وذلك من خلال:

1 ـ وقف الخيار الأمني-العسكري الذي يتجلى قتلاً واعتقالاً وإذلالاً وحصاراً من قبل الأجهزة الأمنية، والتوقف مباشرة عن استخدام قوى الأمن و الجيش في معركة مع الشعب، وفك الحصار المفروض على عدد من المدن والبلدات السورية.

2 ـ وقف الحملة الإعلامية المغرضة ضد انتفاضة شعبنا، وتغيير نهج الإعلام الرسمي إلى إعلام يتعامل باحترام ومصداقية مع الانتفاضة، وفتح الأبواب للإعلام الخارجي والمنظمات الحقوقية والإنسانية، ومحاسبة كل من قام بعمليات التضليل والتحريض إعلامياً.

3 ـ الإفراج عن جميع الموقوفين منذ انطلاقة الانتفاضة، وعن جميع المعتقلين السياسيين قبل هذا التاريخ.

4 ـ تشكيل لجنة تحقيق مستقلة من عدد من القضاة والمحامين

النزيهين للتحقيق ومحاسبة المسؤولين عن القتل وإطلاق النار على المتظاهرين.

5 ـ رفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية فعلياً وليس على الورق فقط، وعدم تقييد الحياة العامة بقوانين أخرى تقوم بالوظائف السابقة ذاتها لقانون الطوارئ، كالقانون 49 لعام 1980.

6 ـ الاعتراف بحق التظاهر السلمي وعدم تقييده بقوانين تسمح في ظاهرها به لكنها تمنعه أو تقيِّده فعلياً، ومنع الأجهزة الأمنية من التدخل، وقيام جهاز الشرطة بحماية المواطنين.

7 ـ الإقرار بضرورة إلغاء المادة الثامنة من الدستور التي تمثل عنوان الاستبداد.

8 ـ الدعوة العلنية خلال فترة زمنية وجيزة لعقد مؤتمر وطني عام بهدف وضع برنامج متكامل وجدولة زمنية لتغيير سياسي ودستوري شامل عبر مجموعة متكاملة من المداخل والتحديدات، والتي تناط مهام القيام بها إلى حكومة انتقالية مؤقتة تعمل على دعوة هيئة وطنية تأسيسية من أجل:

1 ـ وضع مشروع دستور لنظام برلماني يرسي عقداً اجتماعياً جديداً يضمن الدولة المدنية وحقوق المواطنة المتساوية لكل السوريين ويكفل التعددية السياسية وتكافؤ الفرص بين الأحزاب، وينظم التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، ويرشِّد مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية ويحدد عدد الدورات الرئاسية، ويضمن استقلال القضاء

والفصل بين السلطات الثلاث، ويعرض هذا المشروع على الاستفتاء العام لإقراره.

2ـ تنظيم الحياة السياسية عبر قانون ديمقراطي عصري للأحزاب السياسية، وتنظيم الإعلام والانتخابات البرلمانية وفق قوانين توفر الحرية والشفافية والعدالة والفرص المتساوية.

3 ـ احترام حقوق الإنسان والالتزام بجميع الشرائع الدولية المتعلقة بها، والمساواة التامة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، انطلاقاً من الإقرار بمبدأ المواطنة الذي ينظر إلى جميع المواطنين بشكل متساوٍ بغض النظر عن انتماءاتهم ومعتقداتهم وإثنياتهم المختلفة.

4 ـ إلغاء كل أشكال الاستثناء من الحياة العامة، ووقف العمل بجميع القوانين ذات العلاقة بالأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وإلغاء جميع القوانين والمراسيم التي تحصِّن الأجهزة الأمنية ضد المساءلة عن ممارسة التعذيب والقتل، وعودة جميع الملاحقين والمنفيين قسراً أو طوعاً عودة كريمة آمنة بضمانات قانونية، وإنهاء كل أشكال الاعتقال والاضطهاد السياسي.

5 ـ الوجود القومي الكردي في سوريا جزء أساسي وتاريخي من النسيج الوطني السوري، الأمر الذي يقتضي إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد أرضاً وشعباً، والعمل معاً لإقراره دستورياً، وهذا لا يتناقض البتة مع كون سوريا جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي.

6 ـ ضمان حرية الجماعات القومية في التعبير عن نفسها، (كالآثوريين السريان) وغيرهم من النسيج الوطني السوري، بما يضمن المساواة التامة بين جميع المواطنين السوريين من حيث حقوق الجنسية والثقافة واللغة القومية وبقية الحقوق الاجتماعية والقانونية.

7ـ تحرير المنظمات والجمعيات والاتحادات والنقابات المهنية من وصاية السلطة والهيمنة الحزبية والأمنية، وتوفير شروط العمل الحر والمستقل لها.

8ـ تشكيل هيئة وطنية للمصالحة ورد المظالم من أجل التعويض المادي والمعنوي على شهداء الانتفاضة الشعبية والمتضررين من العنف، ومن أجل الكشف عن المفقودين السوريين والتعويض على المعتقلين السياسيين وضحايا الاضطهاد السياسي والإحصاء الاستثنائي، وتسوية أوضاع العاملين المصروفين تعسفياً من الخدمة.

بالتوازي مع ما سبق ينبغي السير في طريق إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وإعادة تأهيلها كي لا تكون أجهزة فوق القانون ومصدراً للانتهاك المستمر لحقوق المواطن والمجتمع، أي لابد من إعادة بنائها لتؤدي وظيفتها الحقيقية في حفظ أمن الشعب والوطن ضد المخاطر الخارجية، وأيضاً من خلال خضوعها لسيطرة ورقابة البرلمان وعدم تجاوزها لصلاحياتها، بالإضافة إلى خضوع قياداتها وأعضائها للمحاسبة القانونية والقضائية في حال تجاوز أو انتهاك أي من الحقوق الأساسية للمواطنين.

أما حزب البعث، فإن حقه في ممارسة دوره السياسي في الحياة العامة مصان على قدم المساواة مع الأحزاب الأخرى بعد كتابة الدستور الجديد، وإنهاء علاقة السيطرة والتحكم القسري التي يقيمها مع مؤسسات الدولة والنقابات والاتحادات.

كما سيكون على المؤتمر الوطني العام وضع التوجهات الاقتصادية الأساسية في البلاد وكيفية ضمان وتحسين أوضاع القوى العاملة والفئات الفقيرة والمتوسطة وإشراك البرجوازية الوطنية في عملية النهوض الاقتصادي، وتسريع وتائر التقدم الشامل في سوريا وخلق المناخ الجاذب والمشجِّع والحاضن للأدمغة والإمكانات العلمية السورية، وتوفير الشروط والضمانات التي تشجع عودة رؤوس الأموال المهاجرة للعودة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإلى جانب ذلك تمكين المرأة من نيل حقوقها كافة وتوظيف طاقاتها في التنمية الاجتماعية وتذليل العقبات التي تمنعها من ذلك، وتوفير السبل الكفيلة بتحقيق مشاركة واسعة للشباب في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية.

كذلك ينبغي أن تكون على جدول أعمال المؤتمر الوطني مسألة دور الجيش الوطني ومسؤولياته وكيفيات تطويره وتعزيزه، وغير ذلك من القضايا الأساسية، كقضية تحرير الأراضي السورية المحتلة، ومرتكزات السياسة الخارجية... وغيرها.

من حق وواجب الجاليات السورية المشاركة في صناعة مستقبل

وطنها الذي حرمت من العيش فيه، ما دامت عيون هذه الجاليات على الداخل، وطالما كانت حركتها تتم بالتناغم مع مصالح الشعب السوري وتوجهات قوى التغيير الوطني الديمقراطي داخل الوطن، وهذا ممكن من خلال تقديم الدعم للانتفاضة سياسياً وإعلامياً ومادياً بما يدفع نحو تجذرها واستمرارها.

إنَّ الأزمة الراهنة ترتب على الشعب السوري بكل فئاته، خصوصاً الكتلة التي لا تزال صامتة ولم تقل رأيها بعد، إما خوفاً من النظام، أو لارتباط مصالحها به، ضرورة تجاوز هذا الموقف السلبي، والمساهمة في تخفيف آلام المخاض العسير، كي نحافظ جميعاً على سوريا آمنة ونحفظ دماء السوريين ووحدة مجتمعهم من عبث المغامرين وأنصار العنف .وتؤكد المعارضة الوطنية الديمقراطية هنا على رفض العنف واستخدام السلاح من أية جهة كانت، وعلى رفض استغلال الدين لتحقيق أغراض سياسية.

كما تتوجه المعارضة الوطنية الديمقراطية في سوريا إلى الشعوب العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجتمع المدني العالمي بمنظماته الحقوقية ليتحملوا مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية من أجل وقف انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بحق المدنيين العزل، ودعم تطلعات الشعب السوري نحو الحرية والكرامة.

وفي سبيل الوصول إلى أشكال أكثر تطوراً من العمل السياسي

اليوم تتوجه هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الوطني الديمقراطي نحو الانفتاح على القوى السياسية والمجتمعية والشخصيات الوطنية كافة وتحرص على التنسيق المواكب للتطورات، كي نسير دائماً باتجاه عمل مشترك أكثر قوةً وفاعلية للمعارضة الديمقراطية في دعم انتفاضة شعبنا وإنجاز التغيير الوطني الديمقراطي، ولا شك أنَّ التنسيق مع قوى الحراك الشعبي، ومع القوى السياسية الجديدة التي يمكن أن تتشكل بالتناغم مع تقدم انتفاضة شعبنا، يأتي في مقدمة سلم أولويات الهيئة.

عاشت سوريا حرة ديمقراطية....الخلود لشهداء الوطن والحرية

دمشق 2011/06/30

الأحزاب التي شاركت في التوقيع على الوثيقة التأسيسية لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سوريا هي:

1 ـ حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي.

2 ـ حزب العمال الثوري العربي.

3 ـ حركة الاشتراكيين العرب.

4 ـ حزب البعث الديمقراطي (انضم لاحقاً في آب 2011).

5 ـ حزب العمل الشيوعي.

6 ـ الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي.

7 ـ هيئة الشيوعيين السوريين.

8 ـ تجمع الماركسيين الديمقراطي-تمد.

9 ـ الحزب اليساري الكردي(محمد موسى).

10 ـ (اسماعيل حمه) حزب يكيتي الكردي.

11 ـ حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) ـ حزب أوجلان في سوريا (صالح مسلم محمد).

12 ـ الحزب الديمقراطي الكردي السوري(جمال ملا محمود).

الأحزاب الأربعة الأولى من التجمع الوطني الديمقراطي ومن الرقم 5 وحتى 9 من تيم. (من الشخصيات الموقعة على الوثيقة عارف دليلة- سليم خيربيك- رياض درار- ميا الرحبي- روزا ياسين حسن- خولة دنيا- ناهد بدوية- حسين العودات- مصطفى رستم- محمد العمار).

في أيلول انضمت (حركة معاً) للهيئة ثم (الاتحاد السرياني) في تشرين أول.

في آب انسحب حزب يكيتي، وفي كانون ثاني علقت الأحزاب الكردية (ما عدا الاتحاد الديمقراطي) عضويتها في هيئة التنسيق.

في نيسان 2012. انسحب حزب الاتحاد السرياني جورج شمعون.

اتفاق القاهرة [1]

ليلة التوقيع على اتفاق المجلس الوطني وهيئة التنسيق في شقة هيثم المالح في القاهرة..

في العاصمة المصرية القاهرة، وفي الموضوع السوري أيضاً

---

(1) انظر في الوثائق النص الأصلي للاتفاق.

وأيضاً، ولكن هذه المرة أكتب ما شاهدته بأم العين وما رأيته مباشرة في موضوع الاتفاق الذي وقع بين المجلس الوطني وهيئة التنسيق في القاهرة، والذي أثار لغطاً كبيراً حوله قبل أن يجف حبره لناحية إنكار توقيعه أو إنكار المعرفة به. والحقيقة أنَّ هناك اتفاقاً وقّع، وكانت جلسات النقاش حوله قد استمرت شهراً ونصف تقريباً، وقد هالني ما شاهدت من إنكار أعضاء المجلس الوطني الذين حضروا التوقيع، وكذلك من الذين حضروا جلسات النقاش علمهم بشيء، وكذبهم من على شاشات التلفزة، وبكل وقاحة الكذاب، وكأنهم في سوق الهال يبيعون ويشترون ويساومون وليسوا في صدد البحث عن معالجة أوضاع بلد مهم وكبير كسوريا.

في بعض التفاصيل أنَّ الدكتور برهان غليون رئيس المجلس الوطني حضر خصيصاً إلى القاهرة ظهر يوم 29 شهر كانون أول 2011 لتوقيع الاتفاق الذي كانت بنوده قد اكتملت مع هيئة التنسيق السورية، وقد اتصل غليون بمسؤول هيئة التنسيق في الخارج صبيحة يوم 30 كانون أول طالباً التوقيع صباحاً لأسباب قد نذكرها في حال صدر تكذيب أو نفي من قبلهم. وبعد اتصال غليون أتى اتصال من هيثم المالح، ومن ثم اتصال من وليد البني وكذلك رسالة (أس. أم. أس) من هيثم المالح، مستعجلين التوقيع، غير أنَّ الرد أتى بعد الظهر، وجرى التوافق على اللقاء في شقة المحامي هيثم المالح في القاهرة عند الساعة السابعة والنصف مساء.

وقّع الاتفاق عن المجلس الوطني برهان غليون، وعن هيئة التنسيق هيثم العودات (مناع) وحضر عن المجلس الوطني كل من هيثم المالح، وليد البني، وكاترين التلي، وعن هيئة التنسيق كل من صالح مسلم ومحمد حجازي والمهندس شكري المحاميد. جرى التوقيع على نسخ خمس لكل من: المجلس الوطني، هيئة التنسيق، الأمم المتحدة، إضافة إلى اثنتين للجامعة العربية. وقد أصر الدكتور هيثم المناع على الاحتفاظ بنسختي الجامعة العربية قائلاً لبرهان: من الأفضل الاحتفاظ بالنسخ كونك ستذهب صباح الغد إلى الدوحة للقاء حمد بن جاسم، ولأنَّ أمين عام الجامعة العربية نبيل العربي غادر القاهرة إلى شرم الشيخ، وهو لن يعود قبل بداية العام 2012.

وبعد التوقيع التأم الجمع على مائدة المحامي هيثم المالح في شقته، وكان العشاء عبارة عن حمام مشوي، وقد علّق المالح على المائدة بالقول: هذا من مال الله، وكان بذلك يشير إلى مناع الذي عاتب المالح على حصوله على مبلغ مليون يورو من قطر في لقاء جمعهما في يوم سابق. وكان الاتفاق كما اطلعت عليه ممهوراً بتواقيع هيثم العودات وبرهان غليون، ينص في بنده الأول على رفض كل تدخل خارجي. وقد رفض غليون طلب هيثم مناع الاتصال بأحمد رمضان الرئيس الفعلي للمجلس لإخباره بالتوقيع على الرغم من إلحاح مناع عليه؛ وأحمد رمضان هو الذي يطلق عليه لقب الصندوق لأنَّ المال القطري يصل إلى المجلس وأعضائه عبره حصرياً، وهو الممثل

الشخصي في المجلس الوطني لمراقب جماعة الإخوان المسلمين في سوريا رياض الشقفة..

شكل برهان غليون الواجهة العلمانية والأكاديمية لمجلس غالبية أعضائه من الإخوان المسلمين والقوى السلفية التي تسيطر على قراره كونها المصدر الذي يأتي عبره التمويل القطري أولاً والسعودي والخليجي ثانياً، وقد ظهر هذا في رسائل البريد الإلكتروني التي نشرتها جريدة الأخبار اللبنانية.

الأكراد

يلعب الأكراد هذه الفترة دوراً محورياً في تحديد مصير المنطقة، سلماً أو حرباً، وقد تضاعف دورهم بفعل الجغرافيا السياسية والطبيعية لتواجدهم في بلدان عرضة للاضطرابات المتزامنة مع الانسحاب الأميركي.

هذا الدور الكردي يتعاظم في العراق، وذلك لكون المناطق الكردية هي الوحيدة التي تشعر بأنها خارج أي اهتزازات أمنية بعد الانسحاب الأميركي، وكذلك في سوريا أيضاً حيث يلعب الأكراد، بذكاء حاد؛ فهم يحصلون من النظام على مطالب وحقوق حرموا منها، ولا يجارون المعارضة التي يرون أنها بيد عدوهم التاريخي والخطير تركيا، وقد عادت عمليات حزب العمال الكردستاني لتقلق دولة بني عثمان في ثوبها الجديد، ولتكشف ضعف الجيش التركي القتالي والمعنوي.

لم يهتم الإعلام العالمي بالأكراد السوريين إلا عندما قررت الحكومة السورية تجنسيهم ،وحقيقة الواقع السوري تقول إنَّ الموضوع الكردي هو موضوع حساس يجب متابعته.

الكرد موجودون في شرق سوريا، التي يطلقون عليها كردستان الغربية كما قال لي صالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني. عدد الأكراد السوريين أقل بكثير من أقربائهم الأكراد في العراق وفي تركيا، وهم يعيشون إلى جوار قبائل عربية كانت في المنطقة أو أتت إليها بفعل سياسة التعريب التي مارستها سوريا منذ استقلالها عن فرنسا.

عاد الكلام عن تعاون بين سوريا وحزب العمال الكردستاني نهاية حزيران عام 2011 بعد التحول الكبير في موقف تركيا من الأزمة في سوريا، وبعد تصعيد تركي غير مسبوق ضد النظام تعمل أنقرة من خلاله كرأس حربة سياسية وعسكرية واقتصادية لإسقاط النظام في سوريا. وفي الحقيقة فإنَّ الطرفين السوري الرسمي والكردي لديهما تجربة طويلة في العلاقات والتنسيق لغاية خروج عبد الله أوجلان من سوريا تحت ضغط الجيش التركي عام 1998 حيث وصل الطرفان إلى حافة الحرب بسبب دعم سوريا لحزب العمال الذي تعتبره غالبية الدول الغربية منظمة إرهابية، بينما كانت سوريا تحتضن قياداته وكوادره وترعى معسكرات تابعة له في لبنان، وقد خاض مقاتلو الحزب المذكور معركة شرسة ضد الجيش الإسرائيلي إبان اجتياح لبنان، في

قلعـة الشقيف، وسقط لهـم العديـد من الشهداء في هذه المعركـة.

مصلحة حزب العمال الكردستاني تكمن في عودة القطيعة بين سوريا وتركيا وفي ازدياد حدة التوتر بين البلدين كونه كان أول ضحايا التقارب الذي حصل خلال الخمس عشرة سنة المنصرمة؛ الأتراك اتهموا حزب العمال بالسعي لإقامة منطقة مستقلة في سوريا، ويبدو أنَّ التعاون التركي السوري في الموضوع الكردي استمر حتى حزيران 2011 حيث يتهم الأكراد سوريا بتسليم بعض ناشطيهم إلى أنقرة في محاولة من سوريا لتخفيض الضغوط التركية حسب ما ردده أمامي كوادر وعناصر من أحزاب كردية .

وعلى الرغم من هذا النفي الكردي، واتهام النظام السوري باضطهادهم، اقترب حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا من وجهة النظر الرسمية السورية، وذلك يعود إلى الخوف الكردي الكبير من تمدد نفوذ عدوهم التاريخي تركيا في حال نجحت مساعي إسقاط النظام في سوريا، وإقامة نظام بديل له يحظى لدى الأتراك بنفوذ كبير.

لقد استفاد حزب العمال الكردستاني من ضعف النظام السوري، وسعى إلى تقوية نفوذه بين أكراد سوريا، وهذا الوضع لم يكن ضد مصلحة النظام في سوريا الذي رأى بعين الرضا سعي الحزب لجعل الأكراد بعيدين عن الدخول في الصراع ضده، وأنهم في الوقت ذاته يشكلون ورقة قوية في وجه تركيا التي تسعى لإسقاطه، بينما يعتبر

الأكراد أنَّ هذه الأحداث هي تاريخية بالنسبة إليهم وهي تصب في مصلحتهم.

لم تتوقف إشارات التقارب بين الطرفين؛ ففي أيلول عام 2011 عاد صالح مسلم محمد رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي التركي إلى سوريا بعد سنوات من الإبعاد، وشارك في الشهر ذاته في اجتماع للمعارضة السورية في دمشق، وقد أكد لي أنه عاد إلى قريته بشكل عادي ولم يعترضه أحد، ولم ينسِّق مع الجانب السوري في عودته.

لم يتأخر السوريون في استخدام الورقة الكردية في وجه الأتراك الذين تجنبوا اتهام سوريا في البداية سعياً منهم لجعل هذا الملف خارج نطاق الصراع، لكن الحقل التركي لم ينطبق على البيدر السوري في كردستان الغربية والشرقية على حدّ سواء. كان الرئيس السوري أول من أشار إلى هذا الأمر في مقابلة صحفية في تشرين أول عام 2011 عندما قال عن تركيا: «عداء سوف يأتي بنتائج عكسية» أو «تركيا بلد يشبهنا من حيث التركيبة». لم يتأخر الجواب التركي عبر تصريح لوزير الخارجية داوود أوغلو قال فيه: «إنَّ بشار الأسد لا يجرؤ على استخدام الورقة الكردية»، وليس معروفاً أساس المنطق الذي جعل أوغلو مطمئناً إلى كلامه الذي سرعان ما تراجع عنه خلال زيارته لواشنطن في شباط 2012 حيث جمع سوريا وحزب العمال في سلة واحدة (هياكل عفا عليها الزمن).

خبر التعاون بين الطرفين تكلم عنه مسؤول كردي عراقي أمام

الصحافي التركي المعروف جنكيز كاندار بالقول: «اللعب بالورقة الكردية ليس جديداً علينا ونحن نعرف حزب العمال الكردستاني جيداً»..

خوف كردي من نفوذ تركيا

أكثر ما يخشاه أكراد سوريا هو النفوذ القوي لتركيا داخل المجلس الوطني السوري الذي تحتضن أنقرة غالبية كوادره الإخوانية، وهذا الخوف ليس الوحيد، فأكراد العراق لديهم الهواجس ذاتها، وهم مثل إخوانهم الكرد السوريين لا يريدون أن يسقط النظام الحالي في سوريا، وأكثر ما يخشونه هو وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم، وهذا يعود إلى موقف الإخوان من المطالب القومية الكردية فضلاً عمّا يمثله الإسلام السياسي من منافسة لهم في كردستان العراق.

في كانون أول عام 2011، وقع صدام بين البشمركة وإسلاميين أكراد، كما أنَّ صعود الإسلام السنّي في سوريا خبر غير جيد بالنسبة إلى مطالب الأكراد العراقيين في صراعهم مع سنّة العراق حول كركوك وبعض المناطق المختلف عليها، حيث يستعمل الأكراد التاريخ في هذا الصراع للتأكيد على أصولهم المختلفة عن الأصول العربية، وكذلك في الأصول اللاتينية للأبجدية الكردية، كل هذا يقابله تصاعد في الإسلام السياسي عن أكراد تركيا كما تظهر نتائج الانتخابات المحلية في مناطقهم.

هذا القلق الكردي العراقي يساور حزب الاتحاد الديمقراطي السوري أكبر الأحزاب الكردية السورية، الذي يرفض التدخل التركي خشية وصول الإخوان المسلمين إلى سدّة الحكم في سوريا وتنامي نفوذ الإسلام السياسي بدل القومية الكردية وسط أكراد سوريا. وفي حوار معه قال صالح مسلم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي: «إنَّ أكراد سوريا سوف يواجهون كل تدخل عسكري تركي في سوريا لأنَّ أي تدخل أجنبي سيكون في مصلحة تركيا والإخوان المسلمين ولن نتعاون مع هكذا تدخل..».

وللإنصاف، هذا الكلام دقيق وصحيح لأنَّ أي نظام جديد في سوريا تحت الوصاية التركية سيتجاهل بالتأكيد كل المطالب الكردية، خصوصاً أنه سيكون بحاجة للأموال التركية، وليس لديه خيار سوى التعاون معهم في مواجهة الأكراد ومطالبهم. كما أنَّ الموقف التركي يرفض رفضاً قاطعاً إنشاء منطقة حكم ذاتي كردي في سوريا بعد العراق.

ولا يمكن بأي حال تجاهل المخاوف من التعرض للتهميش التي تعتري الأكراد السوريين على الرغم وجود البعض منهم في المجلس الوطني، وتسليم رئاسته بعد غليون إلى كردي هو (عبد الباسط سيدا). وتأتي مشروعية هذه المخاوف من الاضطهاد والمعاملة السيئة التي يتعرض لها الأكراد من قبل الأتراك، فضلاً عن الحرب الدائرة منذ ثلاثة عقود بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية..

خلافات داخلية كردية

عاشت الأحزاب القومية الكردية في سوريا حالة من الخلاف الدائم المستمر منذ ولادة الدولة السورية المعاصرة بعد تفكّك الدولة العثمانية، وهذا ما أثر على قوتها وتماسك مشروعها. ويمكن لنا أن نحصي أكثر من عشرة أحزاب كردية في سوريا يعتقد أتباعها، وكذلك الأكراد كافة، أنَّ الأزمة الحالية في سوريا سوف تعطي زخماً أكبر للخصوصية الكردية، ولكن على الرغم من ذلك لا تزال الانقسامات موجودة وتحظى برعاية أكثر من جهة إقليمية ودولية.

جرت محاولة لتوحيد صفوف الأحزاب الكردية خلال النصف الثاني من العام 2011 غير أنها سرعان ما انتهت، وفرط عقد هذه الأحزاب إلى اتجاهات عديدة هي التالية:

1 - القسم الأول، وهو الأقل شعبية، والذي قبل الانخراط في المجلس الوطني السوري.

2 ـ المجلس الوطني الكردي السوري الذي تأسس في خريف عام 2011 برئاسة عبد الحكيم بشار، وهو يدعو إلى إسقاط النظام، وإلى وضع أسس لدولة فدرالية في سوريا.

3 ـ حزب الاتحاد الديمقراطي وهو أكبر الأحزاب الكردية وأكثرها شعبية، ويعد الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، ويحمل عقائد وتوجيهات عبد الله أوجلان الذي قال لي عنه زعيم الحزب صالح مسلم: عبد الله أوجلان هو قائد الشعب الكردي، وهو

يعتبر من أكثر الأحزاب الكردية معارضة للتدخل الأجنبي في سوريا خصوصاً منها التركي، وهو عضو في هيئة التنسيق الوطنية للتغيير الديمقراطي، الجسم المعارض الذي يحوي معارضة الداخل السوري ويرفض التدخل الخارجي في سوريا.

تعيش الأحزاب السياسية الكردية في سوريا تحت تأثير عوامل خارجية متناقضة ومتناحرة، حيث يمارس حزب العمال الكردستاني وحكومة إقليم كردستان العراق نفوذاً على أكراد سوريا؛ فالمسؤولون الأكراد العراقيون لديهم تواصل تاريخي وقديم مع أكراد سوريا حيث كان الرئيس العراقي جلال طالباني لسنوات طويلة، لاجئاً في العاصمة السورية دمشق، وهناك أسس الاتحاد الوطني الكردستاني، وهو لا يؤيد إسقاط الرئيس السوري، ويروي عنه أكراد أنه يقول: أنا كنت في سوريا، ودخلت عشرات المرات منزل الرئيس حافظ الأسد، وأعرف بشار الأسد منذ كان صغيراً، ولا يمكن لي أن أساهم في عملية إسقاطه. ويدعم طالباني في سوريا الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي ، بينما يدعم مسعود البرزاني عبد الحكيم بشار رئيس المجلس الوطني الكردي في سوريا. وهناك أيضاً التواصل الجغرافي والعلاقات العشائرية، وتأثر الأكراد السوريين بتجربة الحكم الذاتي الكردي في العراق. لكن على الرغم من أنَّ السلطات السورية منحت أكثر من مائتي ألف كردي الجنسية السورية، فإن العلاقات بين الأكراد على طرفي الحدود أصبحت أكثر قوّة وفاعلية بفعل الربيع العربي والثورات

العربية، وبفعل قيام كيان كردي شبه مستقل في العراق في حين ساعد وجود حزب العمال الكردستاني في سوريا في ثمانينيات القرن الماضي في تعزيز التواصل بين الأكراد في سوريا وتركيا الذين يرتبطون بروابط قربى عائلية، فضلاً عن كون لهجتهم واحدة، بينما تختلف هذه اللهجة عن لهجة أكراد العراق. وهذه العلاقة نراها في أعداد الأكراد السوريين المنضوين تحت لواء حزب العمال الكردستاني بحيث أنَّ ما يقارب ثلث أعضاء الحزب إضافة إلى عدد كبير من المقاتلين موجودون في جبال قنديل.

هناك أيضاً الموقف الروسي حيث يشير الأكراد إلى أنَّ موسكو لا تعارض الحكم الذاتي للأكراد في سوريا والذين تؤكد مصادرهم أنَّ موسكو أرسلت وفداً للقاء لهذا الحزب في مدينة حلب السورية؛ وتاريخياً كانت هذه الأخيرة تقدم الدعم لحزب العمال الكردستاني في مسعى للضغط على تركيا التي تتهمها روسيا بدعم الثوار الشيشان في حربهم الانفصالية عن روسيا.

تبقى الإشارة إلى أنَّ وجود الأكراد في المنطقة الحدودية السورية التركية سهَّل على النظام في سوريا عملية التعاطي مع المنطقة عبر الغياب شبه الكامل، وتركها الميدان للأحزاب الكردية التي عملت على وضع المنطقة خارج الحراك السوري، لأنَّ للأكراد همومهم ومشاكلهم الخاصة؛ ويكفي أنَّ من يقود الحراك المسلح في سوريا يتواجد في تركيا، ويخضع لإرادة الأتراك أعداء الأكراد التاريخيين، أما

العقبة الكبرى في وجه طموحات الأحزاب الكردية في منطقة الشرق الأوسط فهي الوصول إلى زمن تعلن فيه دولة قومية للأكراد.

لماذا حمص؟

يخرج الناشط الكردي المسؤول المقيم في أوروبا من جيبه قلماً ويبدأ برسم خريطة الحدود السورية التركية أمامي مع كتابة أسماء البلدات والقرى والمدن الكردية الأهم استراتيجياً في الصراع الدائر حالياً في سوريا. ويشرح لنا ناشطون أكراد كانوا في جلسة الشاي، وهم على علاقة بالأحزاب الكردية المتواجدة على جانبي الحدود السورية التركية، ما يطلقون عليه التقديرات العسكرية لغرفة عمليات حزب العمال الكردستاني حول الأزمة في سوريا، ويقول هؤلاء الناشطون الأكراد أو الكرد كما يفضلون أن يطلق عليهم، إنَّ القوى الكردية السياسية والمسلحة تعتبر ما يجري في سوريا مصيرياً على الأكراد ليس في سوريا وحدها بل في المنطقة والعالم. ويضيف الناشطون إنَّ الأكراد يعتبرون تركيا خطراً وجودياً عليهم كشعب وقضية، لذلك فالموقف من الذي يجري في سوريا لا يمكن بأي حال أن يكون مع إسقاط النظام، ليس حبّاً فيه، بل لأنَّ سقوطه سوف يكون المعبر الكبير الذي تستعيد من خلاله تركيا نفوذها في العالم الإسلامي، وهذا النفوذ التركي سيكون الأكراد ضحاياه في مطلق الأحوال.

في معرض كلامهم عن الأزمة السورية التركية بالتحديد، وفي شرح للتقييم الذي تقدمه غرفة عمليات حزب العمال كما يقولون،

تحدث أحد الناشطين عن مدينة حمص بالقول إنَّ التواجد الكثيف والقوي للتمرد المسلح في هذه المدينة بالتحديد لم يأتِ بالمصادفة، بل إنَّ من اختار هذه المدينة خبير بالعلم العسكري وليس من الهواة، لأنَّ لحمص خصائص كبيرة من الناحيتين الجغرافية والاستراتيجية، تجعلها بوابة النجاح العسكري والسياسي الذي يسعى لإيجاد بنغازي سورية في مدينة حمص ومنطقتها بالتحديد.

يقول ناشط كردي سوري مسؤول إنَّ منطقة حمص يطلق عليها في سوريا المنطقة الوسطى، وهي تقع على مفترق طرق إستراتيجية بالنسبة إلى سوريا حيث يمكن لمن يسيطر على هذه المنطقة قطع شمال سوريا عن جنوبها، وبالتالي عزل دمشق عن الشمال السوري وعن البحر. ويقول الناشط الكردي المسؤول: يكفي أن تنظر إلى خريطة سوريا حتى ترى أهمية حمص، ولماذا تم اختيار هذه المنطقة بالتحديد دون غيرها منطقة عمليات عسكرية أساسية، مضيفاً إنَّ لحمص ميزة أخرى غير وقوعها في الوسط السوري؛ فهذه المنطقة هي الأقرب في داخل سوريا لمن يسعى للوصول إلى البحر نظراً لأنَّ جبال لبنان تشكل عقبة في هذا المجال. كذلك هناك جبال سوريا أيضاً التي تمنع الوصول إلى الساحل، وهذه الجبال تعتبر معقلاً للنظام فضلاً عن كل الساحل السوري باستثناء منطقة تطل على البحر على الشاطئ السوري المقابل لمدينة طرابلس اللبنانية ،ويمكن الوصول إلى هذه المنطقة

من حمص عبر مسافة هي الأقصر إلى البحر بين كل المدن السورية الداخلية، وهذا ما يجعل لهذه المنطقة ولعاصمتها ميزة وضعتها في أتون النار الدولية الساعية لإسقاط نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا.

من ميزات حمص الجغرافية والديمغرافية أنها المحافظة الأكبر في الجمهورية العربية السورية حيث تبلغ مساحتها أكثر من 43 ألف كلم مربع، وهي المحافظة الوحيدة التي يفوق فيها عدد الأقليات المسيحية والعلوية والشيعية عدد السنّة الذين يتوزعون على عرب وتركمان، وتقدر مصادر الأكراد السوريين نسبة السنّة في محافظة حمص بـ 42 بالمائة بينما تبلغ نسبة الأقليات 58 بالمائة من مجموع سكان المحافظة.

فمن تمركز في حمص يكون قد استعد للمعركة منذ زمن بعيد قد يصل لسنوات خلت؛ عينه على البحر الذي عبره يخطط لاستيراد السلاح والمقاتلين والتموين في حال توسعت الحرب الدائرة هناك إلى حرب للسيطرة على كل سوريا كما حصل في ليبيا.

يتدخل ناشط كردي آخر بالقول: هناك أيضاً ميزة القرب من لبنان التي تجعل من حمص مكاناً ملائماً للتزود بالسلاح والمقاتلين، كما أنَّ هذه المنطقة هي منطقة عسكرية بامتياز حيث تتواجد فيها قواعد القوة الصاروخية الجوية للجيش السوري إضافة إلى قربها من دمشق، ووقوعها على الطريق الدولي الأساسي الذي يربط دمشق بشمال سوريا وجنوبها.

أهمية حلب ومعركتها

تكتسب معركة حلب أهمية كبرى في الصراع الدائر في سوريا وعلى سوريا منذ 18 شهراً تقريباً؛ وهذه المدينة التي تعتبر العاصمة الاقتصادية لسوريا بقيت مع العاصمة السياسية دمشق خارج الحراك السوري، وهذا ما أعطى النظام شرعية البقاء ومواجهة الحراك في الشارع الذي أصبح مسلحاً بفعل الدعم الخارجي الغربي الخليجي التركي بالمال والسلاح والمقاتلين، وبفعل وجود أرضية متطرفة لدى جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، ووجود حالات سلفية في مناطق أخرى. ويمكن شرح أهمية المعركة الدائرة حالياً في حلب في خمسة أسباب يتقاطع فيها الداخلي مع الإقليمي والدولي وهذه الأسباب هي التالية:

1 - أهمية حلب الاقتصادية وحجمها السكاني.

2 ـ وجود الأكراد بقوة وكثافة في ريف حلب وفي بعض أحياء المدينة.

3 ـ وجود مميز وقوي للأقليات في المدينة وريفها.

4- وجود المدينة بالقرب من تركيا، واهتمام الأتراك بها نقطة ارتكاز وانطلاق لمشروعهم في العودة والسيطرة على العالم العربي.

5 - رغبة روسيا في إقامة قاعدة صورايخ في منطقة عين ديوار غير البعيدة من حلب.

هذه الأسباب جعلت من حلب عامل تقاسم واشتباك محلي

وإقليمي ودولي، ووضع المدينة في صلب معادلة الصراع بشكل مباشر وناري بعد إرسال تركيا المقاتلين السلفيين وغيرهم من المعارضين للنظام في سوريا لاحتلالها على أمل أن تكون منطقة عازلة، ورمزاً لانتصار المعارضة العسكرية على الجيش السوري والنظام في سوريا.

مراجع كردية عليمة بالمنطقة وأحوالها تقول إنَّ هناك ثلاثة أطراف يمكن لها التأثير على الوضع الأمني في مدينة حلب وهي:

أ – الدولة السورية.

ب – الأكراد المتواجدون في المدينة ومحيطها بشكل مسلح.

ج – تركيا عبر مسلحي المعارضات السورية لديها.

وتضيف المراجع الكردية إنَّ الأتراك لم يأمروا المسلحين بفتح معركة حلب منذ بداية الأزمة خوفاً من أن يستفيد الأكراد من الأوضاع، وخوفاً من أن يؤثر ذلك على أكراد تركيا الذين يشكلون حوالى ثلاثين بالمائة من سكان البلاد. وتكمل المراجع الكردية بالقول: إنَّ الوضع تغير حالياً بعد خسارة المعارضة لمعركة دمشق بسرعة كبيرة ما جعل أردوغان وأوغلو تحديداً يمارسان لعبة الهروب إلى الأمام من الواقع الصعب والمهين الذي وصلته تركيا بسبب سياسة الرجلين البعيدة كل البعد عن واقع قوة تركيا الفعلي، وكذلك بسبب دخول العامل المذهبي في عمل أوغلو وأردوغان؛ هذا العمل الذي سيرتدّ وبالاً على تركيا، وسيقضي على أحلام الأتراك بالعظمة وعودة العثمانية، وعلى آمال الكثيرين في المعارضة السورية بصدق الموقف التركي فضلاً عن

تمنيات دول عربية خليجية بإيجاد قوة منافسة لإيران يمكن استغلالها على طريقة صدام حسين في حربه ضد طهران، مضيفةً أن تركيا تحرق آخر أوراق الضغط لديها عبر إلقاء المقاتلين التابعين لها والممولين قطرياً وسعودياً في مواجهة حاسمة في مدينة حلب لن تكون نتيجتها العسكرية سوى نسخة كبيرة عن نتيجة معركة دمشق.

في المقابل، فشلت خطة تركيا باستخدام عناصر كردية تابعة للبرزاني في السيطرة على مناطق كردية سورية خاضعة لحزب الاتحاد الديمقراطي السوري، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني، وذلك بعد معارك متعددة تراجع على إثرها المسلحون الذين أرسلهم البرزاني بعد تهديد من حزب العمال الكردستاني لهذا الأخير شخصياً أنه سوف يكون الهدف الأول في حال استمر في الخضوع لأوامر تركيا، وخوض الحرب ضد فصائل كردية نيابة عن الأتراك ولمصلحتهم. وتقول مصادر كردية سورية إنَّ البرزاني يدرب سوريين أكراداً بطلب من تركيا لمواجهة نفوذ حزب الاتحاد الديمقراطي في حال تغير الوضع الميداني على الحدود السورية التركية لغير مصلحة النظام؛ جدير بالذكر أنَّ البرزاني يعتبر حزب العمال الكردستاني عدوه الأول، حيث يتكلم أعضاء حزب العمال وحزب الاتحاد بطريقة غير ودية عنه، وكذلك عن جماعته.

الترجمة العربية للوثيقة التي أعدها اللوبي الكاثوليكي في فرنسا:
المجلس الوطني السوري ذراع عسكرية
لوكالة الاستخبارات الأميركية
جدل حول حضور بسمة قضماني مؤتمراً
لأكبر محفل ماسوني في العالم

التقرير الذي ننشر إحدى وثائقه اليوم يتعلق بمؤتمر مؤسسة (بيلدربرغ) العالمية، وقد أعدّته مجموعة من الناشطين الفرنسيين من أنصار ما يسمّى هنا، اللوبي الكاثوليكي صاحب النفوذ القوي في فرنسا وهو يتحدث عن التراجع الفرنسي في العالم، والذي يمكن رؤيته، جلياً بتراجع حضور فرنسا في نادي (بيلدربرغ) أهم ناد اقتصادي وسياسي وأمني وعسكري، فأعطى وصفاً سياسياً وأمنياً للمجلس الوطني السوري، وتحدث عن وجود تركي كبير ومهم وإسرائيلي أيضاً؛ كما انه تحدث عن حضور غريب للناطقة باسم المجلس الوطني السوري (بسمة قضماني)، فربط حضورها بحضور مسؤولين كبيرين في أجهزة الأمن الأميركية. وإذا كانت بعض المواقع العربية تحدثت بطريقة عابرة عن حضور بسمة قضماني في مؤتمر (بيلدربرغ) فإن بعض الوسط السوري المعارض تكلم عن ذلك الحضور في رسائل الكترونية منتقدة. وقد اطلعنا على بعض الرسائل التي وزعت في أوساط بعض الناشطين في هذا المجال، غير أننا هنا ننفرد بنشر بعض من مضمون تقرير اللوبي الكاثوليكي الفرنسي كونه صادراً عن أصحاب خبرة وباع

طويل في العلاقات الغربية وكذلك في قضايا العسكر والأمن والسياسة في فرنسا والغرب عموماً ولأنَّ غالبية الذي عملوا على إعداده لديهم اطلاع جيد على عمل دوائر اللوبي الكنسي المقربة من القرار في بلاد الفرنسيس.

«حظي اجتماع نادي (بيلدربرغ) الماسوني، والذي يعتبر نادي حكام العالم أو الشركات والأشخاص الأكثر نفوذاً في العالم هذا العام بحضور غريب لممثل عن سوريا هي (بسمة قضماني) الناطقة الرسمية باسم المجلس الوطني السوري أو ما يسمى مجلس اسطنبول، وكان حضورها غير مفهوم كممثلة عن سوريا إلى جانب ممثلين عن تركيا وممثل عن روسيا يحضرون مثل هذا المؤتمر للمرة الأولى.

فالتقرير الفرنسي الذي أعدته مقربة من اللوبي الكاثوليكي في فرنسا قال إنه تحت حراسة أمنية وعسكرية مشددة، عقد بين 31 أيار و2 حزيران 2012.

اجتماع لنادي (بيلدربرغ) في فندق **Westfields Marriott Washington Dulles**

على بعد 40 كلم من البيت الأبيض، حيث عقدت هذه المجموعة الماسونية اجتماعين في السابق حسب المصادر التي أضافت: إنَّ الناطق باسم المجلس الوطني السوري بسمة قضماني حضرت الاجتماع إلى جانب الإسرائيلي (ايتامار رابينوفيتش) أستاذ الاقتصاد في جامعة نيويورك و(آريل ليفيت) أستاذ في مؤسسة (كارنيغي للسلام الدولي).

من بين الحضور أيضاً كان الروسي (غاري كاسباروف) بطل العالم السابق للشطرنج ورئيس حركة (الجبهة المدنية الموحدة) المعارض للرئيس الروسي فلاديمير بوتين. كما حضر الى جانب قضماني حسب المصادر الكاثوليكية الفرنسية (توماس دانيلون) مستشار أوباما للأمن القومي و(كيث آلكسندر) المدير الأول (وكالة الأمن الوطني) لجهاز المخابرات الأميركي الأساسي.

الحضور التركي كان مميزاً أيضاً حسب مصادر اللوبي الكاثوليكي الفرنسي إذ حضر (أنيس بربرأوغلو) رئيس تحرير صحيفة (حريت) و(علي بربكان) نائب أردوغـان للشؤون الاقتصادية والمالية، و(مصطفى كوك) رئيس مجموعة كوك التركية، كما حضر (فؤاد كيمان) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة (سابانسي)، وكذلك (سربيل تيموراي) مدير عام شركة (فودافون تركيا)..

ووصف التقرير المجلس الوطني السوري بالذراع العسكرية لوكالة الاستخبارات الأميركية قائلاً: (ويسجل الحضور الرمزي الكبير لـ بسمة قضماني الناطقة الرسمية باسم المجلس الوطني السوري، المنظمة الأساس في المعارضة العسكرية لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، وهي ذراع عسكرية لأجهزة المخابرات الأميركية، إضافة إلى وجود (توماس دونيلون) مستشار أوباما للأمن القومي و(كيث ألكسندر) رئيس جهاز المخابرات الأميركية)..





à la conférence annuelle du Bilderberg Group, principal « forum européen-américain » mondialiste. Sous très haute protection policière et militaire, celle-ci s'est déroulée (peu après la réunion de la Commission trilatérale à Tokyo du 20 au 22 avril), comme nous l'avions annoncé, du 31 mai au 2 juin à l'hôtel *Westfields Marriott Washington Dulles* de Chantilly (Virginie), situé à une quarantaine de kilomètres de la Maison Blanche, où ce groupe mondialiste s'était déjà réuni à deux reprises. Pilier du BG et président jusqu'à cette année, le vicomte belge **Étienne Davignon** est remplacé par **Henri (de La Croix) de Castries**, énarque, PDG d'AXA et proche ami de **François Hollande** dont il a financé la campagne (*F&D* lui consacrera prochainement un portrait). À remarquer que, contrairement à ce qu'écrit le *Who's Who*, Henri de Castries est bien de la promotion Voltaire, celle du président de la République, et non pas de la promotion Michel-de-l'Hospital comme indiqué. C'est la première fois qu'un Français prend la présidence mondiale de ce groupe d'influence (propriétaire de l'agence de notation Fitch, **Marc Ladreit de Lacharrière** n'avait présidé que la section française). Un autre Français appartient au comité directeur en la personne de **Nicolas Baverez**.

Trois pays étaient représentés pour la première fois à la réunion du Bilderberg, qui s'internationalise de plus en plus à la manière de la Commission trilatérale : la Chine (**Ying Fu**, ministre adjoint des Affaires étrangères, **Yiping Huang**, professeur d'économie à l'université de Beijing), la Russie et Israël (**Itamar Rabinovitch**, professeur d'économie à l'université de New York, **Ariel E. Levitte**, professeur associé à la Carnegie Endowment for International Peace). Parmi les participants russes figurait **Gary Kasparov**, ancien champion du monde d'échecs et président du Front civil uni hostile à **Vladimir Poutine**. Pour la seconde année consécutive, **David Rockefeller**, longtemps le véritable patron occulte du BG, n'était pas présent (il a 97 ans…). À noter la présence très significative de **Bassma Kodmani**, porte-parole du Conseil national syrien, principale organisation de l'opposition armée au président syrien **Bachar El Assad**, et qui est un bras armé des services secrets américains, à associer à la présence de **Thomas E. Donilon**, conseiller pour la sécurité nationale de **Barack Obama**, et de **Keith B. Alexander**, directeur de la National Security Agency, le principal service secret américain.

À noter également une forte présence turque (**Enis Berberoglu**, rédacteur en chef d'*Hurriyet*, **Ali Babacan**, vice-Premier ministre chargé des affaires économiques et financières, **Mustafa Koç**, président de Koç Holding AS, **Fuat Keyman**, professeur de relations internationales à l'université Sabanci, **Serpil Timuray**, PDG de Vodafone Turquie), ce qui démontre que les mondialistes entendent toujours obtenir l'entrée de la Turquie dans l'Union européenne.

Les principaux habitués étaient là : l'ancien secrétaire d'État **Henry Kissinger**, le Français **Pascal Lamy**, directeur général de l'Organisation mondiale du commerce, **Robert Zoellick**, président de la Banque mondiale, **James Wolfensohn**, ancien président de la Banque mondiale, le « néo-cons » **Richard Perle**, l'ancien commissaire

europeen au commerce Peter Mandelson, son collegue Peter Sutherla (devenu associé chez Goldman Sachs…), Vernon Jordan de la Banq Lazard, Joseph Ackerman, PDG de la Deutsche Bank, Eric Schmidt, P de Google, Thomas Enders, PDG d'Airbus, la reine Beatrix des Pay Bas, le PDG d'*El Pais* Juan Luis Cebrian, etc.

En cette période de crise, comme d'habitude, les instanc européennes étaient venues en force avec le vice-président de Commission européenne et commissaire à la concurrence Joaqu Almunia, le commissaire européen au commerce Karel de Gucht, commissaire européenne à la société numérique Nellie Kroes et Pier Vimont, secrétaire général exécutif du Service européen pour l'acti extérieure (7 500 fonctionnaires dont plus de 4 000 diplomates de États), qui vise à mutualiser au moins les moyens de la diplomat des États membres de l'Union européenne.

Totalement inconnu du grand public (il ne figure même pas au *Who Who*), Pierre Vimont est pourtant l'un des hommes clés de diplomatie européiste, comme bras droit derrière le minist britannique des Affaires étrangères de l'Union européenne, l'ancien communiste et pacifiste Catherine Ashton. Né le 15 juin 1949 à Tuni celui qui est considéré, depuis au moins une douzaine d'années, com le diplomate français le plus compétent est le fils de Jacqu Vimont, vieil ami de l'écrivain Romain Gary, ambassadeur de Fran



تعريف حول مجموعة بيلدربرغ

مجموعة بيلدربرغ، هو مؤتمر سنوي غير رسمي يحضره قرابة 130 من المدعوين، معظمهم من أكبر رجالات السياسة والأعمال والبنوك نفوذاً في العالم. ويتم الحديث في المؤتمر خلف جدار من السرية الشديدة حول العديد من المواضيع العالمية والاقتصادية والعسكرية والسياسية. وقد تأسست المجموعة عام 1954 بمبادرة من عدد من أثرياء العالم ومن أصحاب النفوذ والسلطة. ويعود اسم المجموعة إلى فندق بيلدربرغ في قرية أوستيربيك في هولندا، حيث عقد هناك أول اجتماع للمجموعة عام 1954. ويمثل الأوروبيون ثلثي أعضاء المجموعة، والبقية من الولايات المتحدة.

تعقد اجتماعات المجموعة بشكل سنوي في أوروبا، ومرة كل أربع سنوات في الولايات المتحدة أو في كندا، حيث يتم حجز فندق الاجتماع كاملاً، ويضرب حوله نطاق كامل من السرية، وتمنع وسائل الإعلام من الاقتراب، ولا يتم تقديم بيانات للصحافة حول الاجتماعات. كما أن على أعضاء المجموعة أن يقوموا بأداء قسم السرية.

ويمنع حضور أي شخصية عربية أو إسلامية هذا الاجتماع نظراً لأنَّ الحديث في هذا الاجتماع يتمحور حولهم خصوصاً، وكيفية السيطرة عليهم وإخضاعهم. وقد صور الناشط الأميركي (أليكس

جونز) هذا الاجتماع في العام 2009 وقد أنتج فيلماً وثائقياً عن النادي مؤكداً أنَّ هيلاري كلينتون حضرت اجتماع العام 2009.

وحسب مجموعة ويكيبيديا العالمية: هو مؤتمر سنوي غير رسمي يحضره قرابة 150 من المدعوين، معظمهم من أكبر رجالات السياسة والأعمال والبنوك نفوذاً في العالم. ويتم الحديث في المؤتمر خلف جدار من السرية الشديدة حول العديد من المواضيع العالمية والاقتصادية والعسكرية والسياسية.

وقد تأسست المجموعة عام 1954 بمبادرة من عدد من أثرياء العالم ومن أصحاب النفوذ والسلطة. ويعود اسم المجموعة إلى فندق بليدربرغ في قرية أوستيربيك في هولندا حيث عقد فيه أول اجتماع للمجموعة عام 1954. ويمثل الأوروبيون ثلثي أعضاء المجموعة والبقية من الولايات المتحدة.

وتعقد اجتماعات المجموعة بشكل سنوي في أوروبا، ومرة كل أربع سنوات في الولايات المتحدة أو في كندا، حيث يتم حجز فندق الاجتماع كاملاً ويضرب حوله نطاق كامل من السرية وتمنع وسائل الإعلام من الاقتراب، ولا يتم تقديم بيانات للصحافة حول الاجتماعات. كما أن على أعضاء المجموعة أن يقوموا بأداء قسم السرية.

وتوجد لجنة تسيير داخلية للمجموعة تقوم باختيار الأعضاء الجدد وفق مؤهلات محددة من بينها عدم معاداة السامية ودعم الحركة

الصهيونية. ويعرف عن أعضاء المجموعة بشكل عام إيمانهم بنظرية فابيان الاشتراكية التي تطالب بـ«السيطرة الديمقراطية على جميع أنشطة المجتمع». وترى النظرية أن أفضل سيطرة على الإنسان هي عبر «الحكومة العالمية»، وهي نظرية يشترك فيها فابيان مع الشيوعية.

وقد عرف من بين المدعوين شخصيات من شركات مثل آي بي آم (IBM) وزيروكس ورويال داتش. كما ضم اجتماع 2009 الذي عقد في أحد فنادق العاصمة اليونانية أثينا شخصيات مثل بياترس ملكة هولندا، وصوفيا ملكة إسبانيا، ورؤساء وزراء اليونان وفنلندا، ووزير الخزانة الأميركي، ورئيس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ورئيس البنك الدولي ورئيس المفوضية الأوروبية. وقد تابع المذيع أليكس جونز العديد من هذه الاجتماعات، وقام بالتقاط صور للحاضرين، وهو يؤكد أنَّ هيلاري كلينتون كانت من بين المدعوين لحضور مؤتمر العام 2009، ويظهر ذلك في أحد الأفلام الوثائقية الخاصة به.

وقد التصقت بالمجموعة الكثير من نظريات المؤامرة حول مساعي الهيمنة على العالم، بالنظر إلى أهمية الشخصيات التي تضمها، ودرجة السرية التي تعقد بها اجتماعاتها..

والسؤال البسيط هو: أي سبب هذا الذي يدفع نادي كبار العالم اقتصادياً وأمنياً وعسكرياً

نص الإتفاق بين

هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي والمجلس الوطني السوري

المقدم للأمانة العامة للجامعة العربية كوثيقة سياسية مشتركة تقدم إلى مؤتمر المعارضة السوري المنوي عقده تحت مظلة الجامعة العربية في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢.

إثر مباحثات امتدت لأكثر من شهر وتخللها تواصل مع قيادة الهيئة والمجلس، اتفق الطرفان على ما يلي:

١- رفض أي تدخل عسكري أجنبي يمس بسيادة واستقلال البلاد ولا يعتبر التدخل العربي أجنبيا.

٢- حماية المدنيين بكل الوسائل المشروعة في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان.

٣- التأكيد على صون وتعزيز الوحدة الوطنية للشعب السوري بكل أطيافه ورفض وإدانة الطائفية والتجييش الطائفي وكل ما يؤدي إلى ذلك.

٤- نعتز بمواقف الضباط والجنود السوريين الذين رفضوا الانصياع لأوامر النظام بقتل المدنيين المتظاهرين السلميين المطالبين بالحرية ونتفهم أزمة الضمير الإنساني والوطني التي زج بها النظام أفراد القوات المسلحة ونحمل النظام كامل المسؤولية في ذلك .

في المرحلة الانتقالية:

أولا: تبدأ المرحلة الإنتقالية بسقوط النظام القائم بكافة أركانه ورموزه الأمر الذي يعني سقوط السلطة السياسية القائمة مع الحفاظ على مؤسسات الدولة ووظائفها الأساسية، وتنتهي بإقرار دستور جديد للبلاد يضمن النظام البرلماني الديمقراطي المدني التعددي والتداولي وانتخاب برلمان ورئيس جمهورية على أساس هذا الدستور.

ثانيا: المرحلة الانتقالية بهذا المعنى هي الفترة التي تقع بين قيام سلطة انتقالية اثر سقوط النظام وقيام مؤسسات الدولة وفق دستور دائم يقره الشعب ولا تتجاوز السنة من تاريخ قيامها قابلة للتجديد مرة واحدة.

ثالثا: تلتزم مؤسسات الدولة والسلطة السياسية في المرحلة الانتقالية بالمبادئ الأساسية التالية:

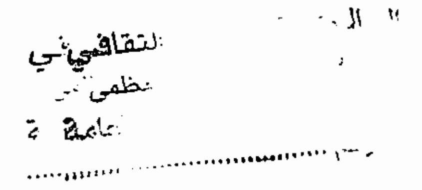
أ ــ الشعب مصدر السلطات وأساس الشرعية.

ب ــ استقلال سورية وسيادتها ووحدتها، شعبا وأرضا.

ج ــ تأصيل فصل السلطات الثلاثة: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.



المحتويات



هو الكتاب الثاني بعد «صناعة شهود الزور».

«الوجه الآخر للثورات العربية» نتاجِ سنوات من معايشة قريبة للأشخاص والأطراف الذين شكل حراكهم رأس حربة مباشرة في اندلاع الحدث الكبير في العالم العربي.

هذه المعايشة القريبة حتمت إنتاج هذا العمل بصيغة خبرية موثّقة كما حصل في كتاب «صناعة شهود الزور».

يحتوي الكتاب على الكثير من الوقائع والأسماء والأحداث الموثقة والمؤرخة التي تدل حيثياتها على كيفية إدارة الحدث العربي من قبل الدول الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية.

«الوجه الآخر للثورات العربية» تجنّب الخوض في التحليل السياسي الجامد، وابتعد عن الدخول في التفسيرات أحادية الجانب معتمداً على المعلومة أساساً في العمل، عارضاً ما يجري من أحداث كما تدبّر وتحاك في دوائر التأثير والقرار الدوليين اعتماداً على الخبر من مصدره الأساس بعيداً عن انفعالات المشهد التلفزيوني الضاغط الذي يعيشه الإنسان العربي اليوم.

أحداث ووقائع تفصيلية يرويها كتاب «الوجه الآخر للثورات العربية»، أضعها بين يدي القارىء الكريم صاحب الحق في الإطلاع عليها ومعرفة خلفياتها ونتائجها على مستقبل شعوبنا العربية.

نضال حمادة

نضال حمادة، صحافي لبناني مقيم في فرنسا.

- حائز على شهادة جامعية في علم الطيران من جامعة باريس الثامنة.
- كاتب وشاعر باللغتين
- صدر له: صناعة شهود

ISBN 978-9953-71-909-2

